جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قطب شتمة-

قسم: العلوم الإنسانية

شعبة: التاريخ

عنوان المذكرة

# صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير و أثره على الثورة ( 1958-1962)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

* إعـ ـداد الطالـ ـبة:

نوة نوي

* إشـ ـراف الأستـ ـاذ:

كمال مسعودي

السنة الجامعـ ـية:

2014/ 2013

## قـائمة المختصرات:

| الكلمة | المختصر |
| --- | --- |
| دون دار نشر | (د، ن) |
| دون مكان نشر | (د، م) |
| دون تاريخ نشر | (د، ت) |
| دون طبعة | (د،ط) |

**فهرس المحتوى:**

**الموضوع** **الصفحة**


- **إهداء**.....
- **شكر وعرفان**.....
- **قائمة المختصرات**.....
- **فهرس المحتوى**.....
- **مقدمة**.....أ

**الفصل التمهيدي: تأسيس مؤسسات الثورة وبداية الصراع على السلطة**

1-المجلس الوطني للثورة الجزائرية.....9

2- لجنة التنسيق والتنفيذ.....16

**الفصل الأول: أطراف الصراع و الظروف التي أدت إلى تشكيلها**

- **أولا:** انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....21
- 1- ظروف تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية.....21
- 2 – أهداف إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية.....24
- 3-الصعوبات التي واجهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية.....26
- **ثانيا:** إنشاء قيادة الأركان لجيش التحرير.....29
- 1 – الدورة الثالثة للمجلس الوطني و تعديل القيادة.....29
- 2- الهيكل التنظيمي لهيئة الأركان العامة 1960-1962.....31
- **3**- أداء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير.....34

**الفصل الثاني: واقع الصراع و تصاعد الخلاف بين هيئة الاركان العامة و الحكومة المؤقتة**

**أولا** : نشأة الخلاف من البداية إلى القطيعة.....37

1-نشأة الخلاف بين الظاهر و المستتر..... 37

2-الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة..... 48

**ثانيا:** تطور الخلاف من القطيعة إلى السلطة المضادة.....54

1-ضعف الحكومة أمام هيئة الأركان..... 54

2-طبيعة النزاع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان قبيل وقف اطلاق النار... 59

**الفصل الثالث: أزمة صائفة 1962 والصراع على الشرعية**

**أولا:** وقف اطلاق النار واطلاق سراح مساجين الوفد الخارجي.....67

1- تقارب هيئة الأركان والقادة المساجين..... 69

2- موقف الحكومة المؤقتة..... 70

**ثانيا:** مؤتمر طرابلس( جوان 1962) وإشكالية القيادة..... 71

1-تشكل التحالفات وموقف الولايات بالداخل..... 75

2- اجتماع زمورة (24-25- جوان 1962) وتشكيل لجنة ما بين الولايات... 76

**ثالثا:** تطور المواجهة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان..... 78

1-الاحتفال الرسمي بالاستقلال و تشكيل تحالفي تلمسان و تيزي وزو..... 79

2-الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي ومختلف ردود الفعل..... 81

3-الزحف على العاصمة وتأسيس حكومة بن بلة..... 84

-**خاتمة**..... 91

-**قائمة المصادر و المراجع**.....96

- **كشاف الشخصيات التاريخية**.....102

**ملاحق**.....105

انعقاد مؤتمر الصومام كان حدثا كبيرا في تاريخ الثورة التحريرية وقد كان محطة تاريخية حاسمة لتنظيم الثورة سياسيا وعسكريا وتوحيد القيادة وتحديد إستراتيجية العمل وتوضيح الموقف من مختلف القضايا.

وبفضل ما أقره مؤتمر الصومام من تنظيمات ومبادئ قطعت الثورة أشواطا في مواجهة السياسة الفرنسية وإلحاق الهزيمة بمخططاتها الجهنمية، فأقرت القرارات السياسية تنظيم النشاط السياسي بتشكيل المؤسسات القيادية للثورة ومن بينها:

## 1 –المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

انبثق هذا المجلس عن مؤتمر الصومام الذي اعتبره السلطة العليا للثورة حيث كان بمثابة المجسد الحقيقي لمبدأ الوحدة داخل الثورة، فهو من جهة يمثل السلطة التشريعية للدولة الجزائرية ومن جهة أخرى يعد لجنة مركزية لجبهة التحرير الوطني.

ومن مهامه حماية السيادة الوطنية،والقيام بمهمة التشريع، وهو الوحيد الذي له صلاحية اتخاذ القرار، وكذا إقرار وقف إطلاق النار،وأصبح من حقه مراقبة الحكومة المؤقتة بعد إنشاءها وتحديد سياستها، كما يقوم المجلس أيضا بمهمة تعين أعضاء الحكومة، وبسبب الثورة لم يكن هذا المجلس ينتخب بطريقة ديمقراطية وبالتالي لا يمكن لنا الحديث عن ديمقراطية التمثيل المتعارف عليه بالنسبة لأعضائه، ولكن هذا لا يمنعنا من القول بأنهم يمثلون الشرعية الثورية[1]

ولهذا لكونهم تمسكوا بالعمل الثوري، وبأنهم في خدمة الشعب وحماية مصالحه،وكان للمجلس صلاحيات توسيع نفسه أو تفويض هذه الصلاحية للجنة التنسيق والتنفيذ التي مارست هذه العملية في دورته المنعقدة في أوت 1957م حيث ارتفع عدد أعضائه من 34

[1] لونيسي، إبراهيم. **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954–1962)**، الجزائر: دار هومة،2007.ص71–72.

عضوا إلى 54عضوا وبعدها إلى 74 عضوا في دورته المنعقدة في الفترة ما بين 16 ديسمبر 1959م إلى 18 جانفي 1960م.[1]

كما أن المجلس ضم بداخله مختلف التيارات المعبرة عن التشكيلات السياسية التى كانت متواجدة على الساحة الجزائرية قبل الثورة فقد ضم المجلس الأول أربعة من المركزيين واثنان من العلماء واثنان من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وتسعة من الثوريين الذين كانوا من مجموعة 22 وهذا من مجموع أعضائه 17 الدائمين.

عقد المجلس الوطني للثورة أول دورته له في القاهرة في الفترة من 20 و 27 أوت 1957م :وذلك بعد إنهاء لجنة التنسيق و التنفيذ لاجتماعها المنعقد بتونس والذي تم خلاله التصديق على ورقة عمل تضمنت تقيما مفصلا وموضوعيا للمراحل التي قطعتها الثورة، ومجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تكون أساسا لبرنامج العمل المستقبلي الذي سوف يصدرعن المجلس.[2]

وتتمثل القرارات المرفوعة من لجنة التنسيق والتنفيذ لهذه الدورة في المطالبة بالتخلي عن مبدئي أولوية **الداخل على الخارج**،وأولوية **السياسي على العسكري**،وكان كريم بلقاسم*

من أشد الحريصين على تجسيد هذا القرار، وطرح فكرة استبدالها بمبدأ آخر وهو الأولوية لرجال الساعة الأولى ومفجري الثورة.[3]

---

[1] لونيسي، إبراهيم. المرجع السابق.ص. 72-73 .

[2] الزبيري ، محمد العربي. **تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)**،ج2. دمشق: منشورات إتحاد كتاب العرب،1999. ص98.99

* كريم بلقاسم:ولد سنة 1922م،انخرط في صفوف الشعب الجزائري ثم حركة إنتصار الحريات الديمقراطية،من قدماء المنظمة الخاصة يعتبر من الستة التاريخيين الذين خططوا للفاتح من نوفمبر،لعب دور كبير في الاعداد لمؤتمر الصومام،عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة،نائب رئيس فب الحكومة المؤقتة،ثم وزيرا للقوات العسكرية، بعد الاستقلال انظم إلى معارضة نظام بن بلة،أغتيل سنة 1970م بألمانيا.أنظر:حميد عبد القادر،فرحات عباس رجل الجمهورية،الجزائر:دار المعرفة،2007م،ص302.

[3] لونيسي، إبراهيم.المرجع السابق.ص73.

وحجته في ذلك أن وقت الإدارة الجماعية قد تم تجاوزه فالثورة بحاجة إلى قائد، كما رفع شعار التصالح مع رفاق الدرب المعتقلين لسد الطريق أمام المركزيين المعتقلين ولتمكين العسكريين من شغل مناصب الحل والربط في أجهزة الثورة،كما طالبت اللجنة من المجلس بتوسيع عدد أعضائها إلى 9 بدلا من 5 أعضاء.

ولم يظهر كل من بن يوسف بن خدة* وسعد دحلب أي معارضة للأفكار الجديدة التي طرحها كريم بلقاسم، إلا أن عبان رمضان بذل كل ما في وسعه للتصدي لها، وبذكر سعد دحلب أن عبان رمضان حاول التمرد ولكن"لم نمده بأي دعم"ويقول أيضا بأنه بعد ذلك بفترة من الزمن وصفها– أي دحلب وبن خدة – بالكلمات التي كان يعرفها، وصب علينا جام غضبه وسخطه، ولكن الظروف تغيرت فلم يعد هو الآمر الناهي،ولم يعد كريم منبهرا بشخصيته الفذة وتبين أن حساباته التي جعلته يختار بن خدة ودحلب لعضوية لجنة التنسيق والتنفيذ كانت خاطئة،وكل ذلك سيكون له بالغ الأثر على مسيرة الثورة،وسوف يكون عبان أول من يدفع ثمن سوء التقدير.

ولقد انعكس ما حدث في اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بشكل مباشر على اجتماعات المجلس الوطني للثورة،وبعد المناقشات قرر المجلس **عدم تأييد كريم بلقاسم في طرحه المتعلق بضرورة إسناد مسؤولية الثورة لأقدم العناصر القيادية**،وفضل مواصلة تسير شؤون لأسلوب العمل الذي تقرر في مؤتمر الصومام،كما أبدى المجلس مرونة كبيرة عندما تعرض لمسألة مراجعة مبدئي أولوية **الداخل على الخارج والسياسي على العسكري**،حيث قام بإلغائها فبالنسبة لأولوية السياسي على العسكري فإننا نجد أن السلطة كلها انتقلت إلى القادة العسكريين الذين شرعوا نحو الاستبداد.[1]

* بن يوسف بن خدة:ولد سنة 1920م بالبرواقية ولاية المدية حاليا،التحق بجبهة التحرير 1955م،أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ (1956م–1957م)، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية سنة 1958م،فرئيسا للحكومة المؤقتة(1961م–1962م)أقصي من الساحة السياسية إبتداءا من سنة 1962م.أنظر: حميد عبد القادر،المرجع السابق، ص296.

[1] لونيسي، إبراهيم. المرجع السابق. ص. 75.

رغم معارضة عبان رمضان الذي أصبح وحيدا بفعل سكوت الذين كانوا يسمون بالسياسيين وأخذ عبان ينتقد العسكريين بكل قسوة وإتهامهم بالميل نحو ممارسة الحكم المطلق ويعتبر أن تكوينهم السياسي ضعيف جدا مما أثار هؤلاء ضده حيث أخذ وافي محاصرته شيئا فشيئا حتى قاموا بإغتياله في27ديسمبر 1957م .[1]

ويمكن لنا القول أن هزيمة عبان رمضان تأكدت بشكل قطعي خلال هذا الإجتماع، فحسب محمد لبجاوي "...فإن الوضع تفاقم إلى درجة أن وجه عبان رمضان إنذار للعسكريين يهددهم بفضح سياستهم أمام المناضلين في القاعدة (الداخل)...".[2]

كما قرر المجلس الوطني في هذه الدورة توسيع نفسه بحيث أصبح عدد أعضائه 54 عضوا بدلا من 34 عضوا، وكان نصيب العسكريين فيه كبيرا، كما قرر أيضا رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 14 عضوا،ولقد اقترح كريم بلقاسم أن تتكون من 5 عسكريين و 3 سياسيين، إلا أن عبان رمضان* رفض ذلك واحتج عليه بشكل حاد وفي الأخير تم تشكيل لجنة جديدة من 5 عقداء هم:كريم بلقاسم،عبد لحفيظ بوصوف،عمر أوعمران**،لخضر بن طوبال ومحمود شريف،والسياسيين هم:

---

[1] لونيسي، ابراهيم. المرجع السابق. ص. 75-76.

[2] لبجاوي، محمد. **حقائق عن ثورة الجزائر** .(د.م):(د.ن)،1971م. ص185.

* عبان رمضان:من منطقة فور ناسيونال ولاية تيزي وزو برز نشاطه الوطني وهو طالب بالثانوية،حكم عليه ستة سنوات سجن،قضى منها خمس سنوات وعند الافراج عنه إلتحق بصفوف الثورة 1955م،أحد الابرز المنضمين لمؤتمر الصومام،عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ وبالمجلس الوطني للثورة نفذ في حقه حكم الأعدام سنة 1957م.أنظر: حميد عبد القادر،المرجع السابق،ص298.

** عمر أوعمران:ولد في 19 جانفي 1919م،ناضل في صفوف حزب الشعب منذ صغره،نائب كريم بلقاسم بمنطقة القبائل وإلتحق معه بقائمة المعدين للثورة،كان مقربا من كريم بلقاسم أثناء فترة الكفاح عين سنة 1960م ممثلا للثورة بتركيا،إنسحب سنة 1962م من الساحة السياسية ليمارس التجارة توفي سنة 1991م.أنظر:حميد عبد القادر،المرجع نفسه،305.

فرحات عباس*،محمد الأمين دباغين،وعبان رمضان،عبد الحميد مهدي وإلى جانب السجناء الخمسة** في فرنسا.

في سبتمبر 1958م عرفت الثورة الجزائرية تحولا جديدا في مؤسساتها بظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،كبديل للجنة التنسيق والتنفيذ،التي أصبحت مشلولة بعد إغتيال عبان رمضان من العسكريين،إلا أن هذا التغير لم يضع حدا للصراعات التي كانت موجودة بين قادة الثورة أو حتى التخفيف من حدتها.إذ لم تمر سوى 10أشهر على إنشاء هذه الحكومة حتى عرفت أول أزمة وذلك في جويلية 1959م[1]،ويعيد بن خدة أسبابها إلى عدم وجود إستراتيجية سياسية وعسكرية لمواجهة العدو بها وأمام عجز الحكومة فإنها رضخت لمطلب الباءات الثلاث ومنحتهم كامل السلطات لعقد الإجتماع الشهير للعقداء العشرة بهدف تعيين مجلس وطني جديد للثورة ليتولى مسؤولية رسم إستراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية جديدة للثورة،[2]وتم عقد الاجتماع بتونس في 11أوت 1959م والمتشكل من[3]:

- ✓ كريم وبوصوف وبن طوبال.
- ✓ الحاج الأخضر:قائد الولاية الأولى.
- ✓ علي كافي:قائد الولاية الثانية.

---

* فرحات، عباس:ولد سنة 1899م بالطاهير ولاية جيجل تحصل على شهادة الصيدلة عام1946م،أسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري،عضو في المجلس الوطني للثورة 1956م،عضو لجنة التنسيق والتنفيذ1957م،عين أول رئيس للحكومة المؤقتة1958م.أنظر:حميد عبد القادر،نفسه.ص18.

** السجناء الخمسة:وهم أحمد بن بلة،محمد خيضر،حسين آيت أحمد،محمد بوضياف،رابح بيطاط.

[1] لونيسي ،إبراهيم. المرجع نفسه.ص.76.

[2] الطاهر ،آيت حمو. **رجال صنعوا التاريخ(سلسلةمن اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي الثورة التحريرية الكبرى) لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة**، ط1. الجزائر:دار الخلدونية،2011م.ص. 122-123.

[3] محمد، عباس. **رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية**. الجزائر: دار الهدى،2009م.ص.21.

- ✓ سعيد يازوران:قائد الولاية الثالثة.
- ✓ الصادق دهليس:قائد الولاية الرابعة.
- ✓ لطفي:قائد الولاية الخامسة.
- ✓ محمدي السعيد:قائد جيش الحدود الشرقية
- ✓ هواري بومدين:قائد جيش الحدود الغربية.

وبعد كثير من الأخذ والرد خلال اجتماع العقداء العشرة،وتدخل العديد من الأوساط وخاصة بن يوسف بن خدة،الذي كان بعيدا عن كل الشبهات في ذلك الحين نظرا لثباته على مبدأ واستمرار في المطالبة بدخول الحكومة المؤقتة إلى الجزائر،وبعد توقف الاجتماع لمرات متعددة توصل المجتمعون إلى الاتفاق على تركيبة جديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية[1].

وفي الفترة مابين 17 ديسمبر 1959م و18 جانفي 1960م انعقد المجلس الوطني للثورة في طرابلس[2]،ولقد تمكن المجلس من خلال جلساته التغلب على كل المشاكل الداخلية وتحقيق المصالح بين سائر النزاعات،واقتناع كريم بلقاسم على التخلي بمحض إرادته عن مشروعه الخاص بقيادة الثورة،وذلك بأن يتم استبدال الحكومة المؤقتة بقيادة ثلاثية يرأسها هو باعتباره أقدم الباءات مسؤولية،وهذا حسب ما يرويه عبد الحفيظ بوصوف إلا أن هذا العمل لم يرى النور لأنه انبثقت عن هذا الاجتماع حكومة مؤقتة جديدة برئاسة رئيسها السابق فرحات عباس،كما انه في هذه الدورة أسندت لكريم بلقاسم وزارة الخارجية بدلا من القوات المسلحة،التي عوضت بلجنة وزارية للحرب (C . I .G )

Comité interministériel de la guerre، تتشكل من كريم وبوصوف وبن طوبال وكذا هيئة الأركان العامة التي أسندت مسؤوليتها لهواري بومدين.[3]

---

[1] محمد ،عباس. **ثوار عظماء.الجزائر**،1991م.ص.102.

[2] مقلاتي ،عبد الله. **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية(1954م-1962م)**. الجزائر: دار المطبوعات الجزائرية،2012م. ص. 78.

[3] لونيسي، إبراهيم. المرجع السابق. ص.79.

إلا أن الأزمات لم تتوقف بعد اجتماع العقداء العشر وتشكيلهم لمجلس وطني جديد و ظهور حكومة مؤقتة جديدة،إذ سرعان ما تجددت الأزمة في صيف 1961م،وكانت المفاوضات الجزائرية الفرنسية قد قطعت مراحل حاسمة ومتأزمة في آن واحد،وهو ما ولد أزمة حادة داخل صفوف قيادة الثورة وخاصة بعد توتر العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة قيادة الأركان التي قدم أعضاءها استقالتهم بتاريخ 15 جويلية 1961م[1]،ضمنتها مآخذ كثيرة في مقدمتها التهاون والفوضى والرشوة،وأمام هذه الأوضاع دعي المجلس الوطني للثورة للاجتماع في طرابلس في الفترة مابين 9و27أوت 1961م.

ويذكر سعد دحلب أن المناقشات كانت حادة مما جعل المجلس يعجز تماما عن حل المشاكل المطروحة عليه[2]،وذلك بفعل تشدد قيادة الأركان التي صبت جام غضبها على رئيس الحكومة والباءات الثلاث،حيث كان أعضاء الهيئة يرون أن فرحات عباس لم يتشبع بعد بإيديولوجية الثورة،وأنه معتدل أكثر من اللازم وغير قادر على مواجهة الحكومة الفرنسية،أما بالنسبة لرأيهم في كريم بلقاسم فيتمثل في أنه قدم تنازلات كثيرة بدون فائدة تذكر،وبأنه لم يحسن الدفاع عن الملف الجزائري في مختلف اللقاءات مع الجانب الفرنسي.[3]

و حتى يتمكن المجلس الوطني للثورة من إخراج نفسه من المأزق الذي دخل فيه قرر تغير الحكومة المؤقتة تغيرا جذريا،بحجة أن فرحات عباس برهن على عدم استطاعته التحكم في وزرائه،ولم يكن من الممكن تعين أحد الباءات الثلاث رئيسا،لأن كل واحد سعى إلى إبطال مفعول الآخر،وللخروج من المشكلة تعين رئيس الحكومة،قام المجلس بتشكيل لجنة تتكون من محمدي السعيد ومحمد الصديق بن يحي وعمر بوداود،وبعد المشاورات اقترحت اللجنة بن

[1] جرمان، عمار. **الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال**.الجزائر: دار الهدى،2007م. ص.203.

[2] دحلب، سعد. **المهمة المنجزة من أجل الاستقلال**.الجزائر،2009م.ص. 134.

[3] لونيسي، إبراهيم. المرجع السابق.ص.81.

يوسف بن خدة رئيس للحكومة،كما درس المجلس أوضاع الجيش في الداخل والخارج وطلب من قيادة الأركان التراجع عن استقالتها.

والإجتماع ما قبل الأخير،الذي عقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الذي تم في طرابلس في الفترة ما بين 23و27 فيفري،وهي دورة إستثنائية بغرض النظر في مسودة الإتفاق الذي توصل إليه الطرفين المتفاوضين الجزائري والفرنسي في إيفيان،درسوا خلاله مختلف الجوانب لسير المفاوضات،ونتائجها وأهدافها وفي النهاية حددوا الإطار الذي يجب أن تستمر فيه المفاوضات،والأهداف التي يجب أن تصل إليها،وكلف المؤتمر الحكومة المؤقتة بمواصلة تلك المفاوضات التي إنتهت بوقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م.[1]

## 2- لجنة التنسيق والتنفيذ:

انبثقت لجنة التنسيق والتنفيذ عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتشكلت رسميا خلال مؤتمر الصومام:بعضوية من خمس شخصيات ثورية(عبان رمضان،كريم بلقاسم،العربي بن مهيدي[*]،سعد دحلب وبن يوسف بن خدة).[2]

وهي الهيئة القيادية التنفيذية العليا للثورة اتخذت من مدينة الجزائر مقرا لها[3]،و اعتبرت هذه المنطقة مستقلة وواقعة تحت سلطتها المباشرة،إلا أن هذا القرار بعد أكبر خطأ ارتكبته اللجنة وهذا سبب صعوبة التحرك على مستوى الجزائر العاصمة.[4]

---

[1] لونيسي، إبراهيم.المرجع السابق.ص.81-82.

[*]العربي بن لمهيدي:ولد سنة 1929م بعين مليلة، مارس السياسة في إطار حزب الشعب،عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل ومن بين القادة الستة الذين خططوا للفاتح من نوفمبر،عين قائدا لمنطقة وهران وبعد مؤتمر الصومام أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، أستشهد سنة 1957م بعد أن سلطت عليه مختلف أنواع التعذيب.أنظر:حميد عبد القادر، المرجع السابق،ص301.

[2] رخيلة ،عامر. **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني(1962م-1980م)**. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1993م.ص.70.

[3] مقلاتي، عبد الله. المرجع السابق.ص.93.

[4] لونيسي، إبراهيم. المرجع السابق.ص.82-83.

و يقول سعد دحلب عن التشكيلة الأولى التي كانت تتشكل منها اللجنة "...إننا نشكل قيادة جماعية وبأن كل الأمور كانت تناقش ويبث فيها بالصفة الأكثر ديمقراطية ..." إلا أنه سيدرك ذلك بقوله"... أننا لم نكن أبدا شديدي الحرص على هذا المبدأ..." فكل واحد من هؤلاء كان يتمتع بحرية كبيرة في التصرف وخاصة في إدارة عمله كان عبان رمضان أسرعهم فكان يحرر ملاحظاته وتوجيهاته بسرعة وكثيرا ما كان يضع رفاقه أمام الأمر الواقع، ويقول أيضا بأن كريم بلقاسم وبن مهيدي يغضبان منه سبب تظاهرة "بالزعامة".[1]

ومن أخطر القرارات التي إتخذتها هذه اللجنة،قرار الإضراب العام(لمدة 8 أيام)

(Gréve de huit jours) في الفترة من 28 جانفي و4 فبراير1957م،وهو القرار الذي ترتبت عنه خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني وبذلك وصفت نفسها أمام إمتحان عسير يتعلق بممارسة مبدأ أولوية الداخل على الخارج،والوحيد الذي رفض الخروج من المجموعة هو العربي بن مهيدي،حيث صرح في آخر إجتماع عقدته اللجنة في 15 فبراير 1957م أنه يفضل الموت في ساحة المعركة حتى يكون وقودا جديدا وكافيا لثورة لن تتوقف حتى تسترجع الجزائر سيادتها.[2]

بعد توجه اللجنة من الجزائر، تم تشكيل لجنة ثانية قام كريم بتشكيلها بطريقة جعلتها تكون تحت نفوذه وسيطرته،ضم إليها بن طوبال وبوصوف وأوعمران ومحمد شريف،مما أعاد الكفة مرة أخرى لصالح العسكريين بعد أن كان لصالح السياسيين في اللجنة الأولى،فقد أصبح عدد السياسيين في هذه اللجنة أربعة فقط مقابل خمسة عقداء، أما السجناء الخمسة فلم يكن لهم أي نفوذ بحكم تواجدهم في سجن فرنسا، وحتى بالنسبة لمهري ودباغين فإن العسكريين كانوا يعتبرونهم قريبين منهم أكثر من قربهم من السياسيين، فإنتقل صنع القرار

[1] دحلب، سعد .المصدر السابق. ص. 102.

[2] الزبيري، محمد العربي. المرجع السابق.ص.97-98.

إلى العقداء الخمس في اللجنة، أما السياسيين فقد إنحصر دورهم في تزكية القرارات المتخذة وكان لا يسمح لهم بالمشاركة في بعض الإجتماعات.

ونلاحظ على التركيبة الجديدة للجنة التنسيق والتنفيذ أنها إفتتحت على العناصر السياسية القادمة من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وبن طوبال من الثانية،وكريم بلقاسم من الثالثة، و أوعمران من الرابعة،وبوصوف من الخامسة.[1]

و بعد تشكل هذه اللجنة مباشرة بدأت مكانة عبان رمضان تهتز فبعد أن كان منسقا للجنة الأولى،أصبح مجرد عضو بسيط فيها مكلف بالإعلام والدعاية،ولم يتمكن عبان من هضم هذه الهزيمة،وحاول أن يواجهها إلا أن ميزان القوة لم يكن في صالحه،وإغتيال عبان رمضان تسبب في أذهان مختلف العناصر القيادية إلى درجة أن الثقة المتبادلة إختفت نهائيا، وقد إنعكس ذلك سلبا على سائر نشاطات جبهة التحرير الوطني، وجعل معظم الطاقات تنصرف إلى الإحتراس من الأخر والتفنن في إيجاد وسائل الأمن الفردية.[2]

وبذكر لنا بن خدة عن إجتماع القاهرة وتكوين لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية،أنه كون كريم وبوصوف في هذا الإجتماع تحالفا مع الذين يسمونهم بالعسكريين أي قادة الولايات،والمقصود بهذا واضح فهو عزل عبان وهكذا بعد تجديد لجنة التنسيق والتنفيذ أبعد هو ودحلب وتكونت لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة.[3]

إن أبرز ما استنتجناه من خلال دراستنا لهذه اللجنة،ووجود الثلاثي كريم و بوصوف وبن طوبال فيها وتنازعهم عن قيادة الثورة وأن هذه اللجنة هي التي أرست الركائز الأولى

[1] لونيسي، إبراهيم. المرجع السابق.ص.85.

[2] لونيسي، إبراهيم. المرجع نفسه. ص.86.

[3] الطاهر ،آيت حمو. المصدر السابق. ص.117.

للكثير من الأسس التي أصبحت تتحكم في آليات النظام الجزائري ويمكن لنا تحديد هذه الركائز في:

- الإغتيالات السياسية.
- النزوع نحو الحكم الفردي وطغيان المصلحة الشخصية على المصلحة العامة،ويظهر ذلك من خلال تنصيب الباءات الثلاث أنفسهم كمجموعة متحكمة في كل شيء رغم تنافرهم عن بعضهم البعض،وكل طرف يتخوف من الآخرين
- إختراق القانون وتجاوز صلاحيات أجهزة أخرى،وظهر جليا في إنشاء الحكومة المؤقتة،وإعدام عبان رمضان دون محاكمة عادلة،أو حتى الرجوع إلى المجلس الوطني للثورة.

## أولا: انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

إن أبرز سؤال يتبادر إلى الأذهان عند تناول قضية إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، هو كيف تم الإعلان عن هذه الحكومة وهل فعلا المجلس الوطني للثورة هو الذي حول للجنة التنسيق والتنفيذ صلاحيات انشاء هذه الحكومة أم أن لجنة التنسيق والتنفيذ هي التي اتخذت قرار تشكيلها من تلقاء نفسها بفعل الصراع الشديد الذي كان دائرا بين الباءات الثلاث على قضية الزعامة وكذا بفعل تذمر الكثير من القيادات الثورية من هؤلاء الباءات بسبب تصرفاتهم؟

### 1- ظروف تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية:

ظلت فكرة تأسيس حكومة جزائرية تراود قادة جبهة التحرير الوطني منذ عام 1956، وقد خول مؤتمر الصومام المجلس الوطني للثورة مهمة انشاء حكومة وطنية ، و تذكر بعض الشهادات أن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956[1] بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها * كما يذكر بن يوسف بن خدة بالنسبة لإعلان الحكومة المؤقتة في التاريخ 19سبتمبر1958 فان الظرف كان يقضي أن ترد الجبهة في لجنة التنسيق و التنفيذ على المناورات والاستفزازات الفرنسية برد حاسم و موقف صارم و كان ذللك الاعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة. [2]

---

[1] مقلا تي، عبد الله. **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية (1954-1962)**.الجزائر: دار المطبوعات الجامعية،2012.ص.115.

[*] اختطاف الزعماء الخمس يوم 22اكتوبر1956وهم اعضاء الوفد الخارجي والذي كان له تاثير علي الازمة بـ ين الـ داخل والخارج،ويعتبر حادث اختطافهم اول عملية قرصنة جوية في تاريخ فرنسا.

[2] بن خدة ، بن يوسف. **شهادات ومواقف**،ط1.الجزائر: شركة دار الامة،2007.ص.103.

وفي عام 1957 طرحت الفكرة للنقاش بصفة جدية، فقد وافق المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1957 على تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بمهمة تشكيل حكومة مؤقتة عندما تكون الظروف ملائمة.

كما أن مؤتمر طنجة في27 أفريل 1958 و الذي جمع الأطراف المغاربية دعا الى تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية بالتشاور مع حكومتي المغرب و تونس.

ودارت نقاشات موسعة بين أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ و قدمت تقارير مشجعة على انشاء هذه الحكومة منها تقرير كريم بلقاسم في 5ماي 1958. و الذي بحث على انشاء الحكومة المؤقتة في هذا التوقيت بقصد رفع عزيمة الشعب و الجيش معا، و أبدي بعض أعضاء اللجنة تحفظاتهم و منهم محمد الأمين دباغين. [1]

و لقد عارض كل من قادة الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف و قائد الولاية الثانية لخضر بن طوبال مطلب كريم بلقاسم برئاسة هذه الحكومة. [2]

واعترض الزعماء المتعلقون عن ترشيح دباغين لهذا المنصب و أخيرا توافق الثلاث على انهاء المشكلة بتسمية فرحات عباس رئيسا للحكومة و الاستحواذ على الوزارات السيادية في هذه الحكومة، و المتأمل في تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى(انظر:الملحق رقم 1) يلاحظ أنها تعكس بحق فكرة الجبهة ، فكل التشكيلات السياسية التي كيلات السياسية التي كانت موجودة قبل 1954 ممثلة بداخلها فهناك المركزيين– محمد يزيد و بن يوسف بن خدة – و العلماء منهم أحمد توفيق المدني[*]– و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فرحات عباس و أحمد فرانسيس، و حزب الشعب ،وحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، كريم بلقاسم و بن طوبال و بوصوف. [3]

---

[1] مقلاتي، عبد الله . المرجع السابق.ص115.–116.

[2] بوحوش، عمار.**التاريخ السياسي للجزائر من البداية الي غاية1962**،ط1. بيروت: دار الغرب الاسلامي،1997.ص.274.

[*] احمد توفيق المدني: من قادة جمعية العلماء المسلمين الجزائر يين،التحق بالجبهة في القاهرة 1956،عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956–1959) وزير الاوقاف والشؤون الدينية في حكومة بن بلة.انظر: صالح ،بلحاج المرجع السابق،ص711.

[3] مقلاتي، عبد الله. المرجع السابق.ص.116

وفي إجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 9 سبتمبر 1958 تمت مناقشة ترتيبات الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة و المتكونة من كريم بلقاسم وبن طوبال و أوعمران وفرحات عباس، وبعد إنتهاء هذا الإجتماع إطلعت خلاله على التقارير المقدمة من اللجنة و بدلا من إستدعاء المجلس الوطني للثورة التي يحق لها إتخاذ القرار في مثل هذه الحالات قام أعضاء اللجنة من تلقاء أنفسهم بتكوين حكومة برئاسة فرحات عباس على أن يضل فيها الباءات الثلاث هم السلطة المرجعية الوحيدة التي بيدها الحل و الربط. [1]

و يؤكد علي كافي* أن الإعلان عن الحكومة المؤقتة كانت مفاجأة لأن قادة الولايات في الداخل لم يستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني بل كانت قيادة الخارج ترسل إليهم برقياتها المتكررة و محتواها "انتظروا حدثا هاما يوم 19 سبتمبر"، و يؤكد أن تشكيل الحكومة لم يتم بالطريقة القانونية إذا لم يحظر المجلس الوطني للثورة و لم يقرر شيئا.

أي أن هذه العملية تمت دون إعطاء أي إعتبار للداخل الذي وضع أمام الأمر الواقع "قبلناه حتى لا نزيد في شرخ الثورة و تكريس فصل الداخل عن الخارج. [2]

وتؤكد كل الدلائل أن قرار القيادة الجزائرية كان سيدا وغير خاضع لأي ضغوط خارجية، وهو أمر أثار حفيظة السلطة المصرية والتونسية والمغربية الراغبة في إستشارة من نوع خاص، وتم إتخاذ قرار الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 9 سبتمبر 1958م في إجتماع رسمي ترأسه فرحات عباس، وتقرر الإعلان عن تشكيلها يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة.

---

[1] الزبيري، محمد العربي.المرجع السابق.ص.105.

* علي كافي:من ناحية الشمال القسنطيني التحق بجبهة التحرير مبكرا وبجيش التحريرفي مطلع 1955،من منظمي هجوم 20اوت1955،خلف بن طوبال كقائد للولاية الثانيةابتداءا من ماي 1957،شاركفي اجتماع العقداء،عضوفي المجلس الوطني.انظر :صالح، بلحاج،المرجع السابق،ص719.

[2] كافي، علي. **مذكرات الرئيس علي كافي من مناضل السياسي الي القائد العسكري(1946–1962)**،ط1،الجزائر :دار القصبة للنشر،1999.ص.277–278.

وقد أثار خبر تأسيس الحكومة المؤقتة صدى واسعا في الداخل والخارج هلل له الشعب الجزائري و اعتبره جيش التحرير الوطني عيدا وطنيا، و اعترفت أربعة عشر دولة شقيقة وصديقة بهذه الحكومة قبل نهاية شهر سبتمبر، وهو الأمر الذي أزعج الحكومة الفرنسية وخلط أوراق الجنرال "ديغول" وهو في بداية الطريق على الثورة الجزائرية.

**2 – أهداف إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية:**

تجاوبا مع المرحلة الحساسة من عمر الثورة و التي تهددها السياسة الديغولية رأت الثورة أن تنشأ حكومة مؤقتة تمثل الشعب الجزائري و تقود كفاحه التحرري ، وقد أبرزت لجنة التنسيق والتنفيذ في تقرير مؤرخ في 6 سبتمبر1958 مزايا خطوة إنشاء هذه الحكومة، ولقد حاول معظم المؤرخين إيضاح أهداف إنشاء هذه الحكومة في أبعادها المختلفة لذا يمكن الوقوف على النقاط التالية:

إن الإعلان عن هذه الحكومة يعتبر بمثابة بعث للسيادة والدولة الجزائرية من جديد [1]، وفي نفس الوقت يكون قد ضرب اثنين من دعاوي الاستعمار على الأقل ، فهو أولا:يفند الأطروحة الفرنسية التي تبناها ديغول كما تدل تصريحاته الرسمية و التي تقوم على إن كان وجود سابق للدولة الجزائرية ، أما ثانيا:فإن هذا الإعلان يكون ردا عمليا على دعوة الإدماج. [2]

كان بعث الحكومة المؤقتة في هذا الوقت بالذات ردا حازما على السياسة الديغولية الهادفة للإدماج ،وجوابا مسبقا على خطوة إجراء استفتاء مفروض على الجزائريين مبرمج يوم 28 سبتمبر1958 ، لقد كان لإعلان الحكومة قبل هذا الموعد إنتصارا على سياسة الإدماج الديغولية و رفع لمعنويات الشعب الجزائري التي تأثرت بعض الشئ بطول مدة الحرب وموقف ديغول المتشدد من قضيته الوطنية.

---

[1] مقلاتي، عبد الله. المرجع السابق. ص.119–120.

[2] الميلي، محمد . **مواقف جزائرية**،ط1،( د.م.):المؤسسة الوطنية للكتاب،1984 .ص.137.

إن إنشاء مؤسسة حكومة تقود كفاح الشعب الجزائري يخدم استراتيجية عمل القيادة الثورية و يحقق لها مكاسب سياسية وعسكرية، فهذه المؤسسة سوف تكون الممثل الوحيد والرسمي للشعب الجزائري وهو ما يعطيها خصوصية الشخصية الدولية المتمايزة عن فرنسا، ويسمح لها بخدمة الكفاح المسلح بأكثر فعالية، ويزيد في سمعة الكفاح الجزائري على المستوى المحلي والدولي وفيما يلي نتتبع الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية المؤقتة من أجل خدمة أهدافها، حيث بدأت أبرز مهمة اضطلعت بها الحكومة المؤقتة هي العمل الدؤوب على تنسيق عمل وجهود مؤسسات الثورة وتنظيمها وتأطيرها وتطويرها.

وواجهت بحزم السياسة الفر نسية ومخططاتها الجهنمية ، فقد ردت في أول إعلان لها يوم 26 سبتمبر 1958 عن سياسة الإدماج التي جاء بها "ديغول".

ولقد ركزت الحكومة المؤقتة في إستراتيجية عملها على الجمع بين ثنائية العمل العسكري والعمل السياسي ، وذلك للرد على سياسة ديغول العسكرية ومجابهة مخططاته المناورة سياسيا, ولهذا تم التركيز عسكريا على أولوية تسليح وتنظيم جيش التحرير الوطني، وخاصة الرابط على الحدود الشرقية والغربية بهدف تصعيد العمل الثوري بمختلف أشكاله.

وفي الميدان السياسي اجتهدت الحكومة الجزائرية المؤقتة في الرد على مناورات ديغول (الاستفتاء، مشروع قسنطينة* ، سلم الشجعان**).

كما أنها اهتمت بتفعيل علاقاتها ونشاطها الخارجي ، وذلك بتشكيل بعثات رسمية لها في الدول. التي اعترفت بها، ومكاتب في الأقطار التي لم تعترف بها، ومنذ الأيام الأولى لتأسيس الحكومة برمجت عدة زيارات للبلدان الشقيقة والصديقة وذلك بعد الاستقبال لرسمي

* اعلن عليه ديغول من ساحة لا بريش بقسنطينة يوم 2اكتوبر1958،اندرج هذا المخطط في سياق مكافحة الثورة بواسطة اصلاحات ترمي الى عزل الجبهة وتكوين قوة ثالثة مؤيدة لاستقلال ذاتي فى ظل السيادة الفرنسية. انظر: صالح ،بلحاج،المرجع السابق،ص729.

** في يوم 23اكتوبر 1958 دعي ديغول قوات جيش التحرير الى "سلم الشجعان"كان المطلوب من الجنود الجزائريين وضع الاسلحة في ظروف مشرفة تشتمل على ضمانات مستقبلية ،رفضت الجبهة هذا الطلب.انظر:بلحاج،نفسه،ص726.

الذي خص به عبد الناصر وفد الحكومة بقيادة فرحات عباس وشملت الزيارة المغرب في نوفمبر 1958 ، وليبيا والسعودية وتونس في مارس 1959، والهند وباكستان في شهر أفريل 1959 ، ثم الكويت والعراق والسودان والأردن.

وكان وفد الحكومة بقيادة رئيسها رسميا وشعبيا في إحتفالات عارمة، وكانت الحكومة ترسل كذلك وفودها الزيارة بعض البلدان و القيام بمهام مختلفة، ومنها البعثة التي وجهت للصين وإلى الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1958 البحث عن المساعدة العسكرية حيث كان البحث عن الدعم المادي والعسكري هاجس الحكومة الأساس، كما نشطت وفود الحكومة وزارة الخارجية في العمل الديبلوماسي من أجل نصرة القضية الجزائرية في المحافل الدولية وفي الأمم المتحدة.

وإن كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة قد حققت نجاحات باهرة في نشاطها فقد انتاب جهازها التنفيذي كثير من العطب بسبب المشكلات والعوائق التي اعترضت طريقها.

**3-الصعوبات التي واجهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية:**

واجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة مصاعب خارجية كثيرة, تسببت فيها "سياسة الوسائل الكبرى" للجنرال ديغول، وإنحصار الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية بسبب السمعة التي يحضى بها ديغول دوليا، وكذا مشكلة تأزم العلاقات مع بعض الدول الصديقة(مصر، تونس، المغرب)، و فضلا عن ذلك اصطدمت بمشاكل داخلية عويصة ناتجة عن مشكلة القيادة وتصرفات الأشخاص وعقم السياسات, وأهم هذه المشكلات هي:[1]

أزمة القيادة: حيث ظهرت أزمات ناجمة عن إشكالية تكوين الحكومة الجزائرية المؤقتة، وتولي المناصب السيادية فيها، وقد ظل وجود عباس على رأس الحكومة يخلق امتعاضا في أوساط بعض القادة الذين اختلفت ردود أفعالهم حسب موقفهم والظروف المحيطة بهم، كما زاد الصراع بين كريم بلقاسم وغريمه بن طوبال وبوصوف المتحالفين

[1] مقلاتي، عبد الله. المرجع السابق.ص.122-124.

ضد مطلبه بتولي رئاسة الحكومة، وقد استفحل هذا الصراع إثر استقالة الأمين دباغين في مارس 1959 وعجز الحكومة عن حل المشكلة وتكليف العقداء العشرة بدل المجلس الوطني للثورة للبحث عن الأزمة والتواصل إلى مخرج .

كما أثارت سياسة التحالفات السلطوية كثير من الضغائن، فجرها البعض في وجه رموز السلطة، فقد اعتقد قادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية أنهم مستهدفين من قبل كريم والحريص على جعل جيش الحدود الشرقية أداته لفرض السلطة، وأثر قرار حل لجنة العمليات العسكرية وإصدار عقوبات قاسية ضد محمد عموري وعمارة بوقلان بدأ جو من التذمر يصيب جنود ولاية الأوراس و القاعدة الشرقية، ووصل الأمر إلى تخطيط لعموري لعملية انقلابية أيدها ضباط ولاية أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية[1] للإطاحة بالحكومة المؤقتة "المنحرفة" وإزاحة كريم بلقاسم "المستبد بالسلطة"[2]

ويذكر الدكتور إبراهيم لونيسي بأن الملاحظ هذه الحكومة انه لم يمر عليها سنة واحدة حتى بدأت المشاكل تتهاطل عليها ومنها محاولة لعموري الإنقلابية إلا أن هذه المحاولة فشلت وأعتقل قادة هذا الإنقلاب وقدموا للمحاكمة التي قضت بإعدام العقيدين لعموري ونواورة والرائدين عواشرية ومصطفى الأكحل[3]

تذمر قيادة الداخل من سياسة الحكومة المؤقتة :أدى انشغال قادة الحكومة المؤقتة بالصراع على السلطة وخلق الحدود الذي منح دخول الأسلحة إلى تذمر قيادة الولايات الداخل، وكان عميروش لأسباب مختلفة أكثر قادة الولايات تحمسا لتجميع قوي الداخل ضد سياسة الحكومة المؤقتة، فهو صاحب الدعوة لاجتماع الولايات بالشمال القسنطيني، حضر الاجتماع المنعقد في ديسمبر1958 إضافة لعميروش قائد الولاية السادسة سي الحواس و

[1] القاعدة الشرقية: تقع كما يدل اسمها على ذلك في الشمال الشرقي ،كان اسمها في بادئ الامر منطقة سوق اهراس ،ولم يطلق عليها اسم القاعدة الشرقية الا عقب انعقاد مؤتمر الصومام1956.انظر:الطاهر، سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، الجزائر: دار الامة،2010،ص15.

[2] مقلا تي، عبد الله. المرجع السابق. ص.123–124

[3] لونيسي، ابراهيم . المرجع السابق.ص.92.

الحاج لخضر قائد الولاية الأولى ومحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة، في حين غاب عنه علي كافي قائد الولاية الثانية بتوجيه من غريمي كريم وهم بن طوبال [*] و بوصوف اللذين اعتقدا أن عميروش يتحرك بتوجيه من كريم.[1]

وقد درس المجتمعون وضعية الثورة في الولايات وناقشوا المشاكل التي يمر بها الداخل، وخاصة ما تعلق بندرة المال والسلاح ومشكلة العلاقة بين الداخل والخارج وعبر المجتمعون عن امتعاضهم من سياسة الحكومة المؤقتة التي تجاهلت احتياجات الداخل، وطالبوا بدخول القادة العسكريين لأرض المعركة وتشكيل قيادة للتنسيق بين قادة الولايات، ووضع خطط محكمة لإدخال الأسلحة إلى الوطن.

وقد أرسلت هذه المطالب للحكومة المؤقتة ، و لكن لم يتغير شيئا مما أدى بالعقيد عميروش للانتقال إلى الخارج و إيجاد حل لمشكلة العلاقة بين الحكومة و الداخل و لم يكتب لمهنته النجاح سبب استشهاده و هو في الطريق إلى تونس عبر تراب الولاية السادسة.

و من بين الأزمات التي عرفتها الحكومة المؤقتة استقالة وزير خارجياتها محمد الأمين دباغين[**] في مارس 1959، و ذلك على إثر قضية علاوة عميرة الذي جاهر برأيه المعادي لرئيس الحكومة المؤقتة وتسبب ذلك في اغتياله بالقاهرة و الادعاء بأنه رمى بنفسه من طابق العمارة الخامس، وقد تمسك دباغين بمعرفة حقيقية ما جرى له، و كان دباغين متضايقا من وضعه في الحكومة المؤقتة ، فقد كان يشعر بأحقيته برئاسة الحكومة من فرحات عباس لسوابقه النضالية في الحركة الوطنية واصطدم كثيرا باستبداد الباءات الثلاثة وهو يمارس مسؤولياته في وزارة الخارجية ،وقد تسببت استقالته في توقف اجتماعات الحكومة.[2]

---

[*] لخضر بن طوبال: ولد سنة1923،ناضل في صفوف حزب الشعب ،شارك في اجتماع 22التاريخي ،تولي قيادة الولاية الثانية بعد استشهاد ديدوش مراد وزيغود يوسف ،اصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة ،ثم عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ،اشتغل وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة. انظر: عمار ملاح ،المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية ص157.

[1] الزبيري، محمد العربي. المرجع السابق.ص.211.

[**] محمد الامين دباغين: ولد سنة 1917،عضو قيادي بارز في حزب الشعب الجزائري في الفترة (1939–1949)، ،ع ين رئيس للبعثة الخارجية بالقاهرة ثم عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، انظر: بلحاج، المرجع السابق،ص.712

[2] مقلاتي، عبد الله. المرجع السابق.ص.126–127.

ومما سبق ذكره فان هناك ظروفا خاصة وعوامل مهمة دفعت قيادة الثورة لتشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة ،من اجل تحقيق اهداف استراتيجية ،وقد كرست نجاحا مأمولا في الميدان العسكري والسياسي ،ومثلت بحق مرحلة حاسمة من تطور وقوة الثورة الجزائرية ، حيث اعترفت كثير من الدول والهيئات والشعوب بهيئتها الرسمية بصفتها ممثلة لكفاح الشعب الجزائري ،وقد ضاعف نشاطها الحثيث من تقوية صفوف الثورة ودعمها عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا وبذلك تكون هذه الحكومة حققت اهداف الثورة الاستراتيجية في هذه المرحلة الحاسمة وذلك علي الرغم من ظروف المرحلة الصعبة والازمات التي عصفت بها.

**ثانيا: إنشاء قيادة الأركان لجيش التحرير.**

تمثلت الخطوات الحاسمة في التطور التنظيمي لجيش التحرير بالخارج في إنشاء قيادة الأركان العامة ونجاحاتها التوحيد التام لمجمل القوات المسلحة خارج الحدود الجزائرية، و كانت الدورة الثالثة للمجلس الوطني محطة أساسية في تطور الجبهة وجيش التحرير بوجه عام, ستناول وقائعها ونتائجها وقراراتها المتعلقة بإعادة تنظيم الجيش.

**1 – الدورة الثالثة للمجلس الوطني و تعديل القيادة:**

بعد صراعات ومساومات أضحت تقليدية في اجتماعات الهيئات القيادية للجبهة [1] قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 16ديسمبر 1959 تكوين هيئة الأركان العامة للحرب[2]، افتتح المجلس يوم 16 ديسمبر 1959، طرح خلاله مختلف القضايا كقضية القيادة مثلا والأزمة بين الداخل والخارج وفي الأخير تم الخروج بصيغة نهائية هي أن قيادة جبهة التحرير الوطني تعود للمجلس الوطني للثورة وهو المكلف بتعيين الحكومة وهذا للتأكيد على مبدأ القيادة الجماعية[3]استمرت النقاشات 33 يوما لتخرج بالقرارات الآتية:

–تأسيس حكومة مؤقتة جديدة.

[1] بلحاج، صالح. **تاريخ الثورة الجزائرية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث،2009.ص.285.

[2] بومايدة، عمار. تقديم:عبد الحميد ،مهري. **بو مدين واخرون ما قاله وما اثبتته الايام**.الجزائر:دار المعرفة،2008.ص.285.

[3] كافي، علي. المصدر السابق.ص.256.

-إنشاء هيئة الأركان العامة للجيش .

-تشكيل لجنة وزارية للحرب .

و يذكر بن يوسف بن خدة قرار المتمثل في تسمية الحكومة المؤقتة الثانية التي يترأسها فرحات عباس مع بقاء نفس المناصب لكن التعديل الهام تكليف كريم بوزارة الشؤون بعد أن كان مسؤول أول على القوات المسلحة و تغيير عبد الحميد مهري، و أقصي بن خدة و توفيق المدني و أيضا محمود الشريف.[1]

و أيضا القرارين الأخيرين كانا في إلغاء وزارة القوات المسلحة بلجنة وزارية تضم بوصوف و بن طوبال و كريم مهمتها قيادة الجيش بواسطة هيئة أركان عامة.[2]

و في ظل وجود هيئتين بالشرق و بالغرب تحت قيادة كل من محمدي سعيد وهواري بومدين [*]وجد المؤتمرون أنفسهم أمام اشكال, فتشكيل هيئة حرب موحدة معناه الاختيار بين القائد وإقتراح بن طوبال عين محمدي السعيد وزير للدولة وبومدين قائد هيئة الأركان و حصل على حق إختيار معاونيه :"علي منجلي"[**]"قايد أحمد" [***] "عز الدين زراري " [****] كان مقر هيئة الأركان العامة للجيش غار الدماء على الحدود التونسية والجزائري. [3]

---

[1] ايت حمو، الطاهر. المصدر السابق.ص.124.

[2] كافي، علي.المصدر السابق.ص.257.

[*] هواري بو مدين:اسمه الحقيقي بوخروبة محمد، قائد الولاية الخامسة(1957)،مسؤول قيادة العمليات العسكريةالغربية(1958)،ثم هيئة الاركان الغربية،قائد هيئة الاركان(1960–1962)،قائد المعارضة للحكومة المؤقتةفي نزاعها مع جيش الحدود.انظر:بودوح، السبتي،مذكراته،ص145.

[**] مناضل في حزب الشعب،عضومجلس في الفترة(1947–1954)،التحق بالثورة بعد 20اوت1955،عين قائدا في الحدود الشرقية عام 1958،وكان من المعارضين لكريم بلقاسم.

[***] مناضل في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري،انظم الى الثورة في نهاية 1955،عين مسؤولا علي منطقة فجيع ببشار ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة في 1955.

[****] اسمه الحقيقي رابح ازراري،انضم الي الثورة 1955،اوقف في جويلية 1956،الا انه هرب من السجن واصبح رائد سنة 1958،غادر الي تونس 1959ليصبح عضو بالمجلس الوطني .

[3] بودوح ،السبتي،**مذكرات المجاهد بودوح السبتي:بعض حقائق الثورة المعاشة بايجابياتها وسلبياتهامن(1955–1962)** .باتنة:(د.ن)،2002.ص.145.

وتلبية المطالب قادة الداخل قرر المجلس دخول هذه الهيئة إلى الداخل وأن تنتهي من مهمتها في تنظيم الوحدات المقاتلة بالحدود وعلى ضرورة إيصال السلاح والمال إلى الولايات، وجاء هذا القرار كمحاولة لرأب الصراع بين الداخل والخارج لكنه لم ينل الحظ الأوفر من التطبيق و كما قال كافي فإن القرار جاء متأخرا عن أوانه لأن تدعيم الأسلاك الشائكة وإشتداد الرقابة على الحدود من العدو، حال دون ذلك فقليلون من التحقوا بالداخل أما البقية معظمهم سقطوا قتلى عن محاولة إجتياز الخط المكهرب[1] بسبب هذه المصاعب إزدادت الهوة بين الولايات بالداخل والقيادة الرسمية بالخارج، فوجد ديغول فرصته للإيقاع بين الطرفين.

وهكذا فقد كانت تلك الدورة للمجلس الوطني للثورة قد مثلت بحق مرحلة خاصة في مسيرة الثورة، كما كانت بمثابة بداية لنوع جديد من العلاقات بين مختلف جبهة التحرير، احتل فيها الجيش موقع الصدارة في تسييرشؤون الثورة ومقاليد التأثير والحكم الفعلي.

2- الهيكل التنظيمي لهيئة الأركان العامة 1960-1962 :

جاء تأسيس هيئة الأركان العامة وفق القرارات التي خرج بها إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمع بطرابلس(ليبيا) و المنعقد في 18 جانفي 1960[2] وقد جاء تأسيس هذه الهيئة في ظروف وأوضاع خاصة منها الإستراتيجية الجهنمية الفرنسية على أثر تطبيق مخطط شال للقضاء على الثورة إذ شهدت هذه الأخيرة عدة حركات تمردية رغم أنها فشلت على الحدود الشرقية و الغربية، موازاة مع دخول لجنة العقداء العشر إجتماعات مارطونية بين 11أوت 1959 و 16 ديسمبر 1959 لإصلاح هياكل الثورة و لإيجاد إطار تنظيمي لمؤسسات الثورة خاصة العسكرية منها من أجل إعطاء دفع جديد للكفاح المسلح على الحدود، وذلك لتمكن من أداء عملية الإمداد والعبور إلى الداخل بالسلاح والإطارات وكذا العمل للتنسيق وربط الإتصال بين قادة الداخل والخارج لتفعيل حركية الكفاح المسلح.

وسنكتشف أن سلطتها تمتد على أساس أنها النواة الأساسية لجيش التحرير الوطني على الحدود منذ تأسيسها في جانفي 1960 إلى غاية الإستقلال .

---

[1] كافي، علي. المصدر السابق. ص.257-258.

[2] بن جديد، الشاذلي. **مذكرات الشاذلي بن جديد (1929_1999)** ،ج1،د.ط.الجزائر: دار القصبة للنشر ،2011.ص.146.

اختتمت أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية بين ديسمبر 1959و جانفي 1960 بالمصادقة على تأسيس هيئة الأركان العامة الممثلة لجيش التحرير الوطني على الحدود و الوريثة الشرعية للجنة العمليات العسكرية الشرقية و الغربية و كان لزاما عليها أن تأخذ شكلا تنظيميا يحدد موقعها على مستوى القيادة و القاعدة وبنية المصالح التابعة. [1]

**أ-2- البنية العمودية لهيئة الأركان العامة:**

بمجرد تنصيب هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين و الذي تسلم مهامه يوم 23 جانفي 1960 و تخلي فورا عن مقره السابق في وحدة ليستقر بغارديماو في تونس، على بعد حوالي 10 كلم من الحدود الجزائرية ثم شرع في العمل لأداء المهمة الصعبة التي كانت تنتظره القضاء على الفوضى على الترخيص بإختيار نوابه، فعين ثلاثة مساعدين من ضباط جيش التحرير، من دون وزن سياسي* ومن ثم من بدون خطر المنافسة له، لكنهم كانوا معروفين في الأوساط العسكرية منهم قايد أحمد كان رفيقا له في الولاية الخامسة والرائد على منجلي عضو سابق في مجلس الولاية الثانية، كان مشهورا في الحدود الشرقية التي تميز فيها من جملة أخرى بإندفاعه ومعارضته الصريحة لكريم بلقاسم والرائد إيدير، ثم الرائد عز الدين، من الوسط، والذي كان معروفا أيضا بماضيه العسكري في الولاية الرابعة التي أصبح في 1958 قائدها العسكري[2] ويراعي في البنية العمودية لهيئة الأركان العامة موقع صلاحياتها ضمن هيئات الثورة بموجب نشأتها وبداية ممارسة عملها في 29 جانفي 1960 تحت مراقبة وتوجيه للجنة الوزارية الحربية والتي كانت بدورها خاضعة للحكومة المؤقتة ، وأسندت قيادة هيئة الأركان العامة إلى العقيد هواري بومدين كما سبق الإشارة إلى ذلك وتتميز خطة العمل لدى هيئة الأركان العامة بالإبقاء على القاعدتين الغربية والشرقية كقواعد رئيسية لجيش التحرير الوطني على الحدود. [3]

---

[1] عبد، الغني . "تطور جيش التحرير الوطني 1958_1962". تاريخ الجزائر من الازل إلى الفترة المعاصرة ،،[على الخط] متوفر على.www.algeria.today.com (أطلع عليه يوم 2014/04/12 على الساعة 11:30يوم)

* هذه العبارة ، إستخدمها علي كافي في معرض حديثه عن أعضاء قيادة الأركان العامة في مذكرات كافي ،ص259.

[2] بالحاج، صالح. المرجع السابق .ص.285-286.

[3] عبدالغني ،المرجع نفسه .

**ب-2- البنية القاعدية لهيئة الأركان العامة:**

نظمت هيئة الأركان العامة في القاعدة على أساس البني الأفقية التي أوجدها مؤتمر الصومام سواء في الرتب أو التقسيمات ولكنه أعيد تنظيم الجيش الوطني على الحدود ضمن فيالق وإستحداث كتائب الأسلحة الثقيلة، وتتولى هيئة الأركان العامة قيادة جيش التحرير في الداخل و في الحدود الشرقية والغربية [1]

فكل إمكانيات الحرب وضعت تحت تصرف هذه الهيئة وهي بذلك تحول جهازا كاملا عن الميدان الحقيقي للحرب ثلاثة وعشرون فيلقا ترابط بالحدود، أي حوالي23ألف جندي، بالإضافة إلى خمس كتائب ثقيلة، جيش كلاسيكي حقيقي يتمرد على كل من يتجزأ على سلبه تفوقه وسيادته [2]

وفي التنظيم الداخلي لقيادة الأركان، طبق جزئيا المخطط التنظيمي الذي نجده في القيادات العسكرية الفرنسية التي تضم من جملة مصالح أخرى خمسة مكاتب أساسية [3] فإستكمل بومدين تنظيم قيادته بإنشاء المصالح التنظيمية لجيش التحرير الوطني بالنظر لأهميتها ومن بينها نجد:

مصلحة الاستعلامات وهي المكلفة بمراقبة وإبراز مواقع العدو وأعوانه فهي التي تحدد مكانه وقوته وسلاحه وهي علاقة اتصال مع الفئات الشعبية حتى تطلع على جميع الأمم ويتعرف على كل كبيرة وصغيرة تمس الثورة من بعد أو قريب.

وكذا مصلحة العتاد والتسليح التي تعمل على التنسيق بين مصلحة التموين والصحة وتملك وسائل وتجهيزات الحفر والقص ومواد البناء والسلاح الخفيف والثقيل والذخيرة وتجهيزات المجاهدين ،اظافة الي مصلحة الاتصالات ومصلحة التموين التي تتكفل بتغطية

[1] عبد الغني ، المرجع السابق.

[2] كافي، علي.المصدر السابق . ص.326_327.

[3] بالحاج، صالح. المرجع السابق .ص.288.

كل الحاجيات ، وكذا مصلحة التدريب فقد التحق بالثورة مجموعة من الضباط الجزائرين المكونين في الجيش الفرنسي، بالاظافة الي المركز التقني والذي يذكر الشاذلي في مذكراته انه كان اول اجراء اتخذته قياة الاركان هو تشكيل مكتب تقني الحق به الفارون من الجيش الفرنسي من ذوي الرتب العليا وكلفهم بومدين بوضع خطة لاعادة تنظيم الجيش واصبح هؤلاء بمثابة قيادة اركان مصغرة اعتمد عليها بو مدين ففي تطبيق خطته الجديدة. [1]

### 3- أداء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير:

بدأت إعادة تنظيم الجيش الخارجي وتوحيده في أواخر جانفي 1960، وما إن حل الصيف حق كانت قد أشرقت على نهايتها، وظف بومدين من أجل إنجازها بنجاح مؤهلاته الذاتية التنظيمية المعروفة مستفيدا في عمله من دعم بوصوف وبن طوبال و من تجربته الناجحة في الغرب ومن دروس التجار بالفاشلة لمن سبقوه في الشرق.

كان من الإجراءات الفورية التي إتخذها إرغام المئات من الجنود المتواجدين في المدن التونسية والمغربية على العودة إلى الحدود، وتغيير القيادات العسكرية التي أسندت إلى ضباط غالبيتهم العظمى من تيار "المجاهدين" واستبعد منها أنصار الرائد إيدير والضباط المحترفين، بالنسبة إلى تحقيق الوحدة والتماسك في صفوف المقاتلين وتكوين جيش تقليدي، فهم بومدين من تجربة إيدير الفاشلة أن العملية لا يمكن أن تتم إلا بدعم القادة الذين شاركوا في حركة المعارضة ومساهمتهم فيها، فسارع غلى إطلاق سراح السجناء من الإطارات والجنود المتورطين في الحركة، ملبيا بذلك المطلب الأساسي للمقاتلين وهو عودة القادة الذين قاموا هم بإختيارهم، كما أطلق سراح الضباط الذين أودعوا السجن في إطار مؤامرة العموري * وقام بتقسيم المناطق الحدودية إلى منطقتين فالقاعدة الشرقية قسمت إلى منطقة

[1] بن جديد، الشاذلي. المصدر السابق.ص.165-166.

* مؤامرة العموري : محاولة إنقلابية دبرها ضباط من الولاية الأولى والقاعدة الشرقية ضد الحكومة المؤقتة، وعلى وجه الخصوص ضد كريم بالقاسم ومحمود الشريف في أكتوبر 1958، إلا أنها باءت بالفشل حيث إنكشف امرهم والقي القبض على الكثير منهم ،وطبق حكم الإعدام على العموري ونواورية وعواشرية ومصطفى الأكحل في يوم 16مارس1959. أنظر : صالح ،بالحاج ، المرجع السابق ،ص728.

العمليات الشمالية و منطقة العمليات الشرقية الجنوبية ونفس العمل والتقييم على مستوى المنطقة الغربية. [1]

إستحداث نظام الفيالق وكتائب الدعم بالأسلحة الثقيلة، وعاش هذا التنظيم جوا من الانضباط و القوانين الصارمة، مما مكن من توحيد الجيش تحت لواء هيئة الأركان العامة.

إقرار مبدأ تصغير وحدات جيش التحرير الوطني سواء على الحدود أو في الداخل كما قامت بالإيصال مع جيش الولايات بالداخل من أجل مراجعة التكتيك العسكري

وبهذا نجحت هيئة الأركان العامة ولو نسبيا في إخضاع الولايات إلى سلطتها المباشرة، كما خصصت للجيش مجالا للتنشئة السياسية. [2]

وخلاصة لما سبق ذكره في هذا الفصل نستخلص من انشاء وتشكيل الحكومة الؤقتة انها تشكلت وفق ظروف خاصة وعوامل مهمة دفعت القيادة لتشكيلها ،وقد حققت نجاحات كبيرة في المجال السياسي والعسكري ،حيث اعترفت كثير من الدول والهيئات والشعوب بهيئتها الرسمية بصفتها ممثلة لكفاح الشعب الجزائري ،وقد ضاعف نشاطها الحثيث من تقوية صفوف الثورة ودعمها عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا وبذلك تكون هذه الحكومة حققت اهداف الثورة الاستراتيجية في هذه المرحلة الحاسمة وذلك على الرغم من ظروف المرحلة الصعبة والازمات التي عصفت بها،اما عن انشاء قيادة الاركان كطرف ثاني للصراع فقد تشكلت في الدورة الثالثة للمجلس الوطني والذي كان محطة اساسية في تطور الجبهة وجيش التحرير بوجه عام ،فبعد صراعات ومساومات اضحت تقليدية في اجتماعات الهيئات القيادية للجبهة قرر المجلس الغاء هيئتي الاركان الشرقية والغربية ووزارة القوات المسلحة وانشا بدلا من ذلك هيئتين الاولي اللجنة الوزارية للحرب والثانية قيادة الاركان العامة والتي نجحت هذه الاخيرة ولو نسبيا في اخضاع الولايات الى سلطتها المباشرة والذي زاد من فعالية نشاطها.

---

[1] عبد الغني ، المرجع السابق

[2] محمد ،الصالح ، "**هيئة الأركان العامة للجيش التحرير أداة الاستقلال واساس الجيش الشعبي**" ،[على الخط] .جريدة المساء متوفر على : www .djazairess.com/elmassa/42675 (أطلع عليه يوم 2011/1/19،على11:10)

**أولا: وقف إطلاق النار وإطلاق سراح مساجين الوفد الخارجي(*):**

بعيدا عن الصراع القائم بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة تم التوصل إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين: الفرنسي والجزائري.

وفي حضم الإعداد لتأسيس أول حكومة للجزائر المستقلة طفت على السطح خلافات بين مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة كادت أن تدخل الجزائر في نفق مظلم لولا حكمة وتبصر بعض رجالاتها فما هي مظاهر هذه الأزمة وكيف تمت معالجتها؟

رغم معارضة هيئة الأركان العامة لشروط وقف إطلاق النار إلا أن الحكومة المؤقتة واصلت مسارها التفاوضي مع فرنسا الى أن وقعت نهائيا على وثيقة اتفاقيات إيفيان يوم 18 مارس 1962[1] وقد نصت هذه الوثيقة(*) على وقف إطلاق النار من الجانبين الفرنسي والجزائري[2] ابتداء من منتصف نهار يوم 19 مارس 1962 ضمن شروط وضمانات معينة للجانب الفرنسي وهو ما أثار استنكار هيئة الأركان حيث اعتبرت هذه الشروط تنازلا خطيرا من الجانب الجزائري للاستعمار في حين اعتبرته الحكومة المؤقتة نصرا كبيرا لها[3] بهذه الاتفاقيات إذن دخلت الثورة الجزائرية مرحلة جديدة من عمرها وهي المرحلة الانتقالية والتي يقصد بها " الفترة الفاصلة بين إعلان وقف إطلاق النار والاستفتاء حول تقرير المصير" المحدد بتاريخ 1جويلية 1962[(4)]

---

(*) – الوفد الخارجي: هو وفد الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بالقاهرة في سنة 1953 و1954م ثم أصبح وفد الجبهة بالقاهرة بعد أول نوفمبر 1954، كان في الوفد، أحمد بن بلة وأيت أحمد وخيضر والتحق بهم أعضاء جدد من الجزائر.

[1] عمار، ملاح، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962**، عين مليلة: دار الهدى، 2005، ص 172.

(*) –أنظر إلى نص هذه الوثيقة عند سعد دحلب، المصدر السابق ص290–337.

[2] تتمثل هذه الشروط والضمانات في بعض الامتيازات التي تحصل عليها الجانب الفرنسي وهي موضحة في الجزء الثالث من الاتفاقية– وفي المحور السابع حتى محور الثاني عشرة نذكرمن بينها قضية حماية المستوطنين واحتفاظهم بالنسبة المزدوجة الفرنسية الجزائرية، كذلك استخدام الميناء البحري في المرسى الكبير، أنظر، نفس المصدر.

[3] CHIKH ,SLIMANE . **L'ALGERIE ENARMES**. ALGER : (S .ED) , 1981. P. 400.

[(4)] – محمود ،الواعي، **مهام جيش وجبهة التحرير الوطني في المرحلة الانتقالية**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، باتنة:مطابع عمار قرفي،1995، ص272.

حكم الجزائر خلال هذه الفترة هيئة تنفيذية مؤقتة تحت رئاسة عبد الرحمان فارس* اتخذت من روشي نوار** مقر لها وهي تضم تسعة أعضاء وثلاث أعضاء أوربيين[1] أما بخصوص المساجين واللاجئين فقد نصت الاتفاقيات على إطلاق سراح جميع المعتقلين سواء المتواجدون بسجون فرنسا أو الجزائر وسمح للأشخاص اللاجئين الي الجزائر تحت حماية لجان متخصصة تقام في كل من المغرب وتونس[2] بهذه التسوية تم الإفراج عن المساجين الخمسة وتجنبا لأي عمل إرهابي يحتمل أو يصدر من منظمة الجيش السري الفرنسي*** تكفلت الحكومة المصرية وجهاز مخابراتها بعملية تأمين وصول هؤلاء القادة إلى القاهرة وذلك بالاتفاق مع الحكومة السويسرية التي كانت أول من استقبلهم بعد إطلاق سراحهم وخلال إقامتهم بسويسرا يروي لنا فتحي الديب في كتابه جانبا من العلاقات

المتوترة التي كانت سائدة بينهم خاصة بين أحمد بن بلة ومحمد بوضياف حيث لاحظ تجنب هذا الأخير الاندماج مع زملائه [3] بعيدا عن هذا الشقاق كان الصراع على أشده بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان حول بسط سيطرتها على الجيش والولايات بالداخل وفي ظرف إطلاق سراح القادة التاريخي تغيرت جميع معطيات هذا الصراع وذلك بمحاولة هيئة الأركان استقطاب هؤلاء القادة إلى صفها فما هي دوافع هذا التقارب؟

---

* عبد الرحمان فارس :من أقبوا عمل كاتبا للعدل في القليعة ثم عضو في فريق الليبراليين، وضع نفسه في خدمة فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا وفي جوان 1998 عرض عليه ديغول منصبا في حكومته فرفض بإيعاز من جبهة التحرير أوقف سنة 1961، وأطلق سراحه في مارس 1962. انظر :صالح ،بلحاج،المرجع السابق،ص709.

** وهي بومرداس حاليا

[1] الواعي، محمود ، ، المرجع السابق. ص. 273.

[2] الواعي ، محمود، ،المرجع نفسه. ص. 302.

*** منظمة إرهابية تزعمها جنرالات وضباط الجيش الفرنسي المتواجدين بالجزائر أمثال ماسو أوتيزس الان وغيرهم أهدافها تتمثل في الدفاع عن فكرة فرنسية لذلك شنوا حملة واسعة للإطاحة بالجنرال ديغول وجمهورية الفاشلة في تحقيق الهدف، كشفت المنظمة من نشاطها في الفترة الانتقالية حيث ركزت على تحكيم القاعدة الاقتصادية للجزائر واغتيال الطبقة المثقفة الجزائرية، أنظر: محمود، الواعي، نفسه،ص298–305.

[3] الديب، فتحي. **جمال عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط1،(د.م.ن): دار المستقبل العربي، 1984. ص.572.

**1- تقارب هيئة الأركان والقادة المساجين:**

سنة 1962 لم تكن هيئة الأركان في صراعها مع الحكومة المؤقتة قادرة على استلام السلطة وذلك بسبب افتقارها للشرعية التاريخية، فلا هواري بومدين ولا مساعدية كانوا حاضرين ليلة الفاتح نوفمبر، ولهذا السبب قررت هيئة الأركان أن تبحث لنفسها عن خلفاء سياسيين تتوفر فيه شروط الشرعية لمواجهة خصومها في الحكومة المؤقتة وحلفائها من بعض الولايات[1] في البداية فكر بومدين في كسب شخصية بوضياف لكن نصيحة معارفه عبد العزيز بوتفليقة جعلته القائد *

فوقع اختياره على أحمد بن بلة القريب إيديولوجيا من الشعب الجزائري[2]

ورغم موافقة القادة المساجين على ما جاء في اتفاقيات إيفيان التي رفضتها هيئة الأركان إلا أن هذه الاخيرة رأت في شخص بن بلة الزعيم التاريخي الذي سيتضمن من خلاله مباركة الشعب لذلك نجدها تخصصه بالاستقبال الحار عند دعوتها له ولبقية زملائه مساجين جيش التحرير بوجدة [3]

هذا ومن جهة كان بن بلة يتفق مع هيئة الأركان حول كيفية حل الأزمة عن طريق تبني برنامج وتأسيس مكتب سياسي لجبهة التحرير متميز عن الحكومة المؤقتة[4]

والأهم من هذا ما جاء في تصريحه الرئيس المصري جمال عبد الناصر حين أكد له عن نيته في الاعتماد على قوات الحدود للسيطرة على الداخل وإزاحة خصومه السياسيين[5]

---

[1] الصيداوي ،رياض ، المرجع السابق. ص.11.

* تمكن عبد العزيز بوتفليقة أحد ضباط هواري بومدين من الاتصال سرا بالمساجين الخمسة ليعرض عليهم خطة هيئة الأركان في حل الازمة فوافق كل من بلة، خيضر ، وبيطاط، في حين رفض كل من أيت احمد وبوضياف معتبرين الامر تدخلا من طرف العسكريين. أنظر: المرجع نفسه، ص11.

[2] لونيسي، إبراهيم.المرجع السابق. ص.54.

[3] فتحي، الديب. المصدر السابق. ص. 542.

[4] الصيداوي، رياض. المرجع السابق . ص.11.

[5] الديب، فتحي. المصدر السابق. ص.581.

**2- موقف الحكومة المؤقتة:**

كانت الحكومة المؤقتة عند وقف إطلاق النار تعتبر نفسها صاحبة الشرعية الوحيدة لاستلام مقاليد الحكم في البلاد ولكي تكمل أحقيتها في نيل هذه الشرعية كان عليها أن تضمن تدعيم الولايات بالداخل لذلك سارعت قبيل وقف إطلاق النار إلى محاولة بسط سيطرتها على العاصمة باعتبارها المنطقة الإستراتيجية والحيوية في البلاد ففي هذا الصدد يذكر بورقعة في مذكراته وصول عدد من الإطارات بشكل مفاجئ إلى الولاية الرابعة ليلة وقف إطلاق النار محملين من طرف بن خدة بمهمة الإشراف على منطقة الجزائر العاصمة[1] ولما كان بين هؤلاء الإطارات كل من عمرو أو صديق والرائد عز الدين، فقد رفضت الولاية القرار* والتزمت الحياد اتجاه صراع الحكومة المؤقتة مع هيئة الأركان[2]

بعد إعلان وقف إطلاق النار دعي بن خدة غلى اجتماع مجلس الوزراء للتباحث حول كيفية انتقال السلطة وفي موعد هذا الاجتماع المحدد بيوم 19 أفريل زار بن بلة جيش التحرير الوطني على الحدود التونسية الجزائرية فانتقال السلطة حسب رأيه لا يمكن أن يتم الامر خلال دورة المجلس الوطني للثورة وهو الأمر الذي رفضته الحكومة المؤقتة [3] ، هذا التشبث بالشرعية الذي دعمه انتصارها السياسي في اتفاقية إيفيان دفع ببن بلة وبومدين إلى اتهام أعضاء الحكومة المؤقتة وخاصة العسكريين الثلاث بالبرجوازية وعملاء الاستعمار الجديد[4] وقد أخذ كريم بلقاسم النصيب الأوفر من هذه الاتهامات خاصة بعد توقيعه للاتفاق السري مع منظمة الجيش الفرنسي (o.a.s)[5] وفي ظل هذا

---

[1] بورقعة، لخضر. المرجع السابق. ص.86.

* تعود أسباب هذا الرفض حسب محمد حربي إلى تورط عمر أوصديق في قضية المؤامرة الزرقاء، فحتى وقف إطلاق النار لم يكن قادة الولاية الرابعة قد فهموا بعد أن الأمر يتعلق بعملية تسميم من جانب الاستخبارات الفرنسية، أنظر: حكيمة، شتواح، **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص123.

[2] بورقعة، لخضر، المرجع السابق. ص.87.

[3] شتواح ، حكيمة ، المرجع نفسه. ص.123.

[4] CHIKH ,SLIMANE, OP, CIT. P. 400.

[5] لونيسي، إبراهيم ، المرجع السابق. ص.57.

الجو المكهرب خرج آيت احمد عن صمته ودعم فكرة دعوة المجلس الوطني للانعقاد فتحصل بذلك بن بلة على غالبية الأصوات لصالح اقتراحه[1]

وهكذا دعي المجلس الوطني إلى طرابلس .

**ثانيا: مؤتمر طرابلس( جوان 1962) وإشكالية القيادة:**

شرع في الإعداد لهذا المؤتمر ابتداء من شهر افريل 1962، حيث أرسلت الاستدعاءات لمختلف قادة الثورة سواء الذين بالداخل أو المتواجدين بالخارج[*].

والهدف العام من وراء هذا الاجتماع الطارئ يتمثل أولا في المصادقة على مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية وثانيا تعيين قيادة أو مكتب سياسي

يشرف على المرحلة الانتقالية إلى حين تنظم مؤتمر تقييمي[2] بالنسبة لمشروع برنامج جبهة التحرير الوطني فقد تم تكليف لجنة خاصة بتحريره، تضم عضوين من الحكومة المؤقتة بن بلة ومحمد يزيد، عضوان من المجلس الوطني للثورة محمد بن يحي ومصطفى الأشرف، رضا بن مالك رئيس تحرير جريدة المجاهد محمد حربي مسؤول القيادة المركزية في وزارة الخارجية، عبد المالك تمام عضو سابق في المجلس الوطني .

وفي ظرف وجير لا يتعدى العشرة أيام، تم تحرير وثيقة هذا البرنامج بمدينة الحمامات التونسية[3] وهي الوثيقة التي أصبحت فيما بعد تعرف بوثيقة أو ميثاق طرابلس حيث تضمنت ثلاث محاور رئيسية جاء في محورها الأول إلقاء نظرة عامة على الأوضاع التي تعيشها الجزائر وفي المحور الثاني شرح وتحليل شروط تحقيق الثورة، أما المحور الثالث فكان حول تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الشعبية وذلك ببناء اقتصاد وطني وإنتاج سياسة اجتماعي لصالح الجماهير وقد ورد في الوثيقة البرامج الملاحقة بالحزب وعلاقته بالدولة، وجاءت باقتراحات عديدة بناء على هذه الاقتراحات تم تعيين لجنة خاصة لإثراء البرنامج تضم كل من "كافي، بن بلة، يزيد، بن علة، مهري،

---

[1] شتواح ، حكيمة ، المرجع السابق. ص.124.

[*] حضر المؤتمر أعضاء مجالس الولايات ووزراء الحكومة المؤقتة وأعضاء فيدرالية فرنسا، تونس والمغرب، بلغ عددهم 52 عضو، أنظر: HAROUN. OP. CIT. P 14, 15.

[2] كافي، علي ، المصدر السابق. ص. 285.

[3] HAROUN. OP. CIT. P 12.

وبومنجل" عرضت نتائج عملها في جلسة جوان ورغم اختلاف توجهات وأفكار أعضاء المجلس من جهة ووضوح التوجهات الاشتراكية القديمة في النص من جهة أخرى إلا أن المصادقة كانت بإجماع على برنامج الحمامات.

هذا عن مشروع البرنامج أما بخصوص قضية القادة فعند إثرائها امتد النقاش بين مختلف الاتجاهات حيث برز رأيان متضاربان حول تفسير ما جاء في القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني بشأن القيادة والقائل بأن "تتكفل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني وأقام مؤسسات نهائية.

فالرأي الأول مفاده بالإبقاء على الحكومة المؤقتة حق انتخاب مجلس تأسيسي والرأي الثاني يقول بتعيين قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الجزائرية [1] أمام هذا التضارب بوضياف عارض فكرة تعيين القادة ما لم يتم النظر في القضايا التالية: الفراغ الإيديولوجي، غياب الصرامة الثورية، عدم احترام مبدأ القيادة الجماعية، وغيرها من الأخطاء التي عصفت للخروج من هاته المرحلة اقترحت قيادة من سبعة أشخاص إلى عشرة يكونون في مستوى تأسيس حزب شعبي خال من أي نزعة عصبية واشترط على أن تكون في نفس الوقت قيادة سياسية وعسكرية تشرف على جيش التحرير في الداخل وعند الحدود من بين عناصرها أعضاء من مجالس الولايات عند هذه النقطة عارض كل من بومدين ومنجلي فكرة قيادة سياسية وعسكرية فتدخل كريم واقترح بدوره تشكيل لجنة محدودة الأعضاء تقوم بمعاينة جميع أعضاء المجلس الوطني حول القيادة الجديدة مشترطا أن تكون مؤقتة إلى حين عقد مؤتمر عام لجميع الاهداف من القمة إلى القاعدة، أما بوصوف فقد أكد من خلال تدخله على أن الجزائر لن تعرف قيادة وطنية وبرنامج عمل واضح.

واختلف طرح الآراء ما بين آيت أحمد ودهليس وسعد دحلب الذي توافق في أفكاره مع آيت أحد مقترحين تشكيل قيادة محدودة العدد تكون مسؤولة أمام المجلس الوطني

[1] شتواح ، حكيمة ، المرجع السابق. ص.126– 127.

للثورة وحول أعضاء هذه القيادة طالب الزبيري بضرورة اشتراك بعض قادة الولايات فيها.

تواصلت النقاشات حول خصائص القيادة الجديدة لغاية 3 جوان 1962، دون التوصل لقرار عين المجلس لجنة خاصة كلفها بتحديد مميزات المكتب السياسي وتعيين أعضائه وما كادت هذه اللجنة تنهي مهامها حتى سادت الفوضى كواليس فندق الاجتماع وذلك ببروز اتجاهين متصارعين هما اتجاه أحمد بن بلة المدعم من طرف هيئة الأركان واتجاه الحكومة المؤقتة حيث صمم أحمد بن بلة على فرض اقتراحه وإقصاء العسكريين الثلاث أمام هذا الوضع الصعب تدخلت لجنة تضم أثنى وعشرين شخصا، لإنقاذ الموقف وإيجاد صيغة مقبولة من طرف الجميع وبعد تجمع تشاوري لهذه المجموعة تم الاتفاق على حل يتمثل في تكوين مكتب سياسي يضم سبع أشخاص هم: المساجين الخمسة والعسكريين الثلاث[1] وحسب كافي فقد تخلي كل من بوصوف وبن طوبال عن عضويتها هذه السنوية لكن وشايات البعض جعلت بن بلة يرفض هذه التشكيلة بعد أن أبدى موافقته المبدئية عليها .

يوم 5 جوان تأكد فشل اللجنة المقترحة لتعيين القيادة الجديدة بسبب عدم إحرازها على موافقة ثلثي أعضاء المجلس المطلوبة من طرف القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى رفضت القائمة حتى من طرف الذين عينوا فيها ونقصد هنا كلا من بوضياف و آيت احمد، الذين أمتنع عن المشاركة في هذه القيادة.

أمام هذا الفشل طالب أعضاء اللجنة من المجتمعين تعيين لجنة أخرى، وما كاد المجلس ينظر في هذا الأمر حتى احتد النقاش حول عملية تصويت وصحة التوكيلات التي يحوزه الزبيري وهي النقطة التي اختتمت عندها محاضر هذا الاجتماع.

لكن من حضروا بقية فعاليته مثل علي كافي، علي هارون، فقد أكدو حدة الصراع بين الحكومة المؤقتة وأحمد بن بلة حيث بلغت إلى حد استعمال الشتم وهو الأمر الذي دفع رئيس الجلسة إلى رفعها.

[1] كافي، علي ، المصدرالسابق. ص. 289– 290.

ومنذ هذا اليوم لم يجتمع المجلس الوطني للثورة بكامل أعضائه نظرا لإنسحاب معظم وزراء الحكومة المؤقتة ليلة 6-7 جوان وبذلك بقي أمر تعيين القيادة معلقا فوق أربعون عضوا محضر خلو في حق بن خدة في حين كان واحد وثلاثون منهم أنصار لبن بلة[1] وقد فسر بن خدة انسحابه بأنه فضل مصلحة الدولة على الصراعات العميقة ومادام مؤتمر طرابلس عجز عن تعيين قيادة في نظره فأنه فضل على الأقل الإبقاء على الحكومة المؤقتة القائمة رغم ضعفها بالإضافة إلى الإبقاء عليها يمكن أن سيد الطريق أمام المتطرفين الأوروبيين لأن أي مساس بحكومة معناه إعطاء ذريعة للمتطرفين لنقص اتفاقيات إيفيان[2] ومن جهته علل بوضياف انسحابه بقوله:".... لم أكن موافقا على ما جاء في لقاء طرابلس وكانت قناعتي أن هذا سيفرق بيننا أنني كنت على علم بما يقوم به بن بلة من ناحية اتصالاته وتحضيراته للاستيلاء على السلطة وقد بذلت مساعي حثيثة لتجنب أي تمزق وفي الإطار اتصلت ببن خدة وبن طوبال لكن الأمر قد خرج من أيدينا وأن شخصيا لم أكن موافقا على هذا المكتب بسبب أعضائه فقد عين سبعة أعضاء لم يكونوا في المستوى..."

وبهذا الانسحاب الذي وصفه بن بلة بالمناورة استطاعت الحكومة المؤقتة المدعمة من قبل الولايتين الثانية والثالثة انتزاع الشرعية من القيادة الجديدة لذلك سعى بن بلة أمام ضعف الولايتين الأولى والسادسة وتردد الخامسة الى تقويه حلقته قبل الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي[3] وفي هذا الصدد يذكر على كافى مساعي بن بلة لدى حكومة القاهرة، وموافقة زعيمها عبد الناصر تزويده بالأسلحة .

أما عن مساعي الحكومة المؤقتة، فبعد رحيل معظم أعضائها من طرابلس باتجاه تونس، دعا رئيسها إلى اجتماع عام لدراسة الأزمة وإيجاد حل لها بناءا على اقتراحين:

يتمثل الأول في توسيع الحكومة المؤقتة بإدخال ثلاثة أشخاص إلى مجلسها وهم: فرحات، بومدين والحاج بن علة، أما الثاني فيتمثل في تأسيس مكتب سياسي يترأسه كل

[1] كافي، علي، المصدرالسابق. ص. 290-291.

[2] شتواح ، حكيمة ، المرجع السابق. ص.130- 131.

[3] حكيمة ،شتواح ، المرجع نفسه، ص131.

من فرحات عباس وبن خدة إلى جانب ثلاث نواب هم: بن بلة، وكريم وبوضياف، وبعد مناقشات قصيرة حول هاذين الاقتراحين، رفضا في النهاية وتفاقمت الأزمة[1]

**1-تشكل التحالفات وموقف الولايات بالداخل:**

خلال اجتماعات طرابلس، بدا واضحا تشكل تحالفين متصارعين، الأول تمثله الحكومة المؤقتة والولايتين الثانية والثالثة، منطقة الجزائر المستقلة وفيدرالية فرنسا، والثاني يتزعمه أحمد بن بلة المدعم من طرف جيش الخارج والولايتين الأولى والسادسة[2] ، ولأجل تقوية تحالفيها، سعت كل مجموعة إلى استقطاب كافة الولايات بالداخل وقد كانت الولاية الرابعة المستهدف الأول من هذه السياسة، لأنها تسيطر على العاصمة ومختلف المرافق الضرورية للدولة، لذلك سارعت هيئة الأركان عن طريق أحمد بن شريف[3] وقايد احمد إلى محاولة إقناع مجلسها بشرعيتها في استلام السلطة لكن رد قادة الولاية كان حازما، حيث أصدروا قرار بتوقيف أحمد بن شريف وفرضوا الإقامة الجبرية بالبليدة بتهمة انحيازه لتحالف هيئة الأركان أما قايد أحمد، فقد رفضوا جميع أطروحاته، وأكدوا حيادهم بقولهم:

"....لا يمكننا أن نوجه بنادقنا التي صوبناها لصدر العدو الواحد أن نصوبها لهم، وإذا كان بإمكاننا أن نفعل شيئا، فهو أن نوحد الصف ونبني جزائر المستقبل التي مزقتها معارك العدو.... وإذا لم نفلح في هذا المسعى، فسوف نلتزم الحياد إلى أن تتبلور المواقف....أما إذا استقر تدهور الوضع، فإننا لن نقف مكتفي اليدين ولن نسمح للعابثين بمستقبل الجزائر أن يتمادوا في عبثهم.... وإذا كان لابد من المحاكمة فأنتم جميعا معنيون بها، لأنكم مسؤولون على تمزيق وحدة الثورة، وإطالة المأساة التي يدفع ثمنها الشعب الجزائري...."[4]

---

[1] كافي، علي ، المصدرالسابق. ص. 293، 294.

[2] بلحاج، صالح، المرجع السابق.ص. 541.

[3] احمد بن الشريف: من منطقة الجلفة ،ضابط في الجيش الفرنسي ،التحق بجيش التحرير الوطني في سنة 1957بالولاية الرابعة ،في 1960عبرخط موريس وعاد الي الجزائر حيث القيا عليه القبض بالولاية الرابعة وظل في السجن الي غاية وقف القتال .انظر: صالح بلحاج، المرجع السابق،ص407.

[4] بورقعة، لخضر، المرجع السابق، ص 89- 90.

بعد هذا الرد الواضح، انتقل قايد أحمد إلى الولاية الثانية للقيام بنفس المهمة، لكن بمجرد وصوله ألقي عليه القبض من طرف قادتها وبذلك فشلت جميع مساعي هيئة الأركان العامة المناصرة لأحمد بن بلة في بسط سيطرتها على جميع الولايات.

أما التحالف الثاني الذي تتزعمه الحكومة المؤقتة، فقد كانت لها مساعي مماثلة من خلال كل من بوضياف وكريم الذين دخلا الجزائر يوم 10جوان، وانتقلا إلى ولاية الثالثة بغية ضمان مساندتها، خاصة بعدما استخدمت تفويضاتها في المجلس الوطني بطرابلس ضد كريم بلقاسم، وردا على هذه المساعي، قررت الولايات بالداخل تنسيق العمل فيها بينها للخروج بقرار موحد، وذلك من خلال اجتماع عام لكافة الولايات[1]

**2- اجتماع زمورة (24-25- جوان 1962) وتشكيل لجنة مابين الولايات:**

في النصف الثاني من شهر جوان جرت اتصالاته ولقاءات أولية من طرف السعيد حرموش أحد ضباط الولاية الرابعة، أدت إلى عقد اجتماع في زمورة[(*)] بالولاية الثالثة، حضرة مندبوا كل من الولاية الثانية، الثالثة، الرابعة، فيدرالية فرنسا فيدرالية تونس والمغرب.

بناءا على وثائق محضر الاجتماع والتقارير المرسلة إلى الحكومة المؤقتة والولايات الغائبة، فان الهدف الرئيسي من عقدة يكمن في تنسيق العمل بين الولايات والحد من تدخلات هيئة الأركان في شؤونها.

وقبل الخروج بالقرارات النهائية، سجل المجتمعون في مداولاتهم الوضع الخطير الذي ألت إليه الثورة بسبب غياب قيادة موحدة، لذلك اتفقوا على تشكيل لجنة تنسيق ما بين الولايات مهمتها:

1- إعداد لوائح المرشحين للمجلس التأسيسي.

2- تحديد شروط المشاركة في المؤتمر.

3- تنظيم دمج وحدات جيش التحرير المعسكر عند الحدود.

---

[1] شتواح ، حكيمة، المرجع السابق. ص.132.

[(*)] - زمورة وهي أهم معاقل الثورة الجزائرية وهذه المنطقة تابعة للولاية الثالثة (القبائل). أنظر: صالح بلحاج، مرجع سابق، ص720.

4- إدخال الأسلحة المكدسة بالخارج.

إلى جانب هذا القرار، قاموا بتوجيه دعوة إلى جميع أعضاء الحكومة للمحافظة على الوحدة إلى جين انتخاب المجلس التأسيسي، كما طالبوهم بأخذ جميع الاحتياطات للدفاع عن مقومات الأمة الجزائرية ووحدة التراب الوطني.

وعند اختتام الاجتماع حررت رسالة باسم لجنة ما بين الولايات بعثت إلى الولايات الغائبة الأولى والخامسة والسادسة، تضمنت نداء لها بالانضمام إلى هذه اللجنة ، بهدف الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحاشي انتقال خلافات قيادة الخارج إلى الداخل، كما تضمنت كذلك تنديد من طرف المجتمعين بتجاوزات هيئة الأركان داخل الولايات، مؤكدين على عدم قانونية نشاطها باعتبارها مستقيلة منذ جويلية 1961 ورغم هذا النداء الداعي إلى تكريس الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات بين قادة الثورة إلا أن الولايات الغائبة لم تحرك له ساكنا، أما أعضاء الحكومة، فعند اطلاعهم على القرارات وافق معظم الوزراء عليها، في حين كان رد خيضر وبن بلة عنيفا، حيث قدم الأول استقالته، ورحل الثاني إلى القاهرة دون إعلام رئيس الحكومة بذلك، وهو سلوك يثبت اتهامها للجنة ما بين الولايات بانحيازها إلى جناح رئيس الحكومة ومناصريه، حيث اعتبروا اجتماع زمورة وقع بمبادرة من بوضياف وكريم، مستندين في ذلك على رسالة الدعم التي أرسلها هاذين الأخيرين إلى المجتمعين[1] وقد بلغ الأمر بأحد أعضاء هيئة الأركان أن صرح بأن اجتماع زمورة وقع بالتواطؤ مع الفرنسيين[2](انظر:الملحق رقم3)

وفي حقيقة الأمر، أن اللجنة بقيت محايدة رغم تدعيم بوضياف وكريم لها، بحيث تعهدت الولايات المشكلة لها بأن لا تعترف إلا بحكومة موحدة .

[1] كافي، علي ، المصدر السابق . ص. 360.

[2] بلحاج، صالح . المرجع السابق. ص.563.

## ثالثا: تطور المواجهة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان:

بعد ثلاثة أيام من وصول قرارات اجتماع زمورة إلى الحكومة المؤقتة قررت هذه الأخيرة يوم 30جوان إقالة الأركان، وذلك بإدانة الأعمال اللاشرعية لقادتها الثلاث وتقليص رتبهم.

حسب بن خدة، فان الأسباب التي دعته إلى إقالة هيئة الأركان تتمثل في الأعمال اللاشرعية التي كانت تقوم بها الهيئة داخل الولايات، وتبنيها لحملة دعائية- عنيفة ضد الحكومة المؤقتة، كاتهامها بمحاولة إلغاء وجود جيش التحرير الوطني وتعويضه بالقوة المحلية، ويضيف بن خدة".... أمام الأعمال التمردية المتكررة من طرف الضباط الثلاثة لهيئة الأركان، واستجابة لنداء لجنة ما بين الولايات انتهت الحكومة إلى اتخاذ عقوبات ضد هؤلاء...."

نفس الأسباب تقريبا ذكرها علي هارون في كتابه، وإن اتفق علي هارون وبن خدة حول الأسباب فإن محمد حربي يرى بأن قرار هذه الاستقالة صدر من بن خدة بدافع من كريم وبوصوف[1]

ومهما تكن الأسباب، فان اتخاذ القرار في هذه الظروف، لم يعد على الحكومة المؤقتة، بأي شيء يذكر، فلا الجنود عند الحدود، ولا الولايات بالداخل امتثلوا لأوامرها، فقد ذهب أحد قادة الولاية الرابعة وهو لخضر بورقعة إلى القول"...بأن بن خدة لم يستوعب معطيات المرحلة ولم يحسم بدقة عناصر الصراع والتحالفات، فعزل أعضاء هيئة الأركان، حسب رأيه، قرار متأخر عن أوانه لأنه صدر بعد أن كبر نفوذ هذه الجماعة داخل الجيش وخارجه، لذلك استخف منه هؤلاء واعتبروا قراراته لاغية، ووجوده على راس الحكومة غير شرعي[2] وقد اعتبرت هيئة الأركان بأن قرار مثل هذا ليس من صلاحيات الحكومة بل يعود للمجلس الوطني للثورة، وفي تصريحها يوم 2 جويلية أصدرت أمرا لجميع الضباط والجنود بأن يبقوا محافظين على مناصبهم، وأن

[1] شتواح ، حكيمة . المرجع السابق. ص.136.

[2] بورقعة، لخضر، المصدر السابق، ص 103.

يتهيؤوا للدخول للجزائر[1] ويرجع بن خدة أسباب امتثال جيش الحدود لهيئة الأركان، إلى النشاط الدعائي لهذه الأخيرة ضد الحكومة المؤقتة، حيث استطاعت أن تظهر الوزراء في أعين الجنود كأشخاص ضعفاء، وأن اتفاقيات ايفيان بمثابة استعمار جديد محملين العسكريين الثلاث( كريم، بوصوف، بن طوبال) مسؤولية اغتيال عبان رمضان[2] وحتى تفوز بأخر أمل، وهم الولايات بالداخل، سارعت الحكومة المؤقتة إلى دخول الأراضي الوطنية قبل هيئة الأركان، فكان لها ذلك يوم 3 جويلية، حيث دخل جميع الوزراء ماعدا بن بلة وخيضر[3]

في هذه الظروف كانت لجنة مابين الولايات تستعد لعقد اجتماع عام لجميع الولايات، وفي الوعد المحدد بتاريخ 7 جويلية، سجل الحاضرون غيابيا آخر للولايات الأولي، الخامسة والسادسة وبعد دراسة مختلف النقاط المدرجة في جدول الأعمال، أرسل تقرير إلى الحكومة المؤقتة وبن بلة جاء فيه تأكيد على حياد اللجنة تجاه الصراع القائم ثم القول:"... إن اللجنة ما بين الولايات ستأخذ كل مسؤولياتها أمام المؤتمر الوطني للإطارات، لتؤكد بكل وضوح أملها في تشكيل حكومة موحدة... إنها لا مع كريم أو بن بلة أو لبن خدة... بالنسبة لنا بن بلة سيبقى ويظل نائب، لرئيس الحكومة، وثقتنا فيه مثل التي للشعب الجزائري ونفسها لجميع أعضاء الحكومة..."[4].

**1-الاحتفال الرسمي بالاستقلال وتشكل تحالفي تلمسان وتيزي وزو:**

بعد استفتاء تقرير المصير يوم الفاتح من جويلية، تم إعلان الاستقلال يوم 3جويلية، وفي يوم 5جويلية، جرت الاحتفالات الرسمية بهذا النصر العظيم بسيدي فرج تعبيرا عن الاحتلال الذي بدأ من المنطقة قبل قرن ونيف[5].

وفي خضم الاحتفالات الشعبية الصاخبة بهذا النصر الكبير،كانت القوى المتصارعة علي الشرعية تستعد للمواجهة وللبحث عن الدعم الخارجي ،حيث تمكن أحمد بن بلة من

---

[1] ALI, HAROUN, OP. CIT. P 74- 75.

[2] شتواح ، حكيمة، المرجع السابق، ص137- 138.

[3] SLIMAN, CHIKH, OP. CIT, P 407.

[4] – حكيمة، شتواح ، المرجع نفسه، ص137- 138.

[5] ملاح، عمار ، المرجع السابق، ص 89.

الحصول علي وعد بتقديم مساعدات عسكرية من مصر[1]. ومن جهته بعث بن خدة برسالة إلي رئيس الحكومة اللبيبة محمد عثمان الصيد ،يطالبه بتسليم الأسلحة الخاصة بالثورة الجزائرية ،وخوفا من نشوب حرب أهلية جزائرية ووفاء للوعد المقدم لبن بلة[2] رفض عثمان الصيد تلبية هذا المطلب وفي هذه الأثناء بدأت طلائع جيش الحدود تتوغل إلي الداخل بدون أي إعاقة ،أما علي الحدود الغربية ،فقد دخل 15ألف شخص إلي الولاية الخامسة بعد أن كانوا مرابطين بوجدة تحت قيادة بومدين ،وفور وصولهم ،أقاموا احتفالا بمدينة تلمسان هتفوا فيه بحياة بن بلة ،وبذلك تم تشكيل ما يعرف بتحالف تلمسان ،الذي يضم إلي جانب بن بلة وهيئة الأركان، كلا من الولاية والخامسة[3] بتشكيل هذا التحالف، بدأت موازين القوى تتغير لغير صالح الحكومة المؤقتة، وقد ساهمت في ذلك مختلف التصريحات المنددة بتخاذل هذه الأخيرة نذكر على سبيل المثال، تصريح محمد خيضر من المغرب، القائل بأن جماعة بن خدة طلبت من الحكومة الفرنسية منع دخول قوات جيش التحرير المتواجدة عند الحدود التونسية والمغربية[4]

أمام الوضع المتأزم، حاولت من جديد لجنة ما بين الولايات التوفيق بين الطرفين وذلك بتشكيلها لوفد يضم كلا من العقيدين محند والحاج وحسين الخطيب والدكتور سعيد حرموش، كلفته بمهمة الاتصال بين بن بلة بغية فصله عن هيئة الأركان، لكن هذا الأخير رفض ودعا بعد ذلك، كافة الولايات للتباحث معه في مدينة تلمسان بهدف جعلها تصادق على تشكيلة المكتب السياسي كما جرى تحديدها في طرابلس إلى حين موعد اجتماع تلمسان، اجتمعت ولايات الداخل بدورها في مدينة الأصنام في منتصف شهر جويلية، لدراسة الوضع والأخذ بجميع الآراء انتهت مداولاته إلى اتفاق مبدئي نص على ما يلي:

---

[1] حسب شهادة علي كافي فقد تحصل على هذه الموافقة بعد لقاء سري جمعه بعبد الناصر دون استشارة علي كافي رئيس البعثة الدبلوماسية آنذاك وعندما اطلع هذا الأخير على الأمر سارع إلى الرئيس عبد الناصر يطلب منه التراجع عن هذا القرار. أنظر: علي كافي، مرجع سابق، ص 293،-294.

[2] قدم عثمان الصيد وعدًا لبن بلة بعدم تسليم الأسلحة للحكومة حتى يتم حل الخلاف بين الطرفين.

[3] مطمر، محمد العيد . **هواري بومدين رجل القيادة الجماعية** . الجزائر: دار الرائد. ص. 47.

[4] SLIMAN, CHIKH, OP. CIT, P 407

1- وضع حد لكل عمليات المزايدة.

2- الإسراع بعقد اجتماع يضم أعضاء المجلس الوطني للثورة، وفي حالة عدم حضور جميع الأعضاء يتم تشكيل مكتب سياسي يضم قادة الولايات الست، يضاف إليهم عضوان من فيدرالية فرنسا، وعضوان أحزان يمثلان قاعدتي الحدود الشرقية والغربية[1]

على إثر هذا الاتفاق، انتقل مندوبي الولايات إلى تلمسان للتباحث مع بن بلة[2]. وحسب لخضر بورقعة أحد المشاركين في هذه المهمة، فقد صمم بن بلة وجماعته فرض أرائهم على الجميع ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة، مستندين في ذلك على دعم كل من الولايات الأولى والخامسة والسادسة، التي تراجعت عن اتفاق الأصنام، وبذلك تهيأت جميع الظروف لأحمد بن بلة وجماعته كي يعلنوا رسميا عن تأسيس المكتب السياسي[3]

**2-الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي ومختلف ردود الفعل:**

جاء هذا الإعلان عقب اجتماع ضم جماعة تلمسان يوم 20جويلية[4] حيث كانت هذه الأخيرة معززة بانضمام شخصيات بارزة أمثال فرحات عباس، أحمد فرانسيس[5] وأحمد بومنجل[6] وفضلا عن هذه الشخصيات السياسية، كانت مدعمة عسكريا إلى جانب هيئة الأركان العامة، بكل من الرائد عثمان من الولاية الخامسة، العقيد شعباني من الولاية السادسة والطاهر الزبيري من الولاية الأولى.[7]

---

[1] بورقعة، لخضر، المصدر السابق. ص. 91.

[2] شتواح ، حكيمة، المرجع السابق. ص.140.

[3] بورقعة، لخضر، المصدر السابق. ص 92.

[4] بلحاج، صالح ، المرجع السابق، ص569.

[5] أحمد فرانسيس: من قادة حركة أحباب البيان والحرية، عضو في المجلس الوطني للثورة (1953-1962) وزير المالية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية (1958-1961)، وزير المالية في حكومة بن بلة (1962-1963). أنظر: صالح ،بلحاج، المرجع السابق، ص 717.

[6] أحمد بومنجل: قائد في حركة أحباب البيان والحرية (1944-1945)، ثم في حزب عباس، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (1946-1954)، وفي المجلس الوطني للثورة (1957-1962)، وزير الأشغال العمومية في الحكومة الأولى بعد الاستقلال (1962-1963). أنظر: صالح ،بلحاج، المرجع نفسه، ص710.

[7] ALI, HAROUN, OP. CIT. P 111.

في نهاية الاجتماع، خرجت هذه الجماعة بقرار اعتبرت فيه بأن الأزمة تفاقمت بانسحاب الوزراء من مجلس طرابلس واستقرارهم بالعاصمة وبعد يومين من هذا الاجتماع، انعقد اجتماع آخر بتلمسان صادف خلاله الجميع على تقرير مطول قدمه بومنجل، جاء فيه إعلان المكتب السياسي تحمل مسؤولياته الوطنية إلى حين عقد المؤتمر وطني مع نهاية سنة 1962، وفي الأخير طالب من الشعب الجزائري ضرورة الالتفاف حوله للمحافظة على الاستقلال الوطني.

أثار هذا الإعلان ردود فعل كثيرة، حيث اعتبره كريم بوضياف نوعا من الإكراه المبني على التفوق العسكري ' فأعلنوا بعد أسبوع من مدينة تيزي وزو على تشكيل لجنة دفاع وارتباط للثورة أصبحت القطب الثالث في حلبة الصراع على الشرعية بعد تلمسان والجزائر العاصمة[1] أما باقي أعضاء الحكومة فانتدبوا محمدي السعيد لإبلاغ زملائه بموافقتهم على المكتب السياسي شرط الدعوة إلى انعقاد المجلس الوطني وقد تطورت ردود الفعل فيما بعد، بتقديم كل من سعد دحلب وأيت احمد استقالتهما من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة[2] أما على مستوى الولايات، فقد كان رد الولاية الثالثة صارما حيث اعتبرت تشكيل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني أمر يتعلق بالمجلس الوطني للثورة، لذلك طالبت باجتماع عاجل لهذا الأخير.

وفي حقيقة الأمر أن الولاية الثالثة لم تلتزم حيادها، ووقفت إلى جانب مجموعة تيزي وزو، رغم طلب يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة من قائدها محند ولحاج ضرورة عدم الانحياز[3]

[1] مطمر، محمد العيد، المرجع السابق، ص47– 48.

[2] بورقعة، لخضر ، المرجع نفسه، ص 98.

[3] لونيسي، إبراهيم ، المرجع السابق، ص 64.

أما الولاية الرابعة، فقد التزمت الحياد رغم محاولات بوضياف استقطبها لجماعته من جهة، ومحاولات ياسف سعدي جرها لتحالف تلمسان من جهة أخرى[1] وبخصوص الولاية الثانية فقد شهدت خلال هذه الفترة حالة من الفوضى الداخلية[2] انتهت بتدخل قائد الولاية الأولى الطاهر الزبيري بقواته وإلقائه القبض على صالح بوبنيدر[3] لخضر بن طوبال[4] بهذه الموافقة، تبددت جميع الوعود التي قطعتها الولايات الثانية والثالثة، والرابعة في اجتماع زمورة، وحتى الولاية الرابعة التي التزمت الحياد، فقد أرغمت على المواجهة أمام زحف جيش الحدود على العاصمة وذلك ببسط سيطرتها على منطقة الجزائر المستقلة مع نهاية شهر جويلية[5] مع تطور الأحداث، تراجع بوضياف عن موقفه وصرح بأن واجبه يقتضي عليه ضرورة المشاركة في المكتب السياسي أملا في أن يجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة عادية ويعيد النظر في قضية هذا المكتب[6] نتيجة لهذا الموقف، وقع اجتماع في أوت بالجزائر العاصمة بين جماعة تيزي وزو الممثلة من طرف بوضياف، كريم، محند لحاج، وجماعة تلمسان الممثلة من طرف خيضر وبيطاط أسفر عن النتائج الآتية:

- يتم الاعتراف بالمكتب السياسي لفترة شهر.
- تجرى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في شهر أوت حوالي 27 منه

---

[1] بورقعة، لخضر، المصدر نفسه، ص 100.

[2] تتمثل هذه الفوضى في محاولة أحد قادة الولاية وهو العربي بن رجم بسط سيطرته على قسنطينة ليلة 24-25 جويلية وذلك بمساعدة قوات الولاية الأولى وبدعم من هيئة الأركان في إطار سعيها لفرض نفوذها على الولايات. أنظر: علي ،كافي، المصدرالسابق، ص 295.

[3] بوبنيدير صالح :المدعو صوت العرب من رجال أول نوفمبر مسؤول عسكري للولاية الثانية (أوت 1957- 1959) ثم قائد الولاية نفسها من (1960- 1962). أنظر: صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 571.

[4] ALI, HAROUN, OP. CIT, P 153.

[5] بلحاج، صالح .المرجع نفسه. ص. 571.

[6] ALI, HAROUN, OP. CIT, P 160.

– بعد أسبوع من الانتخابات، يعيد المجلس الوطني للثورة النظر في المكتب السياسي[1] بعد إبرام هذا الاتفاق، استقر المكتب السياسي بالعاصمة ليباشر مهامه حيث كلف بن بلة بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة[(*)]، خيضر بالأمانة العامة للأعلام والمالية، إلى جانب مصلحة الارتباط والاستخبارات التي تخلى عنها بوصوف، بوضياف، بالعلاقات الخارجية، بيطاط بتنظيم جبهة التحرير الوطني، محمدي السعيد بالتربية والصحة، وأخيرا الحاج بن علة بالشؤون العسكرية. بهذه المهام أصبحت للمكتب السياسي صلاحيات كل من الحكومة والحزب معا، وهو الأمر الذي نددت به الولاية الرابعة[2]

### 3- الزحف على العاصمة وتأسيس حكومة بن بلة:

بعد مباشرة المكتب السياسي لمهامه صادفته معارضة شديدة من طرف الولاية الرابعة التي كانت قد وضعت قواتها بالعاصمة منذ 29 جويلية، وقد اشتد الخلاف بين الطرفين حول قضية تعيين مرشحي المجلس التأسيسي، حيث رفضت الولاية الرابعة إدراج بعض الأسماء في لوائح مرشحيها أمثال عبد الرحمان فارس، الشيخ خير الدين وغيرهم، بعدها طالب الرائد حسن الخطيب قائد الولاية ضرورة دعوة المجلس الوطني للثورة للاجتماع، فرد عليه خيضر بعدم إمكانية حدوث ذلك، مادامت قوات الولاية الرابعة تسيطر على العاصمة[3] وقد تطورت المواجهة بين الطرفين ابتداء من يوم 20أوت حيث جرت حوادث في أعالي القصبة بين أفواج ياسف سعدي وأفواج الولاية الرابعة وفي 24 ديسمبر من نفس الشهر، أعلنت الولايتان الثالثة والرابعة أن مجلسيهما سيبقيان قائمين غلى حين تشكيل دولة جزائرية منبثقة على المجلس التأسيسي بشكل قانوني[4] في يوم الغد، أعلن خيضر استحالة قيام المكتب السياسي بها من أمام تمرد مجلس الولاية الرابعة مثلما وصفه، فردت هذه الأخيرة إلى جانب الولاية الثالثة، بأنها ستواجهان أي اعتداء

---

[1] بلحاج، صالح ، مرجع السابق، ص 572.

[(*)] – الهيئة التنفيذية المؤقتة، أنظر: سعد ،دحلب، المرجع السابق، ص 338.

[2] شتواح، حكيمة. المرجع السابق. ص.144.

[3] بودوح، السبتي . المصدر السابق، ص214.

[4] نزار، خالد. **مذكرات اللواء خالد نزار**، تقديم علي هارون. باتنة: منشورات الشهاب، 1999.ص.56–58.

على العاصمة، فتم توقيف بعض العسكريين التابعين للمكتب السياسي[1] وقد تطورت الإحداث يوم 29 أوت 1962 باصطدام أفواج مسلحة لياسف سعدي في القصبة بقوات الولاية الرابعة سقط على أثرها العديد من القتلى، الأمر الذي دفع السكان إلى الخروج غلى الشوارع رغم منع التجول، منادين بوقف الاقتتال بين الإخوة تحت شعار سبع سنين بركات[2] وفي يوم الغد 30أوت دعا محمد خيضر وحدات الولاية الأولى، الثانية، الخامسة والسادسة وقوات هيئة الأركان العامة، إلى مساعدة المكتب السياسي في إعادة الهدوء إلى العاصمة، محملا بن خدة المسؤولية الكاملة لهذه الأزمة، ومؤكدا بأن المكتب السياسي هو السلطة الشرعية الوحيدة في البلاد[3] عندما بدوا واضحا فشل أي اتفاق بين الطرفين، بدأ جيش الحدود زحفه على العاصمة بمساعدة قوات كل من الولاية الثانية تحت قيادة العربي بن رجم ورابح لوصيف الولاية الأولى تحت قيادة الطاهر الزبيري، السادسة تحت قيادة العقيد شعباني، والخامسة تحت قيادة عثمان[4].

وقد استغل الكثير من الخونة الفرصة للانضمام إلى القوى المتصارعة، قدر عددهم حسب بن خدة ب180 ألف مقاتل جميعهم كانوا سابقا في الجيش الفرنسي، كما التحق بهذه القوى أيضا القوات المحلية[5] المقدرة ب40 ألف جندي، وقد امتصت ولايات الداخل أكبر عدد من الخونة والقوات المحلية لتقوية نفسها في وجه جيش الحدود[6]

---

[1] ALI HAROUN, OP. CIT. P 183.

[2] خالد ،نزار، المصدر نفسه، ص55.

[3] ALI, HAROUN, OP. CIT, P 126.

[4] حميد ،عبد القادر. **فرحات عباس رجل القيادة**، الجزائر: دار المعرفة، 2007، ص255.

[5] أنشئت القوة المحلية في المرحلة الانتقالية بهدف الحفاظ على الأمن العام، ويشرف عليها بعض الضباط الجزائ ريين المتواجدين في صفوف الجيش الفرنسي. انظر: محمود الواعي، جيش وجبهة التحرير الوطني للمرحلة الانتقالية، مق ال منشور بكتاب المرحلة الانتقالية،باتنة: مطابع عمار قرفي ، 1995، ص188.

[6] ملاح، عمار، المرجع السابق، ص90.

بدأت قوات الزاحفين على العاصمة تتقدم مرحليا لدعم مواقعها، فمن الجنوب وصلت طلائعهم إلى حدود عين وسارة، ومن الغرب حاصروا مداخل مدينة الأصنام[1]

ومن جهتها وضعت الولاية الرابعة خطة دفاعية تتمثل في أن يتصدى بن خروف يوسف بقواته للزاحفين في منطقة سيدي عيسى، الرائد رمضان يعسكر في نواحي الأصنام، وتقوم قوات بورقعة بصدهم في مناطق عين وسارة[2]

كانت نتيجة هذا الاصطدام نشوب معارك بين إخوة الكفاح، وسقوط أكثر من ألف قتيل، حيث يروي خالد نزار في مذكراته إحدى هذه المعارك وهي معركة جبل دبرة في نواحي بوسعادة، التي ذهبت ضحيتها عدد من جنود الولاية– السادسة، والنقيب محمد الطاهر بلعباس من الولاية الأولى.

كما روى لنا قصة الجندي الذي انتحر في منطقة حجيلة عندما لم يتحمل رؤية اقتتال الإخوة[3]

وبتقدم قوات الأركان، يرى لخضر بورقعة كذلك معركة قصر البخاري التي وضعها ببرلين الثانية، وهي المعركة التي دفعت بكل من بن بلة والعقيدين حسن الخطيب ومحمد بوسماحة النزول إلى ساحة المعركة والمناداة بوقف الاقتتال، بعدما عقد اتفاق بين الطرفين، نص على أن يظل الوضع السياسي والعسكري على ما هو عليه، وأن يجتمع أعضاء المكتب السياسي لتحضير الانتخابات على أن يتم تشكيل مجلس وحكومة وطنيين تقتل فيهما جميع الأطراف بكامل حقوق[4]

بهذا الاتفاق استقر ثانية المكتب السياسي بالعاصمة يوم 4 سبتمبر وأعلن عبر الإذاعة عن وقف إطلاق النار ليتم الإعداد للانتخابات المجلس التأسيسي المحددة ليوم 16 سبتمبر.

[1] لونيسي، إبراهيم ، المرجع السابق، ص64.

[2] بورقعة، لخضر، المصدر السابق، ص101.

[3] نزار،خالد، المرجع السابق ، ص58 .

[4] بورقعة، لخضر، المصدرنفسه، ص107.

وحسب علي هارون، فان الاقتتال يبقي متواصلا في بعض المناطق الأصنام والبر واقية حتى مساء يوم 6 سبتمبر، أين أعلنت الولاية الرابعة عن انضمام وحداتها الى جيش الحدود.[1]

وفي اليوم التاسع من نفس الشهر دخل هذا الأخير العاصمة ليتحول إلى الجيش الوطني الشعبي، وبعد نشوب الأمن بالعاصمة، واصل المكتب السياسي نشاطه ليعلن يوم 13 سبتمبر عن القائمة الجديدة لمرشحي المجلس التأسيسي، وهي تضم 196 مرشحا يتوزعون على 16 ولاية[2] والشيء الملاحظ في هذه القائمة هو إقصائها لخمسين قياديا وإطارات كان لهم دور كبير في ثورة التحرير أمثال: بن خدة، بن طوبال، بن يحي، بوبنيدر، سعد دحلب، مصطفى لشرف، بلعيد عبد السلام، علي كافي، بن عودة وغيرهم، وهو امر يدل على تفوق جماعة تلمسان في الصراع علي الشرعية.[3]

بعد المصادقة على لائحة المرشحين افتتحت يوم 25 سبتمير أول جلسة للمجلس التأسيسي، تم فيها الإعلان عنة تأسيس الجمهورية الجزائرية، حيث انتخب فرحات عباس رئيسا لهذا المجلس، وفي ليلة 28 سبتمبر تم انتخاب بن بلة رئيسا للجمهورية ب 159 صوت، مع غياب 19 عضوا وامتناع عضو واحد عن التصويت، وبذلك شرع في تشكيل الحكومة.[4]

وبناءا على اقتراح هيئة الأركان فقد تم تعيين العقيد بومدين وزيرا للدفاع، الضابط أحمد مدغري وزيرا للخارجية، الضابط عبد العزيز بوتفليقة وزيرا " الشباب والرياضة، الضابط موسى حسني وزيرا للبريد والبرق والهاتف، ومحمد صغير نقاش وزير للصحة.

أما باقي الوزراء، فقد تقاسم اختيارهم كل من الرئيس أحمد بن بلة ورابح بيطاط ومحمد خيضر، وبعد هذا التشكيل كلف أحمد بن بلة محمد خيضر بناء حزب جبهة التحرير الوطني.[5]

---

[1] ALI HAROUN, OP. CIT. P 195.

[2] شتواح، حكيمة ، المرجع السابق، ص 147.

[3] ALI, HAROUN, OP. CIT, P 199.

[4] شتواح، حكيمة، المرجع السابق ، ص 147.

[5] لونيسي إبراهيم ،المرجع السابق، ص 67.

وحسب محمد حربي لم يكن هذا الحزب سوى عدد كبي من مكاتب الاستقبال ونقطة عبور نحو جهاز الدولة.[1]

فبعد تفوق جيش التحرير الوطني في تشكيل أول حكومة للجزائر المستقلة انهار التوازن داخل جبهة التحرير الوطني وذلك ببروز عصبة عسكرية تمكنت من الاستيلاء على جزء كبير من أجهزة الدولة ووزاراتها القوية، فآلت إليها جميع الأمور المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

[1] شتواح، حكيمة ، المرجع نفسه، ص 148.

وخلاصة لما استعرضناه في هذا الفصل أنه بعد توقيف القتال وبعد مؤتمر طرابلس أصبح القادة والمسؤولون منقسمين إلى قسمين، هناك من انظم إلى هيئة الأركان في رأيها وتصوراتها وهناك من انحاز ووقف مع السياسيين (الحكومة المؤقتة) وهكذا أصبح الكل يسعى ويسارع إلى الاستيلاء والوصول الى السلطة حيث حصل الانشقاق بين السلطة النظرية وهي الحكومة المؤقتة التي كان من الممكن أن تتعزز لو أنها اعتمدت على حزب قومي يمنحها الطابع الشرعي وبين السلطة الفعلية التي انبثقت نتيجة التقصير في حل المشاكل وهي سلطة جيش الحدود المدعم من غالبية الولايات وهذه السلطة استطاعت أن تسحب لقب الشرعية من الحكومة المؤقتة.

## أولا:نشأة الخلاف من البداية إلى القطيعة :

في الفترة الأولى من النزاع، كانت معارضة هيئة الأركان موجهة على الخصوص ضد أعضاء اللجنة الوزارية للحرب ،كريم بلقاسم، بوصوف وبن طوبال ولا سيما الأول منهم،وبعد الدورة الرابعة للمجلس الوطني ،تواصلت هجمات بومدين وزملائه على الحكومة المؤقتة في مجملها ما عدا السجناء الخمسة الذين كان لهيئة الأركان موقف خاص إزاءهم من بداية النزاع إلى غاية وقف القتال.

### 1-نشأة الخلاف بين الظاهر والمستتر:

#### 1-1-الأرضية وخلفيات هذا الصراع:

في وقت مبكر، بدأ سعي العقيد بومدين و جماعته من أجل السلطة .يعود ذلك حسب تقدير المؤرخين إلى صيف1960م،فور الانتهاء من توحيد الجيش في الحدود.عندئذ أصبحت الظروف الذاتية و الموضوعية متوفرة لكي يطمح مسؤول عسكري من رتبته،

وفي موقعه كقائد عام لجيش التحرير،إلى المشاركة في السباق غلى السلطة ، وكما بينا في الفصل السابق كانت مجريات الأمور في إجتماع العشرة والدورة الثالثة للمجلس الوطني قد مكنت القادة العسكريين وفي مقدمتهم بومدين وأعضاء قيادة الأركان من اكتشاف عيوب القادة الأساسيين في قمة الجبهة وعلى رأسهم "الباءات الثلاث" وأظهرت لهم الخلافات التي كانت تمزقهم ومكنتهم بالتالي من الاستنتاج بأنه من الممكن أن يعملوا لحسابهم الخاص لكي يكونوا بدورهم أصحاب السلطة العليا بعد إفتكاكها من المسيطرين عليها في ذلك الوقت.[1]

[1] بلحاج، صالح. **تاريخ الثورة الجزائرية**. الجزائر: دار الكتاب الحديث،2009م. ص.483-484.

و تميز الوضع العسكري في 1960م بسمتين بارزتين هما:

- تراجع دور جيش التحرير في الداخل.
- تزايد قوة جيش الحدود الذي أصبح القوة المسلحة الأساسية للجبهة .

ومن العوامل التي أدت إلى ظهور هذه المعطيات الأساسية للوضع العسكري في تلك الفترة مخطط شال الذي أضعف الولايات ،والحواجز الحدودية التي عزلتها عن الخارج و أدت إلى تجميد قوات متزايدة عددا وعدة في الحدود الشرقية والغربية.[1]

وفي صيف 1960م،بعد نجاح هيئة الأركان في مهمة التوحيد وإعادة التنظيم،أصبح في الحدود جيش قوامه 23 فيلقا.[2]

أي حوالي 23 ألف جندي يضاف إليها 05 كتائب ثقيلة ،جيش كلاسيكي حقيقي يتمرد على كل من يتجرأ على سلبه قوته وسيادته ... ومن هنا أصبح للثورة جيشان:جيش في الحدود،و جيش في الداخل ،الأول يسعى إلى السلطة والثاني هدفه المقدس محدد ومعروف وهو حماية الثورة.

بعد تراجع الجبهة الداخلية،أصبح الجيش الخارجي القوة الضاربة الأولى لحرب التحرير،وقد وفرت الحواجز الحدودية في آن واحد الحجة و الذريعة لعدم الدخول إلى الجزائر،والأسلحة والمعدات كانت متوفرة هناك بكثرة،وكذلك التأطير والتكوين السياسي الإيديولوجي بفضل المحافظة السياسية* التابعة لهيئة الأركان العامة في الشرق والغرب ،بعد عملية التوحيد.[3]

---

[1] بلحاج، صالح. المرجع السابق.ص.484.

[2] كافي، على. المصدر السابق.ص.258.

* المحافظة السياسية:تكونت إدارة المحافظة السياسية على مستوى قيادة الأركان العامة بغارالدماء،والتي عين على رأسها الضابط عمار عقبي الذي قدم من المغرب(وجدة).أنظر:مذكرات بودوح السبتي،المصدر السابق،ص105.

[3] بلحاج، صالح. المرجع نفسه.ص.484.

ولقد كان التضامن قويا بين قادة جيش الحدود وجنوده ،في الواقع تخلت هيئة الأركان عن محاولات العبور التي كانت تسبب خسائر كبيرة في الأرواح وقررت أن يكون دور جيش الحدود وتكثيف الهجمات على الحدود لتجميد أكبر عدد ممكن من القوات الفرنسية ،هناك تخفيفا للضغط على الجبال كما أن القيادة نفسها التي كان من المفروض أن تعود إلى الداخل ،ظلت تمتنع عن ذلك رغم أوامر الحكومة في أكثر من مرة.[1]

فمنذ 1960م كانت هيئة الأركان تدرك مصادر القوة لديها و تعرف مواطن الضعف عند خصومها لاسيما وأن الحكومة المؤقتة ككل وبعض وزرائها كل على حدى كانوا قد ارتكبوا أخطاء كثيرة في التسيير وفي غيره و أصبحت تلك الأخطاء و النقائص معروفة في قيادات الجبهة بأسرها فاستغلت هيئة الأركان كل ذلك لضرب مصداقية الحكومة وإضعاف سلطتها والتشهير بأعضائها، وقد كان الموقف مواتيا للنجاح في تلك اللعبة لأن أعضاء الحكومة بحكم تجربة السلطة الطويلة التي مارسوها ارتكبوا أخطاء سياسية وكانوا حقا متصفين بجزء من العيوب و النقائص التي نسبتها إليهم هيئة الأركان العامة.[2]

ضمن هذه الظروف و الخلفيات بدأ العقيد هواري بومدين يتطلع بشكل جدي إلي السلطة وفق أسلوب خاص به ،لكن سيطرته على جيش الحدود القوي لم يكن كافيا للوصول إلي السلطة لأنه كان يفتقد للشرعية التاريخية.[3]

من السمات الأساسية لأسلوبه ،فهو حسب العقيد كافي لا يغامر أبدا ولا يعرض نفسه لأي خطر،ذاك أن السلطة لا تكون إلا من نصيب من يصلون (أحياء وسالمين) في نهاية المطاف.[4]

---

[1] بلحاج، صالح . المرجع السابق.ص.485.

[2] رابح لونيسي"الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي" . **مجلة إنسانيات** ،ع،2 [على الخط] متوفر على:

www.Insanyat revues.org/6492 (أطلع عليه يوم 1/ 4/2014م ، 11:40)

[3] زبيري، الطاهر. **نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري**،ط1. الجزائر: الشروق للإعلام والنشر،2011م.ص.12.

[4] كافي، علي. المصدر السابق. ص.265.

بومدين الذي كان يعقد اجتماعات ليلية مطولة مع مساعديه وأصدقائه في هيئة الأركان ،يتحدث إليهم ونادرا ما كان يتدخل في الاجتماعات الرسمية للقيادة في دورات المجلس الوطني مثلا ،في تلك الاجتماعات كان يلتزم الصمت و يترك الناطقين باسمه قايد أحمد ومنجلي يقولان كل شيء وفي كل الاجتماعات يحدث هذا بشكل متكرر منذ انعقاد دورته الثالثة إلى دورته السادسة.[1]

**1-2- أسباب الخلاف مابين الطرفين المتصارعين:**

بتأسيس هيئة الأركان العامة تغيرت جميع الظروف لصالح نفوذ وسيطرت العسكريين الثلاث كريم ، بوصوف وبن طوبال بعد أن كانت الوحدات القتالية مشتتة بين ثلاث قيادات[2] أصبحت بإنشاء هذه الهيئة خاضعة بشكل منظم لزعيم واحد هو هواري بومدين[3] ، ولكي يستعيد العسكريون نفوذهم داخل الجيش حدث هناك خلاف بينهم وبين هيئة الأركان حول أحقيته الإشراف على الولايات واعتبروا أن هيئة الأركان المقيمة في الخارج لا يمكنه أن تشرف إلا على قوات الحدود إلا أن جهود بومدين وبراعته في التخطيط* تمكن من إنشاء جيش قوي يدين له بالطاعة والولاء لا يقتل أي مساومة اتجاه الوحدة الوطنية والاستقلال التام.

وقد استطاع هذا الجيش أن يصبح قوة سياسية مواجهة للحكومة المؤقتة وفي ظل التباين الإيديولوجي بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان تطورت الخلافات فيما بينها إلى أن انفجرت في شكل أزمة حادة من شهر جوان 1961[5]

---

[1] بلحاج، صالح. المرجع السابق.ص.486.

[2] SLIMANE CHIKH .**L'ALGEARIE EN ARMES** , ALGER : O.P.U,1981,P.130.

[3] رياض الصيداوي. "صراعات النخب: دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر". باتنة: **جريدة الأطلس** تصدر عن دار الأطلس لصحافة والنشر، من العدد293 إلى 300.ص. 15

*عرف عن براعته بومدين في التخطيط والتنظيم حيث كان على رأس هيئة الأركان الغربية،عمل على تكوين مجموعة عسكرية تتكون من تلاميذ ثانوية في مدينة وجدة المغربية تمكن بهذه المجموعة المثقفة من إحكام سيطرته على جيش الحدود ونذكر من بين أهم عناصرها عبد العزيز بوتفليقة،بلقاسم شريف،أحمد مدغري...ألخ.

[5] شتواح، حكيمة. **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية**. مذكرة ماجستير: تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2001م.ص.112.

فكان لابد من وقوع تصادم بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان بالنظر إلى اختلاف الرؤى والتصورات حول مسائل إدارة الحرب.[1]

فجوهر الصراع هو السلطة لكن للتعبير عنه لابد من أسباب هي في غالبية الأحوال ذرائع أكثر منها أسبابا حقيقة للخلاف ،معنى ذلك أنه ينبغي ألا نعتمد كثيرا على أسباب الخلاف المعلنة لفهم جوهر النزاع بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة ويبقى الصراع نشأ وتطور في ظل خلافات حول المسائل التالية :

السلطة على الولايات، مضاعفة قوات جيش الحدود ،المفاوضات مع الحكومة الفرنسية،تجنيد الطلبة والأطباء.[2]حيث شرع بومدين و مساعديه في تطبيق بعض التوصيات المتعلقة بالجيش مثل :تجنيد الطلبة واللاجئين.[3]

-السلطة على الولايات :كانت هيئة الأركان بوصفها قيادة عامة لجيش التحرير ترى أن الولايات تابعة لسلطتها وعلى اللجنة الوزارية للحرب أن تتعامل نعها على هذا الأساس فينبغي لها على وجه الخصوص أن تضع تحت تصرف هيئة الأركان المساعدات التي تخصصها للولايات، أما اللجنة الوزارية فكانت ترى خلاف أكبر من ذلك هيئة الأركان في تقدير هذه اللجنة لم يكن في مقدورها أن تمارس سلطتها على الولايات بل على جيش الحدود فقط لأنها كانت مستقرة في الخارج ولم تعد إلى الداخل كما كان مقررا.

وفي الواقع أصبح التحكم في الولايات منذ ذلك الوقت ورقة أساسية في منظور الصراع على السلطة بالنسبة للجانبين فكانت هيئة الأركان تريد أن تعزز سلطتها وتفضل ألا تجد ولايات معارضة عند دخولها الجزائر وأدركت اللجنة الوزارية أن جيش الحدود قد أفلت من رقابتها فأصبح الاحتفاظ بالسلطة على الولايات أمرا في غاية الأهمية بالنسبة إليها.[4]

---

[1] بن جديد، الشاذلي. المصدر السابق.ص.174.

[2] بلحاج، صالح. المرجع السابق.ص.486.

[3] لعمامرة، سعد بن بشير. **هواري بومدين الرئيس القائد1932م-1978م**،ط1.البليدة: قصر الكتاب،1997م.ص.29.

[4] بلحاج، صالح . المرجع السابق.ص.487.

والشيء الذي زاد في خلق حرج كبير لقيادة الأركان هو إعطاء الأوامر لجيش الحدود وقادته بالدخول إلى الجزائر قبل 31 مارس 1961م فكان ذلك القرار مناورة من الحكومة محرجة لهيئة الأركان المصممة على البقاء في الخارج فهي في حالة امتثالها للأمر ستدخل البلاد وتفقد بذلك السيطرة على جيش الحدود وفي حالة الرفض ستسيء إلى سمعتها في أوساط الجنود لأنها ستظهر عندئذ بمظهر الرافض للكفاح في الداخل والخائف من العودة إليه.[1]

-وكان الخلاف الأخر بين الجانبين حول زيادة قوات الجيش في الخارج بالتجنيد في أوساط اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب، كانت هيئة الأركان مؤيدة لرفع عدد القوات وبدأت عمليات التجنيد في صفوف اللاجئين بالمغرب من دون موافقة اللجنة الوزارية التي كانت معارضة لتجنيد وحدات جديدة ستبقى مجمدة في الحدود،كما طالبة هيئة الأركان بتجنيد الأطباء والطلبة فوجهة نداء إليهم للالتحاق بجيش التحرير في الحدود مبررة ذلك بضرورة إبعادهم عن تأثير المذاهب الأجنبية الموجهة للتصدير مثل البعثية والماركسية والناصرية ورفضت اللجنة الوزارية تلك العملية بحجة عدم تكرار الخطأ الذي ارتكبته الجبهة في تقديرها عندما دعت الطلبة في ماي1956 م إلى مغادرة مقاعد الدراسة و الالتحاق بالجبال.[2]

**-المفاوضات:**

بدأت الخلافات بين قيادة الأركان و الحكومة المؤقتة حول اتفاقية إيفيان التي انتهت بوقف القتال يوم 19مارس 1962م[4] حيث انتقدت قيادة الأركان العامة توقيع الحكومة المؤقتة مفاوضات إيفيان لأنها كانت ترمي ،في نظر قيادة الأركان لأن الأركان تؤسس في الجزائر نظاما استعماريا جديدا بعد الاستقلال.[5]

---

[1] بوحوش، عمار. المرجع السابق.ص.498-499.

[2] بلحاج، صالح . المرجع السابق.ص.488.

[4] جرمان، عمار. **الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني ما بعد الاستقلال**. الجزائر: دار الهدى،2007 م.ص.176.

[5] إبراهمي، عبد الحميد. **في أصل المأسات الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر1958م-1999م**،ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة،2001م.ص.56.

زودت قضية المفاوضات هيئة الأركان بفرص كثير لمهاجمة الحكومة المؤقتة من بدء الاتصالات الأولى في مولان إلى التوقيع على اتفاقيات إيفيان اتسم موقف الهيئة من هذه المسألة بالمهارة والغموض معا.فهي لم تقل إنها ضد المفاوضات بل أعلنت أنها أيضا تريد السلم ولا تنكر ضرورة التوصل إلي تسوية، لكنها اعترضت على الأسلوب الذي اتبعته الحكومة في إدارة المفاوضات، وشككت في صلاحية الأشخاص المختارين لإجرائها.

وبعد محادثات مولان ،تعرضت الحكومة المؤقتة لانتقادات من هيئة الأركان عادت عليها الإنفراد بالمبادرة وعدم استشارة الأطراف الأخرى، وفي أواخر مارس 1961 م على إثر إعلان بدء المفاوضات في 07 أفريل ازدادت لهجة هيئة الأركان حده وكان بومدين من المعارضين لاتفاقيات إيفيان ،قبيل انطلاق مفاوضات إيفيان الأولى كانت هيئة الأركان مستمرة في حملتها ضد الحكومة ولا سيما الوزراء الأساسين فيها (كريم بقاسم وبوصوف وبن طوبال) مع تركيز خاص على الأول.[1]

ففي المضمون ،كان الخطاب نفسه :هيئة الأركان أيضا حريصة على إنهاء الحرب لكنها لا توافق على التنازلات التي سوف ينجح ديغول في انتزاعها من سياسي الحكومة المؤقتة ،وفي الحقيقة أن اعتراض من الهيئة ليس على مبدأ التفاوض وإنها على كيفية إجراء المفاوضات والتوقيت الملائم لذلك و الأشخاص الذين سيقومون بها.[2]

في الحقيقة ،ما كانت تريده قيادة الأركان في ذلك الوقت بالذات ،هو تأجيل الشروع في المفاوضات إلى أن يتم حل مشكلتها مع الحكومة بشأن السلطة على الولايات ،لأن إقرار سلطتها على هذه الأخير ،بعد التحكم في جيش الحدود ،معناه أنها ضمنت لنفسها كل السلطة في الجزائر المستقلة ،فهيئة الأركان كانت تنظر ،إذا إلى السعي من أجل السلطة

[1] زبيحة، زيدان. **جبهة التحرير الوطني جذور الازمة.** الجزائر: دار الهدى للنشر،2009م.ص.133.

[2] بلحاج، صالح . المرجع السابق.ص.489

بمفهوم القوة :من يريد السلطة عليه أن يتحكم في جيش التحرير في الداخل و الخارج كان مضمونا لقادته ،لكنه كان أمرا من شأنه ،على الأقل ،أن يعقد الأمور أمام هيئة الأركان التي لم تكن تريد أن تجد بعد نزاع الخارج نزاعا أخر ينتظرها بالداخل ،وكانت تسعى لجعل طريقها نحو العاصمة خاليا من معارضة .لكل ذلك ،عبرت هيئة الأركان عن معارضتها لبدء المفاوضات ولم تتخل عنها حتى بعد التنازل الذي حصلت عليه من الحكومة التي طلبت منها أن تعين اثنين من أعضاءها للمشاركة فيها.[1]

ففي شهر جوان 1961م زادت الخلافات بين هيئة الأركان العامة و الحكومة المؤقتة، بحيث صار الانفجار واردا ولم يبق لوقوعه سوى المبررات ،أو بالأحرى الذرائع اللأزمة في مثل تلك الحالات.[2]

فبدأت هذه الأزمة عندما قامت قوات هيئة الأركان العامة بإسقاط طائرة فرنسية فوق مركز التدريب ملاغ و أسرت قيادة الأركان طيارها فديريك نمايار[3] و بما أن الحادث فوق الأراضي التونسية فقد طلبت الحكومة الفرنسية من حكومة بورقيبة تسليم الطيار ،ورأت الحكومة المؤقتة التي تداولت الموضوع أن تجيب طلبت تسليم الطيار للحكومة التونسية وهو ما أغاظ كثيرا قادة هيئة الأركان الذين رأوا أن يصعدوا الموقف مع حكومتهم بتقديم استقالتهم.[4]

[1] بلحاج، صالح. المرجع نفسه. ص.490-491.

[2] الرائد عز الدين:نائب بومدين في قيادة أركان الثورة " للخبر"، **مجلة إنسانيات**، [على الخط] متوفر على: www .Insanyat ,reoues .org\6492 (أطلع عليه في مارس 2014م)

[3] بلحاج، صالح. المرجع السابق.ص.491.

[4] زروال، محمد. **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى أنموذجا**. الجزائر: دار هومة،2010م.ص.64.

### 1-3-استقالة أعضاء هيئة الأركان:

يوم 21جوان 1961م ،قام الطيران الفرنسي بمهمات استطلاعية في الأجواء الحدودية بين الجزائر و تونس ،و بينها كانت الطائرة تحلق على ارتفاع منخفض فوق مركز ملاغ للتدريب التابع لجيش التحرير،أطلقت عليها المدفعية المضادة للطيران نيرانها و أسقطتها،وألقى بنفسه من الطائرة بمظلة ووصل إلى الأرض سالما فالتقطته الجنود وأصبح أسيرا لديهم،ونظرا لكون الحادثة وقعت داخل الأراضي التونسية طالبت الحكومة الفرنسية من هذه الأخيرة تسليم الضابط الفرنسي لها،فطالب الرئيس بورقيبة بإلحاح أن يسلم الطيار الفرنسي للسلطات التونسية و لكن هيئة الأركان العامة رفضت هذا الطلب و بذلك ازداد الوضع سوءا وترديا بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة،[1]

وقد هددت الحكومة التونسية بأنها ستعلن رسميا أن هيئة الأركان العامة قد أعلنت التمرد على الحكومة المؤقتة ومن دون القيام بمساعي لدي الحكومة المؤقتة قام الرئيس بورقيبة بقطع الماء والتموين عن جيش التحرير ومنع تنقلات قوافل الأسلحة وتحركات الجنود.[2]

في الجانب الجزائري،اختلفت ردود فعل الإجراءات التونسية،فتنقل فرحات عباس شخصيا إلى مقر هيئة الأركان و قابل قائدها هواري بومدين[3] و امر الهيئة بإعادة الطيار بعد أن أخذت هذه الأخيرة تماطل زاعمة أنه مات عندئذ طالبت الحكومة التونسية بتسليم الجثة غير أنها تمادت في رفضها ،فتلقت إنذارا من الحكومة المؤقتة بأن الجيش التونسي سيتدخل إذا لم تقم بتسليم الطيار،في البداية كان الموقف العام في قيادة جيش الحدود هو عدم الامتثال لأوامر الحكومتين الجزائرية والتونسية ،لكن بعد أيام من المراوغة والتردد،قرر بومدين بمفرده التنازل فسلم الطيار إلا أنه كان متأثرا معنويا أمام مساعديه و نوابه الذين أصروا على الرفض وكانوا حسب قولهم مستعدين للمواجهة مع الحكومة.[4]

---

[1] عبد الله. المرجع السابق.ص.159.أنظر شهادة علي منجلي:**جريدة الشعب الجزائر**،عدد6367(28جويلية 1985م)،ص05.

[2] زروال، محمد.المرجع السابق.ص.64.

[3] بن حمودة، بوعلام. **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954م ومعالمها الأساسية**. الجزائر: دار النعمان،2012م.ص.591.

[4] بلحاج، صالح . المرجع السابق.ص.492.

حقق تراجع العقيد بومدين رغبة الحكومتين الجزائرية والتونسية لكنه كرس في الوقت نفسه القطيعة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان التي شرعت فورا إعداد مذكرة مطولة وجهتها إلى الرئيس فرحات عباس، حيث يذكر محمد عباس ،عن شهادة منجلي أنه في أواخر يونيو تصاعد التوتر بين الحكومة والهيئة عقب ازمة الطيار الفرنسي الذي أسر،[1]مما جعل بومدين و رفاقه يقدمون استقالتهم في يوم 15جويلية 1961م (انظر:الملحق رقم 2)،وكانت هذه الاستقالة بمثابة البيان رقم 1 في مسلسل التمرد على الحكومة المؤقتة والحرب على "الثلاثي القوي" فيها وكريم علي بنحو خاص.[2]

تكشف قراءة تلك المذكرة لهيئة الأركان أنها كانت في خلاف دائم مع الحكومة حول مناهج العمل وفي المضمون تمحورت خطة المذكرة حول موضوع رئيسي هو محاكمة الحكومة المؤقتة ومواضع أخرى عبرت مواقف أصحابها من قضايا معينة مثل :تقويم ميزان القوى العسكري، وإنجازات الهيئة ،وآفاق حل الأزمة بينها وبين خصومها.

وبالنسبة إلى الحكومة ،تضمن الملف أكواما من التهم في المجال الداخلي والخارجي ،ففي المجال نجد عدم تطبيق مقررات المجلس الوطني وتهمة العمل على إضعاف هيئة الأركان و عدم الاهتمام بجيش التحرير،وسوء التسيير والتبذير،وفي المجال الخارجي تعلق الاتهام بسوء اختيار التحالفات مع القوى الاجنبية وانعدام النجاعة في النشاط الدبلوماسي،وكانت العلاقات مع الحكومة التونسية هي الموضوع الذي منح لهيئة الأركان الفرصة لإفراغ ما في جعبتها ضد النظام التونسي والحكومة المؤقتة،مع التركيز على شخص الرئيس بورقيبة وكريم بلقاسم،دون أي اعتدال أو تحفظ في الاسلوب واللهجة.[3]

---

[1] محمد عباس. **رواد الوطنية شهادة 28 شخصية وطنية(شهادة منجلي)**.الجزائر:دار الهدى،2003م.ص.123.

[2] محمد عباس. **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية**.الجزائر: دار الرائد،2010م. ص.861.

[3] بلحاج، صالح . المرجع السابق.ص.492-493.

في ما يخص الوضع العسكري وإنجازات الهيئة،و أن قيادة الأركان في مذكرتها أن الوضع العسكري في صيف 1961م أفضل مما كان عليه طيلة الفترة السابقة من الحرب وسبب ذلك التحسن بعد إنشاء قيادة الأركان،وهو التجديد الذي حدث داخل جيش التحرير و أرغم العدو على تخفيض قواته في الولايات من أجل التصدي للكفاح الذي شن ضده على امتداد الحدود.[1]

بعد مجيء قيادة الأركان،أصبح في الحدود جيش تقليدي بتنظيمه وتكوينه وتأطيره ونظام الطاعة فيه في التسيير المالي،ما انتقدته المذكرة من مظاهر الفساد والتبذير لم يكن موجودا في هيئة الأركان التي انتهت سياسة التقشف بحيث تحسن ظروف العيش لدى الجنود،وتمكنت محاسبتها من تسجيل فائض في ميزانيتها.

وفي نهاية المذكرة أعلنت هيئة الأركان أنها تحتكم إلى أعضاء المجلس الوطني للفصل في نزاعها مع الحكومة التي لم يعد بومدين ونوابه يعترفون بها،وأوضحت أن ما تبقى لها من الأمل يتجه مباشرة نحو السجناء الخمسة الذين سيضلون في رأيها الحكم المقبول وأنت هذه العبارات التقديرية للوزراء المسجونين لتؤكد أن هيئة الأركان كانت تبحث لديهم عن التحالفات التي تحتاجها من أجل الوصول إلى السلطة .

وكانت العناصر الأساسية للإستراتيجية التي وضعتها هيئة الأركان واضحة في تلك المذكرة،الحلقة الرئيسية فيها هي إزالة العقبة الكبرى الواقفة في طريقها وهي الحكومة المؤقتة والتي تحظى بالدعم الدولي والشعبي في الداخل،لذلك استندت هيئة الأركان إلى الأخطاء التي ارتكبتها الحكومة والنقائص التي ميزت سياستها لضرب مصداقيتها وتعبئة الجنود ضدها في الوقت نفسه،كانت الحملة التي شنتها المذكرة على البرجوازية بمناسبة الحديث عن المفاوضات مع فرنسا وعن النظام التونسي من شأنها أن تجعل هيئة الأركان المدافع عن المصالح الشعبية وأخيرا ما يلفت الانتباه أن هيئة الأركان استعرضت كل شيء ما عدا السلطة على الولايات التي كانت في الواقع النقطة الأولى لانطلاق النزاع.[2]

---

[1] مصطفى، هشماوي. **جذور 1954م في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م. الجزائر: دار هومة،(د.س،ن). ص.189.

[2] بلحاج، صالح.المرجع السابق.ص.493-494.

## 2-الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة:

### 2-1-الموقف السياسي في القيادة قبل الاجتماع:

كانت المواقف السياسية لمختلف الجماعات في قيادة الجبهة خلال صيف 1961م التي حددت النتائج التي أسفرت عنها الدورة الرابعة للمجلس والتطورات التي حصلت بعد ذلك ،ففي الفترة الممتدة من ماي إلى أوت 1961م،كان في القيادة ثلاثة مواقف أساسية تبلورت خاصة بمثابة انطلاق المفاوضات مع فرنسا،وكان من وراء تلك المواقف غايات اتضحت لدى أصحابها منذ ذلك الوقت دارت كلها حول مسألة السلطة في الجزائر المقبلة،والتي أصبحت الرهان الحقيقي في جميع الصراعات،والفترة التي نتحدث عنها هي فترة المفاوضات الرسمية التي انطلقت الجبهة وحدها،لذلك ترافقت الاتصالات الأولى مع الحكومة الفرنسية ثم إعلان بدء المفاوضات و الشروع فيها بعد ذلك بتزايد الانشقاقات في الدوائر القيادية للجبهة في صورة معارضة شديدة للحكومة تمثلت في تصعيد النزاع بين اللجنة الوزارية للحرب وهيئة الأركان من ناحية،ومعارضة قدماء المركزيين ضد فرحات عباس وأصدقائه من ناحية أخرى،حيث أن العسكريين اتهموا فرحات عباس بعدم تشبعه بإيديولوجية الثورة ولا باعتدال في المواقف التفاوضية وكريم بلقاسم بسوء الدفاع عن الملف الجزائري في مختلف اللقاءات مع الجانب الفرنسي وتقديمه تنازلات كثيرة بدون فائدة تذكر.[1]

وبالإضافة إلى معارضين آخرين ،من هنا وهناك،للحكومة المنفردة في رأيهم سياسة المفاوضات،ففي صيف 1961م كانت قيادة الجبهة منقسمة إلى ثلاث مجموعات :هيئة الأركان،وقدماء المركزيين،والحكومة،فرأينا مواقف هيئة الأركان من المفاوضات كانت

[1] بلحاج، صالح .المرجع السابق.ص.495-496.

تطالب بتأجيلها إلى أن يتم حل الأزمة بينها وبين الحكومة،فبعد فشل المفاوضات التي حاولت عرقلتها بالنقد الشديد وتقرير انعقاد المجلس الوطني في شهر أوت أخذت هيئة الأركان المستقيلة رسميا منذ 15جويلية تستعد للاجتماع وتعد العدة للمواجهة مع الحكومة ،[1]فعينت بنفسها قيادة أركان مؤقتة وظيفتها العمل على تعبئة الضباط والجنود لفرض بقاء القيادة المستقيلة،كان هدفها في الاجتماع القادم للمجلس إقناع أعضائه بإنشاء قيادة جديدة للجبهة منفصلة عن الحكومة ومستقرة في الحدود.[2]

وكان قدماء المركزيين بزعامة بن خدة قد فتحوا نيرانهم ضد عباس وأصدقائه في الحكومة،كان عباس متهما من قبل المركزيين بالتساهل مع ديغول،ولا سيما حول قضية الصحراء في هذا الموضوع كان المركزي الطيب بولحروف* قد قال لأعضاء الحكومة إن أحمد بومنجل امتنع عن طرح مشكلة الصحراء في اللقاءات السرية التي جمعتهما أثناء شهر فيفري الماضي مع جورج بومبيدو،حيث صرح بن يوسف بن خدة أن جورج بومبيدو رد على ممثلي الحكومة المؤقتة خلال المفاوضات حيث قال:"إن قضية الصحراء لا نقاش فيها إن الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من هذه الشعوب وعلى فرنسا أن تستشير الجميع.[3]

وكان المركزي الآخر سعد دحلب،يقول أيضا إن عباس لا يمكن الاعتماد عليه لتسير المفاوضات إلى نتائج إيجابية،وكان بن خدة من جهته يحذر الحكومة من مفاوضات

[1] بلحاج، صالح .المرجع السابق.ص.496.

[2] بلحاج، صالح.المرجع نفسه.ص.496.

* طيب بولحروف:ولد في 1923م بوادي زناتي بمدينة عنابة،مناضل في الحركة الوطنية خاصة حزب الشعب،ثم عضو باللجنة المركزية،مثل جبهة التحرير الوطني في سويسرا وروما،إستطاع أن يؤثر في سير المفاوضات ويزود الجزائري بملاحظات هامة عن نوايا الوفد الفرنسي.أنظر:عمار ملاح،المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من19 مارس إلى سبتمبر1962م،ص161.

[3] بن يوسف، بن خدة. **مواقف وشهادات**،ط1.الجزائر: شركة دار الأمة،2007م. ص.106.

متسرعة ...لأن الوضع في رأيه لم يتضح بعد،مطالبا بعقد اجتماع للمجلس الوطني من أجل تحديد أساليب التفاوض.

وبالإضافة إلى هيئة الأركان العامة وقدماء المركزيين،كان لحكومة فرحات عباس معارضون بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومن بينهم العقيد أوعمران وسليمان دهليس و بينها كريم بلقاسم وأعضاء الوفد المفاوض في إيفيان ضمن الجولة الأولى من المحادثات كان أوليك المعارضون في تونس يعبرون عن إستياءهم ويصعدون هجماتهم ضد الحكومة المؤقتة ومطالبين بعقد دورة للمجلس الوطني لتسوية بعض القضايا.

كانت الحكومة من جهتها مؤيدة للمفاوضات ومعارضة لإنعقاد المجلس مخالفة أن يؤدي التشدد بأعضائه إلى التصويت ضد المفاوضات وإقالة الحكومة وحاولت تهدئة المعارضة بإشراك مختلف الجماعات،بعد فشل الجولة الأولى،تزايدت المعارضة والمطالبة بعقد المجلس وبفضل تدخل مكتب المجلس تمكنت الحكومة من الحصول على مهلة لإجراء الجولة الثانية التي وقعت أحداثها ابتداء من 20جويلية في مدينة "لوغران" الفرنسية وانتهت بالفشل أيضا بعد 08 أيام من انطلاقها فلم يعد للحكومة مبرر تعترض به على اجتماع المجلس الذي أخذ الجميع،حكومة و معارضة،سيستعدون لدورته الرابعة في طرابلس.[1]

**2-2-أشغال الدورة الرابعة ونتائجها:**

تواصلت الأزمة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة وكانت من بين الأسباب التي دعت إلى عقد دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس من 09 إلى17 أوت 1961م لمناقشة قضيتين أساسيتين هما:المفاوضات والقيادة[2] وهو الاجتماع الذي تبنى برنامج عمل للثورة ووضع الآفاق للدولة الجزائرية.[3]

[1] بلحاج، صالح . المرجع السابق.ص.497.

[2] شتواح، حكيمة . المرجع السابق. ص.180.

[3] الزبيري، محمد العربي وآخرون. **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954م-1962م**. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م،2007.ص.212.

فحول المفاوضات انقسم الحاضرون إلى صفين،هيئة الأركان من جهة والغالبية العظمى في المجلس من جهة أخرى،هيئة الأركان كعادتها لم تعبر عن موقفها بلسان قائدها بومدين وأسندت المهمة كالعادة إلى من منجلي وقايد أحمد للدفاع عن تصورات الهيئة وكان رأي القيادة العسكرية أن الحكومة من شأنها أن تضحي بمصالح الثورة لفائدة التعاون مع فرنسا.

قدم رئيس الوفد المفاوض كريم بلقاسم عرضا عن ملف المفاوضات وبين مظاهر التشدد التي أبداها في تقريره أمام المندوبين الفرنسيين ودعم أقواله أعضاء الوفد الآخرون،باستثناء عضو قيادة الأركان منجلي وقايد أحمد،ففي مسألة المفاوضات،فإن كريم يدعم غالبية الأعضاء في المجلس،وبالتالي لم تنجح هجمات قيادة الأركان في عزله،حول هذا الموضوع،وهكذا صوت المجلس بالإجماع تقريبا لصالح المفاوضات وجدد لكريم ثقته من أجل الوصول إلى الاتفاقيات المنتظرة .[1]

وكانت مسألة القيادة أهم بكثير من القضية المفاوضات في الصراعات التي شهدتها الدورة،حيث ظهرت بشأنها ثلاثة مواقف لم ينجح أصحابها في تجسيدها تماما،إلا أنها أثرت في الصيغة الأخيرة التي أقرها المجلس،كانت هيئة الأركان تريد إنشاء قيادة موحدة للجبهة وجيش التحرير في الداخل والخارج،مستقرة في الحدود وتضم بالإضافة إلى كريم وبوصوف* وبن طوبال أعضاء هيئة الأركان أنفسهم،وهو اقتراح كان من شأنه أن يؤدي إلى وضع السلطة بين أيديها،وطالب بن خدة من جهة ،كما في الدورة الثالثة ،بإنشاء قيادة للجبهة في الداخل متميزة وفوق الحكومة المؤقتة التي سوف يقتصر دورها في منظور بن خدة على الوظيفة الدبلوماسية .

[1] بلحاج، صالح.المرجع السابق.ص.499.

* عبدالحفيظ بوصوف:ولد بمدينة ميلة سنة 1936م،اصبح عضوا في المنظمة السرية 1947م،شارك في الاجتماع 22التاريخي،تولي قيادة الولاية الخامسة بعد صعود بن مهيدي الي عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ،واصبح عضوا في هذه اللجنة سنة1957م،بعدها شغل منصب وزير الأسلحةوالعلاقات العامة،توفي سنة 1982م.أنظر:حميد عبد القادر،فرحات عباس رجل الجمهورية،ص309.

وفي إطار تلك المشاريع جرت تلك المناقشات وانطلقت المساومات بين مختلف الأعضاء والجماعات،كان عباس محل انتقادات ومعارضة واضحة في المجلس،فتم الاتفاق بتنحيته بسهولة،لكن المصاعب ظلت قائمة حول اسم الرئيس الجديد من ناحية،وحول الفصل في الاقتراح الرامي إلى إنشاء قيادة جديدة للجبهة من ناحية أخرى.

عدم إنشاء قيادة جديدة معناه إبقاء الحكومة المؤقتة في مركزها السابق كقيادة تنفيذية للجبهة،وبذلك بقيت مسألة واحدة أمام أعضاء المجلس وهي الحسم في موضوع الرئاسة ووضع التشكيلة الجديدة،وكان فوز كريم بالمنصب واردا تماما،فهو الوحيد من "القادة التاريخيين" إلا أنه لم يكن رئيسا بسب معارضة هيئة الأركان له أولا،وبوصوف وبن طوبال على وجه الخصوص ثانيا.[1]

لحسم الموقف شكل المجلس كما في الدورة الثالثة لجنة كلفت باستطلاع آراء الحاضرين وتقديم اقتراحات بتشكيل الحكومة،وبعد أيام تم التوصل إلى تسوية تمثلت في حمل بن خدة إلى الرئاسة.

بن خدة رئيس الطاقم الجديد،في منظور المفاوضات المقبلة والنزاع مع هيئة الأركان،أراد أعضاء المجلس بذلك الاختيار إظهار شيء من التشدد تجاه الحكومة الفرنسية و جيش الحدود معا.

بوجه عام،تمثل التوازن الجديد الذي أقامته هذه الدورة في تحالف "الباءات الثلاث" مع قدماء المركزيين الذين كانوا قد أبعدوهم من لجنة التنسيق والتنفيذ في أوت 1947م على حساب عباس وأصدقائه،وفي هذه الدورة إذا،ثأر المركزيين لأنفسهم إذ تولوا المناصب الهامة في الحكومة،فأخذ بن خدة الرئاسة من عباس ،والشؤون المالية والاقتصادية من أحمد فرانسيس،وعادت إلى سعد دحلب حقيقة الخارجية أما المركزي الآخر محمد يزيد فقد إحتفظ بمنصبه الدائم،الذي لم يغادره منذ 19 سبتمبر 1938م ويلاحظ في الحكومة الجديدة أيضا أن بوضياف أصبح نائبا لرئيس مثل :كريم وبن بلة، وألغيت اللجنة الوزارية للحرب .كان ذلك الإلغاء في الواقع شيئا شبيها بتحصيل حاصل

[1] بلحاج، صالح .المرجع السابق.ص.500.

لأن تلك الهيئة كانت في الحقيقة عبارة عن إطار فارغ خاصة منذ أن تبين أنها لا تملك أي سلطة على الجيش الخارجي وقيادته.

خسرت هيئة الأركان الجولة في هذه الدورة لأن المجلس لم يتبين موقفها من المفاوضات،ولم يقم بإنشاء القيادة التي كانت تريدها،بل تثبت القيادة القديمة،واضعا على رأسها حليفا سابقا لها،في ذلك كله رأت هيئة الأركان العامة مناورة ناجحة من طرف خصومها،بمن فيهم الرئيس الجديد بن خدة،لذلك بمجرد التصويت على هذا الأخير أعلنت استياءها وغادرت الاجتماع قبل نهايته،وقامت بإبلاغ الإطارات العسكرية في الحدود أنها لا تعترف بمقررات الدورة.[1]

في نهاية الأمر،من حيث توازن السلطة في القيادة،تمخضت الدورة الرابعة عن ثلاث نتائج على مستوى الاشخاص،كانت تلك الدورة بمثابة ثأر أخذ المركزيين على إقصائهم في أوت 1957م في الحكومة الجديدة صاروا هم أصحاب القيادة،ألت الرئاسة مع الشؤون المالية إلى بن خدة،والخارجية إلى دحلب،وظل قطاع الإعلام من نصيب محمد يزيد،وتمثلت النتيجة الثانية في تشكيل التحالفات وتحديد الفاعلين التي سوى تجري فصولها في صيف السنة القادمة:هيئة الأركان ومعها بن بلة وعباس وأصدقائه من الناحية، و الحكومة المؤقتة بمختلف جماعاتها وأنصارها من ناحية أخرى،و كانت النتيجة الثالثة للدورة الربعة للمجلس الوطني تعميق الأزمة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة،نتيجة إخفاق الأولى في تحقيق مشروعها الرامي إلى إنشاء قيادة جديدة يحتل العقيد بومدين وبعض نوابه مكانة متفوقة فيها،وتمكنها من ضمان التحكم في القوات المسلحة بكاملها،الداخلية والخارجية معا الإنسحاب* الفجائي من الاجتماع قبل نهاية،وإشعار القيادات العسكرية وهي مستقلة رسميا برفضها للقرارات المجلس وذهابها إلى ألمانيا و الاحتفاظ بالاتصال مع القيادة العسكرية التي أنشأتها،كلها تصرفات كانت دليلا على أن الأزمة لم تنته،وأن العلاقة بين الجانبين سوف تشهد مزيدا من التوتر والتدهور.[2]

[1] بلحاج، صالح .المرجع السابق.ص.500-501.

* باستثناء عز الدين الذي استقال من الهيئة وأيد الحكومة المؤقتة.

[2] المرجع نفسه.ص.501-503.

## ثانيا: تطور الخلاف من القطيعة إلى السلطة المضادة :

أعادت الدورة الرابعة للمجلس توزيع الأوراق في قيادة الجبهة من دون تغير يذكر في سياسيتها،ولم تفلح هيئة الأركان في تمرير مواقفها،فواصلت معارضتها للحكومة الجديدة،وفي الفترة اللاحقة،قامت حكومة بن خدة بمحاولات التحكم في جيش الحدود لكنها لم تنجح فيها،فاتجهت عندئذ نحو الولايات بإجراءات لضمان دعمها في المواجهة الدائرة بينها وبين الأركان التي صارت عشية وقف القتال تتصرف كسلطة موازية للحكومة.

### 1-ضعف الحكومة أمام هيئة الأركان:

#### 1-1-انقسامات الحكومة:

في خريف 1961م أمام التمرد الذي أعلنته صراحة هيئة الأركان العامة ضد الحكومة المؤقتة،لم يتمكن بن خدة ووزراءه من التصدي كفريق موحد للعقيد بومدين ونوابه،ولم تكن هناك مقاومة فعلية في تلك الفترة من طرف الحكومة والسبب في ذلك هو الانقسامات الداخلية والحسابات الشخصية لأعضائها،ولا يمكن أن نرجع انتصار هيئة الأركان على الحكومة إلى تهاون هذه الأخيرة وعجزها،إلا أنها لم تكن تملك حظوظ كبيرة لنجاح التدابير التي يمكن أن تتخذها الحكومة،لكن بالتأكيد لو كانت الحكومة أكثر تماسكا واتخاذ لكانت قادرة على الأقل أن تصعب على الهيئة عملية كسعيها للسلطة.[1]

[1] بلحاج، صالح .المرجع السابق.ص.504.

في النصف الثاني من 1961م كانت الحكومة منقسمة إلى ثلاث مجموعات من حيث النظرة إلى نزاعها مع هيئة الأركان، فالمجموعة الأولى تضم المركزيين بن خدة و دحلب ويزيد الذين كانوا يعتبرون الأزمة و كأنها نزاع بين العسكريين أنفسهم قادة هيئة الأركان من جهة وكريم وبوصوف و بن طوبال من جهة أخرى بهدف انقسام السلطة ففي هذا التحليل لم يكن النزاع يعنيهم مباشرة ولكن لما كان رهانه هو السلطة فهم أيضا كانوا يسعون إليها ولهم خطتهم في ذلك:الإسراع بالتوصل إلى اتفاق نهائي مع فرنسا يسمح باستقلال الجزائر وإقامة نظام غير خاضع لسيطرة العسكريين،وفي ذلك اندرج الاقتراح الذي عرضه بن خدة على ديغول في شهر أكتوبر 1961م من أجل اختصار الطريق بالاستغناء عن إجراءات المصير.

وشكل بوصوف وبن طوبال الجماعة الثانية من حيث الموقف إزاء هيئة الأركان التزام الاثنان بلعبة غامضة،فانطلاقا من موقف قيادة الأركان التي ركزت هجماتها على كريم والتزمت الاعتدال في انتقاداتها ضد بوصوف وبن طوبال،ظن الأخيران أنه ربما من الأفيد لهما ألا تحدث القطيعة بينهما وبين بومدين ولذلك تميز موقفها بمعارضة الشدد ضد قيادة الأركان ومواصلة حراستها ضد كريم،كان بوصوف من حيث المواقف أقرب الاثنين إلى قيادة الأركان وتجلى ذلك في تشدده أحيانا مثل قيادة الأركان من مسألة المفاوضات في فترة أولى،يبدوا أن بوصوف قام بذلك في إطار عمله الدائم على إضعاف كريم المستهدف دائما من قيادة الأركان ،دون إدراك منه أن السلطة الحقيقية ليست تلك التي يريد أن يمنع كريم من الوصول إليها،وأن القوة الحقيقية الكفيلة بضمان السلطة لأصحابها هي القوة التي كان بومدين قد عين على رأسها بدعم قوي من بوصوف ذاته في فترة ثانية،إبتداء من سنة 1961م تحديدا أدرك بوصوف حقيقة الموقف فواصل نهجه السابق إعتقادا منه أن الإحتفاظ بعلاقات جديدة مع قادة الجيش الخارجي سيؤدي إلى تحالف بينه وبينهم يكون هو مركز ثقله.[1]

[1] صالح بلحاج،المرجع السابق،ص506.

وتكونت المجموعة الثالثة من كريم ومحمدي السعيد،[**]كان الموقف هنا أوضح من كلا الجانبين ،فهيئة الأركان كانت تريد إسقاط كريم صراحة،وكان كريم يعلم أن المستهدف الأول من هجماتها،وهكذا وبعد الدورة الرابعة وفي خضم الصراع بين الحكومة وهيئة الأركان التي لم تمر في إنتقاداتها بين الجماعات الثلاث،بدا الأمور كأنه يتعلق بأزمة بين هيئة الأركان وكريم لأنه كان واضحا أنه مستهدف مباشرة ولأن الأخرين حاولوا التظاهر بأنهم غير معنين بالمشكلة.[1]

## 1-2-محاولة بن خدة التحكم في الجيش:

قام بن خدة بمحاولات للتحكم في جيش الحدود من دون جدوى على الرغم من تنفيذ تلك المحاولات وأعضاء الهيئة في ألمانيا،بعيدا عن مقر قيادتهم السابق،حيث قام بن خدة بالمحاولة الأولى في سبتمبر 1961م حيث ذهب إلى غارديما وإقترح على الضباط مشروعا لإعادة تنظيم الجيش،يتمثل في تفكيك القيادة العسكرية إلى قيادتين واحدة في المغرب والأخرى في تونس إلا أنه استقبله الضباط بعداء واضح وأعرب له أعضاء القيادة المؤقتة عن رفضهم القاطع للمشروع،لكن الفشل الذي لقيه في غارديما ولم ينل من عزمه،حيث عاود الكرة في أواخر سبتمبر بمحاولتين أخرتين تمثلت الأولى في أمر الولايات بإيقاف التعامل نهائيا مع القيادة الأركان والأخرى في اقتراح منصب قائد الأركان العامة على النقيب موسى بن أحمد وكل هذه المحاولات انتهت وبالفشل وفي تلك الأثناء كانت هيئة الأركان العامة المستقيلة تتابع الوضع من ألمانيا ثم قرر أعضاءها العودة إلى تونس واستئناف نشاطهم.[2]

---

[**] محمدي السعيد:مسؤول قيادة العمليات العسكرية الشرقية1958م،وهيئة الأركان الشرقية(أكتوبر1958م-ديسمبر1959م)،أيد كريم في إجتماع العقداء سنة 1959م،وزير دولة في الحكومة المؤقتة الثانية والثالثة،نائب بالمجلس وعضو في حكومة بن بلة الأولى،مكلف بوزارة المجاهدين(سبتمبر1962م).

[1] بلحاج، صالح . المرجع السابق.ص.506.

[2] المرجع نفسه.ص.506-508.

وبعد هذا وقعت حادثة مكنت قيادة الأركان من الهجوم مجددا على الحكومة وتمثلت الحادثة في أن النقيب بن أحمد وافق على طلب الحكومة ولكن بعد فوات الأوان و عودة القيادة إلى مقرها إذ تمكنت بسرعة من اعتقال القائمين بالتمرد في المغرب عليها (وهم بن أحمد وأنصاره)،تلك الحادثة التي كانت نتيجة لمبادرة من الحكومة ومن أجل تعزيز موقفها انقلبت عليها لأنها كشفت لهيئة الأركان ما تدبره الحكومة ضدها،وأرغمت هذه الأخيرة على التدخل لحماية منفذيها،وكانت النتيجة مزيدا من التوتر والتصعيد في العلاقة بين الجانبين.

في جانفي 1962م ،بينما كانت هيئة الأركان العامة تعلن أنها لا تعترف بسلطة الحكومة المؤقتة،وتعمل كقيادة موازية لها،كان بن خدة والوزراء دائما عاجزين عن اتخاذ اجراءات صارمة ضدها،وتجلي ذلك العجز مرة أخرى في اجتماع مطول عقد في المحمدية بالمغرب،خصيصا للنظر في مشكلة قيادة الأركان،القرار الذي اتخذته الحكومة في هذا الشأن كشف خلافات أعضاءها وبالأسماء هذه المرة،مؤكدا ضعف المؤسسة في مجملها.

كان الغرض الرسمي من ذلك الاجتماع الذي عقدته الحكومة فيها بين 06 و10 جانفي 1962م هو النظر في الوضع الناشئ عن سياسة الأرض المحرقة التي اتبعتها المنضمة المسلحة السياسية O .A .S في الجزائر،في الواقع كان موضوع الاجتماع النظر في مشكلة قيادة الأركان،بالإضافة إلى وضع اللمسات الأخيرة على ملف المفاوضات التي كان منتظرا أن تستأنف بعد أسابيع من ذلك،أثناء المداولات انقسم الحاضرون إلى صفين،كريم ومحمدي من جهة،والآخرون بوصوف وبن طوبال والمركزيين بن خدة ودحلب ويزيد من جهة أخرى.[1]

[1] بلحاج، صالح .المرجع السابق.ص.508.

أراد كريم بلقاسم أن يحمل الحكومة على إتخاذ عقوبات ضد هيئة الأركان العامة تتمثل في عزل البعض من أعضاءها،فرفض بوصوف ذلك رفضا قاطعا وتمكن بسهولة من إقناع قدماء المركزيين بمعارضة اقتراحات كريم و محمدي السعيد المؤيد له،كان كريم بلقاسم،رغم علمه بأنه المستهدف الأول في الحكومة قد تفادى التشدد الواضح إزاءها إلى غاية جانفي 1962م، ولم ينجح كريم في إقناع بوصوف و المركزيين بالانضمام إليه، فصرعن الاجتماع قرار جاء فيه أن الحكومة إقناعا منها بضرورة استعادة سلطتها الكاملة بصورة فعلية...وحرصا منها على صيانة وحدة الثورة وعدم الإقدام على أي شيء من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الوضع في هذه الفترة الحاسمة،قررت تضيع الوقت القائم في الواقع،يعني أن هيئة الأركان تعمل تحت السلطة المباشرة للحكومة.[1]

وكان من الأفضل للحكومة ألا تتخذ قرارا كهذا لأن الهيئة تعلن أنها لا تعترف بها و تتصرف كسلطة نقيضة لها،وبينما كان في الحدود أحد أعضائها الرائد منحلي،يجول عبر المراكز ويخطب في الجنود مؤكدا عليهم عدم الاعتقاد على الداخل،أي جيش التحرير الوطني الحقيقي وكان يقول لهم"إنكم رجال المستقبل[2]

لماذا هذا الموقف المتساهل من الحكومة المؤقتة حيال بومدين ونوابه؟ فمفاد هذا الموقف"الحرص على وحدة الثورة"أي أن الحكومة باستثناء كريم ومحمدي،كانت تعتقد أن في تمثيلها في المفاوضات تقتضي منها أن تتفادى تعميق الأزمة في الحقيقة لفهم هذا القرار.لابد من أن نتذكر ما سبق أننا بيناه عندما فككنا الحكومة إلى ثلاث مجموعات حاملة لمواقف مختلفة من هيئة الأركان العامة.بقى بوصوف كعادته رافضا للقطيعة مع هيئة الأركان ومعارضا للتشدد إزاءها لأن التشدد في حالة نجاحه سيؤدي،حسب توقعاته إلى إفساح المجال أمام كريم لتولي السلطة العليا،وكانت النتيجة كما جاء في محضر

[1] المرجع السابق.ص.508-509.

[2] كافي، علي.المصدر السابق.ص.283.

الاجتماع نفسه،أن بن خدة و بن طوبال وبوصوف ويزيد و دحلب،صوتوا لصالح القرار،بينما صوت كريم ومحمدي السعيد ضده،في نهاية الاجتماع قرروا بالإجماع استئناف المفاوضات واتفقوا على ضرورة استشارة السجناء الخمسة في أولنوي،وشكل الوفد الذي سيقوم بالمهمة:كريم وبن طوبال من"المؤسسين"و بن يحي لمعرفته الجيدة بملف المفاوضات.[1]

تمت الزيارة،وعاد الثلاثة إلى تونس في مطلع فيفري 1962م ،كان في جدول الأعمال مع الخمسة نقطتان رئيسيتان،تصرفات قيادة الأركان والمفاوضات في النقطة الأولى،اتفقوا كلهم،بما في ذلك بن بلة الذي أخفى هذه المرة دعمه لبومدين،على تأجيل المسألة إلى ما بعد الاستقلال،وفي موضوع المفاوضات اتفق السجناء والزوار أيضا على أسس الاتفاق المنتظر وجددوا الثقة في الحكومة.[2]

## 2-طبيعة النزاع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان قبيل وقف اطلاق النار:

تميزت الفترة الممتدة من جانفي 1962 إلى وقف القتال بتدهور أكبر في موقف الحكومة وتزايد ثقة الهيئة في نفسها بعد أن تأكدت لها نهائيا انقسامات خصومها و ضعفهم،ضمنت لنفسها التغطية السياسية التي كانت بحاجة إليها عن طريق التحالف مع بن بلة،تحالف لم يعد وقتئذ سرا على أحد.

### 2-1-الحكومة تراهن على ولايات الداخل:

في مطلع 1962م،كانت الحكومة قد فشلت في محاولتها السيطرة على جيش الحدود ولم يبق لها سوى العمل على تعزيز مواقفها في الداخل،من أجل ذلك،أرسلت إلى الولاية

[1] كافي، علي.المصدر السابق.ص.284.

[2] بلحاج، صالح . المرجع السابق.ص.510-511.

الرابعة مفوضين عنها لهدفين هما السهر على احترام الاتفاقيات المقبلة مع فرنسا من ناحية،واسترداد الرقابة على قيادة الولاية لصالح الحكومة من ناحية ثانية.

وفي الوقت نفسه صوبت الحكومة نظرها باتجاه العاصمة،فاتخذت بشأنها قرار جلب لها متاعب إضافية دون التوصل إلى ترجيح كفتها،فكانت مدينة الجزائر،منذ الدورة الثالثة للمجلس الوطني،قد استعادت وضعها الذي سبق مؤتمر الصومام وأصبحت منطقة سادسة في الولاية الرابعة التي أعادت تنظيمها في النصف الثاني من 1960م.في مطلع 1962م،كانت الأوضاع التنظيمية سيئة في العاصمة،ولذلك لم تعرقل الولاية الرابعة قيام المبعوثين بتسييرها إعادة تنظيمها فشرع عز الدين أحد المفوضين من طرف الحكومة ومساعدوه في عملية إعادة تنظم أدت سرعة إلى تكوين قيادة للمنطقة ووضع هياكل إقليمية لها تمثلت في إنشاء خمس مناطق كان في كل واحدة منها،عند إعلان وقف القتال حوالي 350 رجلا مسلحا.[1]

إبتداءا من شهر فيفري الذي شهد استئناف المفاوضات،أصبحت المواجهة مفتوحة بين هيئة الأركان والحكومة واتسعت الخلافات بينهما وكان كل حدث مناسبة لتصعيد اللهجة،وكان قد اجتمع المجلس الوطني للثورة يوم 22 فيفري 1962م وهو من ضمن المناسبات التي عبرت فيها هيئة الأركان من جديد عن معارضتها لملف المفاوضات الذي قدمته الحكومة على إثر محادثات "لوي جوكس"والذي كان على رأس الوفد الفرنسي مدعما بمجموعة من المتفاوضين وتضمن هذا الاجتماع أسس الاتفاق المقبل في إيفيان و كان ذلك أثناء المناقشات وعند التصويت.[2]

[1] بلحاج، صالح .المرجع السابق.ص.512.

[2] الهشماوي، مصطفى.المرجع السابق.ص.178.

وخلال المناقشات تركزت إنتقدات ممثلي هيئة الأركان ،بومدين وقايد ومنجلي على الفترة الانتقالية،عن الاتفاقات بوجه عام،كانت العبارة المفضلة التي رددها قايد ومنجلي لأعضاء الوفد المفاوض هي "الفرنسيون لعبوا بكم".[1]

وفي مارس 1962م عندما ذهب دحلب و زملاؤه إلى إيفيان لإبرام الاتفاقيات النهائية كانت وضعية النزاع،إذن على النحو التالي إلى جانب حكومة مؤقتة لا سلطة لها على جيش الحدود،تراهن على دعم الولايات لها وفي الجهة المقابلة نجد سيطرة هيئة الأركان على أكبر قوة مسلحة لثورة ضباطها يحرصون على نيل حصة الأسد من السلطة في جزائر الغد وجنودها مقتنعون بفضل العمل السياسي و الدعاوى الذي أنجزته المحافظة السياسية لهيئة الأركان منذ شهور عديدة،"بفساد السياسيين في الحكومة المؤقتة ومن حولها"،وهي الآن بحوزتها خلافات كثيرة حقيقية او مفتعلة،تريد استخدامها لتبرير الطموح إلى السلطة واختفاء طابع المشروعية على مطالبتها بها،فضلا عن ذلك،مسألة التغطية "السياسية –التاريخية"التي كانت بحاجة إليها نجحت في حلها و لم تعد مشكلة في نظرها منذ إبرام التحالف مع بن بلة في ديسمبر الماضي.[2]

## 2-2-في تحالف بن بلة وقيادة الأركان:

منذ 1960م كانت هيئة الأركان تعلم أنها تملك القوة المادية الضرورية لدخول إلى العاصمة بعد الإستقلال،وكانت واعية في الوقت نفسه أن أعضائها لم يكن لهم آنذاك الثقل السياسي والنضال الضروري،وبالتالي لابد من تغطية سياسية،ولو لفترة قصيرة،تضمن على نظامها شيئا من المشروعية و التمثيلية في الداخل وتسهل عمليات الإعتراف وإقامة التحالفات اللازمة في العلاقات الدولية.

[1] بلحاج، صالح .المرجع السابق.ص.515.

[2] نفسه .ص.514-515 .

كان أعضاء قيادة الأركان ومساعدوهم المباشرون ينتمون الى جيل القادة العسكريين الذين برزوا أيام حرب التحرير،ولم يكونوا من مؤسسي جبهة التحرير ولا من إطارات الحركة الوطنية المعروفة قبل 1954م فكان من المفيد لهم بل من الضروري أن يجدوا"رأس قائمة" شخصية سياسية تتوفر فيها مقاييس معينة في نظرهم لتوفير التزكية السياسية والشرعية الثورية التاريخية لحكمهم.[1]

وهناك معلومات متطابقة عند الكثير ممن تناولوا الموضوع عن العملية التي أدت قيام التحالف بين هيئة الأركان وبن بلة في هذا الصدد،من المؤكد أن بومدين أرسل في البداية عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا لمقابلة بوضياف في السجن ليعرض عليه فكرة التحالف لكن بوضياف كان يميل أكثر لتعامل مع كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة فرفضا عرض بومدين،فلجأ بوتفليقة إلى أحمد بن بلة الذي كان يحظى بدعم الرئيس المصري جمال عبد الناصر ووافق بن بلة على هذا العرض.[2]

-وهناك اختلاف في تواريخ تلك الزيارات وفي عددها،وكانت إحدى الزيارات في بداية ديسمبر 1961م على إثر تحويل الخمسة إلى "أولنوى".

ومهما كان الأمر تمت الصفقة في بداية جانفي 1962م بين قيادة الأركان وبن بلة** من أجل اتخاذ موقف موحد ضد الحكومة المؤقتة،والدعم المتبادل في مسيرة السلطة وعندما قام كريم وبن طوبال بزيارة الخمسة في 03 فيفري أطلعهما خيضر وآيت أحـ مد

[1] بلحاج، صالح. المرجع السابق.ص.516.

[2] زبيري، الطاهر.المصدر السابق.ص.12.

** أحمد بن بلة:ولد1918م في مغنية إنظم إلى حزب الشعب قاد الجبهة حول مسألة التحالفات وقضايا القيادة،كان عضوا في المجلس الوطني للثورة،ونائبا لرئيس الحكومة المؤقتة،أصبح أول رئيس للجمهورية الجزائرية1962م.أنظر:حميد عبد القادر فرحات عباس رجل الجمهورية،ص301.

على خلافات السجناء وعلى تفاهم بن بلة مع قيادة الأركان.[1]

من بين المؤرخين الذين تناولوا الموضوع كان حربي الوحيد الذي فسر تفضيل بومدين لبن بلة لأن بوضياف على حد قوله كان قد تحالف مع كريم بلقاسم،كل المؤرخين أشاروا إلى أحد السببين الآتيين أو إليهما معا:أولا رفض بوضياف التوجهات والطبيعة العسكرية الخالصة لقيادة الأركان العامة،وثانيا اقتناع هذه الأخيرة أنه سوف يكون من المتعذر عليها أن تتحكم في بوضياف وتسيره كما يحلوا لها إذ أكد المبعوث بوتفليقة لبومدين أنه وجد نفسه أمام رجل "عنيد وصارم وأقنعه بتغير موقفه وبالتالي في الواقع ليس بومدين هو الذي تخلى عن بوضياف بل بوضياف هو الذي رفض التحالف مع بومدين.[2]

روى العقيد على كافي قصة التحالف السياسي بين قيادة الأركان وبن بلة على النحو التالي ...كان بومدين...يعرف أيضا أنه سيكون في حاجة ...إلى منفذ مقبول،فأرسل عبد العزيز بو تفليقة ...إلى قصرTurquant في اتصال أول كان بومدين يعتمد على بوضياف*** ولكن عودة مرسوله قرر استعمال بن بلة ،فبومدين يعرف أنه بدون ثقل سياسي خلافا لبوضياف الرجل القوي،لا يتنازل عن قناعاته بسهولة،...كان بومدين ميالا إلى بوضياف ولكن مرسولة ...نصحه بتبديل الفرص والمراهنة على بن بلة لأن الأول عنيد وصارم.[3]

[1] محمد عباس:إغتيال حلم(أحاديث مع بوضياف)،الجزائر.2002م

[2] شتواح، حكيمة .المرجع السابق.ص.182.

*** محمد بوضياف:ولد في 1919م في لمسيلة،أختطف مع بن بلة يوم 22أكتوبر1956م،عضو في المجلس الوطني للثورة ثم نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة 1961م،من مؤسسي جبهة التحرير الذين تخلوا عن فكرة الحزب الواحد وطالبوا بتعدد الاحزاب.أنظر:حميد عبد القادر،فرحات عباس،ص300.

[3] كافي، علي .المصدر السابق.ص.282-283.

لكن كيفية حل الأزمة هذه حددت بطريقة جعلتها مطابقة تماما لكيفية الوصول إلى السلطة،إنشاء قيادة جديدة بدلا من الحكومة المؤقتة،رأينا أن ذلك مطلب قديم لهيئة الأركان ويندرج ضمن إستراتيجية السلطة بالنسبة إليها:قيادة جديدة تكون هي المسيطرة عليها أوعلى الأقل حاضرة فيها فيها بقوة وبالنسبة لبن بلة،إنشاء القيادة الجديدة سيمكنه من الإنفراد بالسلطة فيها،وإذا فالإتفاق حول:

-كيفية حل الأزمة "إنما كان في الواقع إتفاقا على طريقة الوصول إلى السلطة،أما خيضر وبيطاط فقد صار حليفين لقادة الأركان نتيجة تحالف بن بلة معها لأنهما كانا قد إنضما نهائيا إلى هذا الأخير منذ الدورة الرابعة للمجلس في أوت 1961م،لابد أنه كان لترقية بوضياف إلى منصب نائب الرئيس وإبقائهما في منصب وزيري دولة ضمن حكومة بن خدة تأثير في إنتقالها إلى صف المعرضين لها.[1]

وهكذا إذا،في الصراع الذي سيدور بين قيادات الجبهة فئاتها من أجل الاستيلاء على السلطة بعد أن تتخلى عنها الدولة الفرنسية على إثر تقرير المصير ستكون هيئة الأركان هي الماسكة بأهم الأوراق الرابحة،وهي قوات مسلحة متفوقة،وتغطية سياسية ضرورية للمساهمة في إضفاء المشروعية "التاريخية-الثورية"على استخدامها،إذا لم يكن بد من ذلك،للوصول إلى السلطة.[2]

[1] بلحاج، صالح .المرجع السابق.ص.519.

[2] المرجع نفسه.ص.519.

وما يمكن أن نستخلصه في هذا الفصل من تصاعد للخلاف بين السياسيين والعسكريين أنه

بدأت هيئة الأركان نشاطها في شهر فيفري 1960م،كانت تنتظرها مهمة ملحة وهي توحيد الجيش في الحدود الشرقية وانتهت بنجاح وفي النصف الثاني من 1960مأخذت هيئة الأركان تعبر عن رغبتها في القيام بأدوار سياسية متزايدة من خلال الانتقادات المتعددة التي كانت توجهها للجنة الوزارية للحرب المتكونة من بوصوف وبن طوبال وكريم بلقاسم.

وفي ربيع 1961م أصبحت الخلافات بين الجانبين علانية ،وازدادت حدة اللهجة من طرف هيئة الأركان بمناسبة إعلان بدء المفاوضات، وفي الثلث الأخير من جوان وقعت حادثة اتخذتها هيئة الأركان ذريعة لتفجير تناقضاتها مع الحكومة قدمت استقالتها مرفقة بمذكرة كانت عبارة عن محاكمة صريحة لها.

وبموازاة ذلك كانت حكومة فرحات عباس محل انتقادات شديدة من أعضاء كثيرين في المجلس الوطني وفي مقدمتهم المركزيين. وفي هذا السياق أيضا انتهت الجولتان الأولى والثانية من المفاوضات بالفشل جعلت هذه المعطيات انعقاد المجلس أمرا غير قابل للتأجيل.

قامت الدورة الرابعة للمجلس بتوزيع جديد للأوراق في قيادة الجبهة ،دون أن تتمكن فيها هيئة الأركان من فرض التغير الذي كانت تريده ،فواصلت معارضتها للحكومة الجديدة بحيث صارت عشية التوقيع على اتفاقيات إيفيان تتصرف كسلطة موازية للحكومة وتعتبر نفسها المرشح الأول لتولي السلطة بعد الاستقلال.

يتوقف نجاح أي ثورة على مدى تخطيطها و تنظيرها لمختلف المراحل اللاحقة بعد الانطلاقة، فالثورة يمكن أن تتحول إلى ثورة داخلية و هذا ما تجلى في الثورة التحريرية الجزائرية، فبعد متابعة الحياة الداخلية لجبهة التحرير الوطني و مسالة السلطة فيها، تتجلى لنا تلك الحياة بالدرجة الأولى في صورة سلسلة من النزاعات و الصراعات التي كانت في بعض الأحيان بين الداخل و الخارج و من حين آخر بين السياسي و العسكري و اشهر مثال عن هذا الصنف من النزاعات . كان بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة و ما ترتب عنها من اثر علي مستقبل الجزائر المستقلة.

فقد كانت الثورة مبدئيا من اختصاص هيئات قيادية منتخبة و هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالنسبة إلى التقرير و الرقابة، و لجنة التنسيق و التنفيذ ثم الحكومة المؤقتة فيما يتعلق بالتنفيذ، ففي الحقيقة ، لم تكن تلك المؤسسات في حالات كثيرة سوي واجهة تأسيسية من ورائها واقع تميز بتركيز السلطة في يد فرد أو مجموعة من الأفراد في تناقض واضح مع مبدأ القيادة الجماعية التي حظي بموافقة الجميع، و عندما نلقي نظرة علي ممارسة السلطة في القمة نلاحظ أن مبدأ القيادة الجماعية لم يطبق ا لا فترة قصيرة جدا، أثناءالأعدادلأول نوفمبر، أي في فترة لم يكن المبدأ فيها قد أدرج ضمن نصوص رسمية (ورد لأول مرة في مؤتمر الصمام).

و الخلافات التي حفلت بها تلك الدوريات لمجلس الوطني للثورة لم تكن حول التوجيهات السياسية إنما حول ممارسة السلطة و توزيع المناصب القيادية، ففي الدورة الثانية ( أوت 1957) كان الخلاف حول أولوية السياسي و العسكري، أي من يحكم الأخر منهما، في الدورة الثالثة (جانفي 1960)، كان الخلاف حول قيادة الجيش و منصب رئاسة الحكومة و ليس حول النصوص و القرارات التي صادقت عليها الدورة إما في الدورة الرابعة ( أوت1961) تركز الخلاف حول القيادة، أما في الدورة الخامسة ( فيفري 1962) كان الخلاف سياسيا في ظاهرة ( حول اتفاقية أيفيان).

لكنه في الواقع و كما سبق أن بينا انه خلاف حول السلطة، و أن كان ذلك بصورة غير مباشرة تظاهرت هيئة الأركان العامة بمعارضة الاتفاقيات لإضعاف الحكومة المؤقتة التي قامتبإبرامها، فانعدام حركة سياسية متجانسة سمح باستمرار الخلافات التي حملتها التيارات السياسية الأصلية عندما التحقت بالثورة ( بالجبهة) و أضافت خلافات جديدة لم تتمكن من تفاديها قيادة منهمكة في صراعات الزمر و الأشخاص بعد تعزيز مواقع أعضائها، لكن ليست الخلافات القديمة و الحديثة التي تراكمت في الجبهة من جراء انعدام التجانس السياسي سبب أساسيا في أزمة 1962 فقط بل يمكن إن نسجل على الأقل سببين رئيسيين في حدوث أزمة 1962 السبب الأول نتيجة مباشرة لعجز الجبهة عن تكوين حزب سياسي قوي مما شجع بصورة منطقية أولوية العنصر العسكري.

و على ضوء دراستينا لهذا الصراع بين الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان العامة استخلصت ما يلي:

–انه بالرغم من التنظيم المحكم لمؤتمر الصومام لهياكل الثورة، إلا انه خلق العديد من الفجوات في تفاعل الإنسان مع مبادئه الثورية ففي ظل هذا الفراغ الإيديولوجي، احدث مبدأ أولوية الداخل علي الخارج و السياسي على العسكري صرخا كبيرا في واقع العلاقات الثورة– منذ انطلاق الثورة لم يكن هناك فرق بين السياسي و العسكري و الداخل و الخارج و لما ورد التأكيدليالأولوية في مؤتمر الصومام، حدثت تناقضات كبيرة في فهم و تطبيق هذين المبدأينأسفرتإلىأزمة حادة بين القادة، فألغيت هذه الأولوية في مؤتمر المجلس الوطني للثورة سنة 1957، . لكن ظهرت من جديد في شكل صراع داخل الهيئة القيادية العليا ( لجنة التنسيق و التنفيذ) و من ابرز مظاهرة اغتيال السياسي عبأن رمضان.

– خروج قيادة الثورة للخارج سنة 1957 و بعدها عن الكفاح في الداخل، جعل قادة الولايات يشعرون بالعزلة و التهميش من قبل القيادة و المتمثلة في لجنة التنسيق و التنفيذ ثم الحكومة المؤقتة.

– رغم النفوذ الكبير للعسكريين داخل الهيئات العليا للثورة و تحديدا الباءات الثلاث ( بن طوبال– بوصوف –بالقاسم ) إلاإن ظروف مواجهة العدو أملت عليهم ضرورة اللجوء للسياسيين ليكونوا على راس الحكومة المؤقتة، و قد كانت القرارات الحاسمة بين أيدي هؤلاء الباءات و هذا ما لا حضناه في قضية تحكيم العقداء من قبل الحكومة المؤقتة لحل أزمة 1959 خلال اجتماع العشرة.

– و لقد كان تشكيل كل من الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان دور كبير في زيادة الصراعات الداخلية للثورة، فقد كان تشكيل هيئة الأركان العامة لجيش أهم حدث عسكري في تاريخ الثورة، نظرا للدور الكبير الذي لعبته في توحيد جيش الحدود بعد إن كان مشتتا بين عدة زعامات، و نظرا أللانضباط المحكم الذي كانت تتصف به هذه الهيئة، لم تكن تسمح بأي تجاوز المبادئ الثورة لذلك فان هذه الأخيرة تنظر لصراعات أعضاءالحكومة المؤقتة بعين الاحتقار، و رغم استقالة الهيئة إلاإن جيش الحدود بقي خاضعا لسلطة قائدها هواري بومدين. –اما بالنسبة للحكومة المؤقتة فرغم نجاحها في دفع مسيرة المفاوضات نحو وقفإطلاق النار، إلاأن الصراعات الداخلية بين أعضائها جعلت من الحكومة المؤقتة جهازا ضعيفا، و لتجاوز هذا الضعف بدي لها العودة الى الوطن سيحل مشاكلها لكن حدث العكس بحصول الانشقاق بينها و بين جيش الحدود المدعم من غالبية الولايات.

– لم يتمكنوا قادة الثورة من حسم قضية القيادة و وضع حد للخلافات القائمة بينهم، و رغم إيمانهم برسم خط واضح المعالم لمراحل الثورة إلاأن ذلك لم يتم

على ارض الواقع، و ذلك بسبب التباين الكبير في الأفكار و سيادة روح التحالفات، و هذا ما لاحظناه في اجتماع المجلس الوطني للثورة في طرابلس 1961.

– فالصراع الإيديولوجي الذي كان بين القادة، لم يكن دائما صراع أفكار و مبادئ، بل أحيانا صراع أشخاص و افراد يبحثون عن تحالفات ظرفية مع خصومهم و هذا ما لحضاه في التحالفات التي ظهرت أثناء المرحلة الانتقالية فمجموعة تلمسان مثلا كانت تضم في صفوفها ليبراليين، كفرحات عباس و محمد خيضر، و اشتراكيين كبن بلة و بومدين، و نفس الشيء بالنسبة لمجموعة تزيوزو، التي جمعت بين بوضياف و كريم.

– لكن أهم مكسب حققته الجبهة ، قبل الاستقلال، هو الحفاظ على وحدة الصف فهي رغم خلافات القادة التي كانت في القمة و صراعاتهم الدائمة تمكنت من الظهور إمام الداخل و الخارج بمظهر الكتلة المتماسكة، تقاوم العدو بإيديولوجية بسيطة جدا ملخصة في كلمة " الجهاد " إلا أنها تعني الكثير، فهي تعبر عن تشبث الشعب الجزائري بقيمة وإيمانه بعمق بضرورة الخروج من عهد الاستعمار و الاستغلال الى العهد الوطنية و السيادة.

# كشاف الشخصيات التاريخية

## أ


أوعمران، عمر الصفحة 12


## ب


بن بلة، أحمد الصفحة 62

بن خدة، بن يوسف الصفحة 11

بن شريف، أحمد الصفحة 75

بن طوبال، لخضر الصفحة 28

بن مهيدي، العربي الصفحة 16

بلقاسم، كريم الصفحة 10

بوبنيدر، صالح الصفحة 83

بوتفليقة، عبد العزيز الصفحة 69

بوصوف، عبد الحفيظ الصفحة51

بوضياف، محمد الصفحة 63

بولحروف، طيب الصفحة 49

بومدين، هواري الصفحة 30

بومنجل، أحمد الصفحة 81


## د


دباغين، محمد الأمين الصفحة 28

## ف


فارس، عبد الرحمان الصفحة 68

فرانسيس، أحمد الصفحة81


## ق


قايد، أحمد الصفحة 30


## ز


زراري، غز الدين الصفحة 30


## ع


عبان، رمضان الصفحة 12

عباس، فرحات الصفحة 13


## ك


كافي، علي الصفحة 23


## م


المدني، أحمد توفيق الصفحة 22

منجلي، علي الصفحة 30

محمدي، السعيد الصفحة 56

ملحق رقم 2

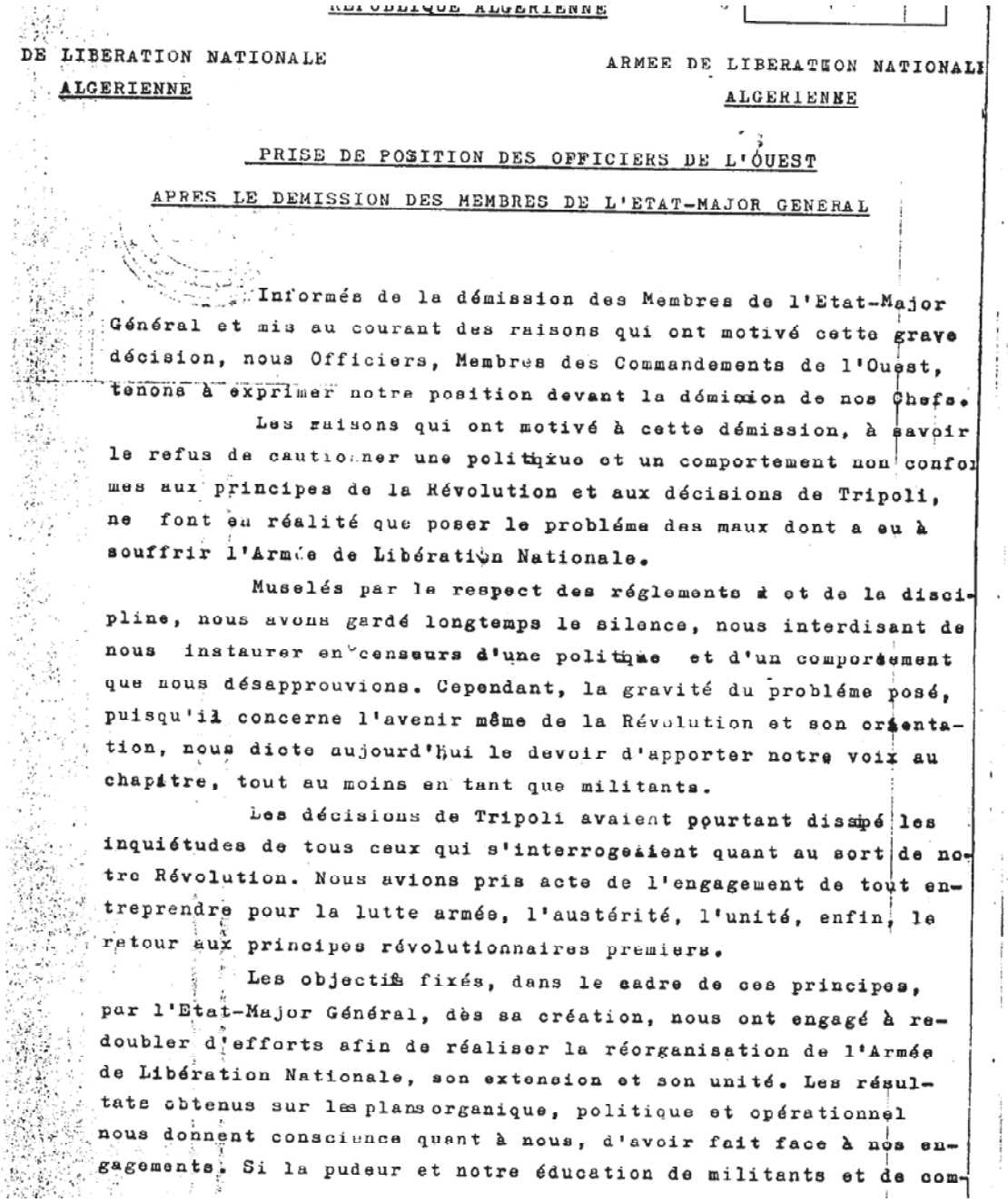

REPUBLIQUE ALGERIENNE

DE LIBERATION NATIONALE
ALGERIENNE

ARMEE DE LIBERATION NATIONALE
ALGERIENNE

PRISE DE POSITION DES OFFICIERS DE L'OUEST

APRES LE DEMISSION DES MEMBRES DE L'ETAT-MAJOR GENERAL

Informés de la démission des Membres de l'Etat-Major Général et mis au courant des raisons qui ont motivé cette grave décision, nous Officiers, Membres des Commandements de l'Ouest, tenons à exprimer notre position devant la démission de nos Chefs.

Les raisons qui ont motivé à cette démission, à savoir le refus de cautionner une politique et un comportement non conformes aux principes de la Révolution et aux décisions de Tripoli, ne font en réalité que poser le problème des maux dont a eu à souffrir l'Armée de Libération Nationale.

Muselés par le respect des réglements et de la discipline, nous avons gardé longtemps le silence, nous interdisant de nous instaurer en censeurs d'une politique et d'un comportement que nous désapprouvions. Cependant, la gravité du problème posé, puisqu'il concerne l'avenir même de la Révolution et son orientation, nous dicte aujourd'hui le devoir d'apporter notre voix au chapitre, tout au moins en tant que militants.

Les décisions de Tripoli avaient pourtant dissipé les inquiétudes de tous ceux qui s'interrogeaient quant au sort de notre Révolution. Nous avions pris acte de l'engagement de tout entreprendre pour la lutte armée, l'austérité, l'unité, enfin, le retour aux principes révolutionnaires premiers.

Les objectifs fixés, dans le cadre de ces principes, par l'Etat-Major Général, dès sa création, nous ont engagé à redoubler d'efforts afin de réaliser la réorganisation de l'Armée de Libération Nationale, son extension et son unité. Les résultats obtenus sur les plans organique, politique et opérationnel nous donnent conscience quant à nous, d'avoir fait face à nos engagements. Si la pudeur et notre éducation de militants et de com-

**من مذكرة هيئة الاركان العامة الي الحكومة المؤقتة في 15جويلية1961**

. صالح ،بلحاج. تاريخ الثورة الجزائرية .الجزائر:دار الكتاب الحديث ،2009.

battants nous interdisent d'insister sur les efforts et les sacrifices imposés à chacun pour opérer le redressement, nous ne saurions taire, par ailleurs, le prix du sang versé par tous ces héros morts pour que vivent les principes.

Dans ses efforts, l'Armée de Libération Nationale n'a pas toujpurs trouvé l'appui qu'elle était en droit d'attendre des organismes dont la mission essentielle est pourtant de la servir. Il serait fastidieux de rappeler, une fois de plus, les répercussions des carences de certains sur la vie et les activités de ceux qui ne demandaient que le minimum pour lutter contre un ennemi puissant.

Toutes les dispositions prises sur le plan du ravitaillement et de l'équipement se sont avérés parfois insuffisants pour faire face aux besoins grandissants de notre armée. Si dans ce domaine, nous nous sommes vus contraints de nous substituer à l'organisme intéressé pour remédier à certaines carences, il n'en a pas été de même quand il s'est agi du recrutement.

Préoccupés par la nécessité de renforcer la lutte armée, aussi bien en cadres qu'en djounouds, nous n'avons cessé de réclamer à tous les échelons , le capital humain néeessaire à la poursuite de la guerre dans des conditions pour le moins décentes. Nous nous sommes heurtés chaque fois, sinon à une hostilité déclarée, du moins à une indifférence ~~intime~~ coupable. Faut-il signaler en passant que devant la force d'inertie qui lui a été opposée, l'autorité s'est vue contrainte de procéder à une véritable récupération rappelant tous les anciens djounouds libérés pour inaptitudes diverses, s'adressant parfois à des mutilés, et ce pour résoudre les plus immédiats des problémes posés par la dramatique pénurie des effectifs et des cadres.

Alors qu'elle se débattait seule avec ses difficultés l'armée n'a pas eu une seule fois, la satisfaction de voir un responsable gouvernemental venir sur place toucher du doigt les réalités , ou tout au moins, lui prodiguer ses encouragements et lui apporter son appui moral.

Mais si l'on s'est soucié de connaître l'Armée dans son évolution, on s'est moins soucié de la faire connaître à travers les activités du ministre de l'Information.

N'est-il pas en effet, effarant de constater que l'Armée de Libération Nationale, principal instrument de la Révolution soit rarement présente dans les colonnes d'El-Moudjahid censé être notre organe central.

L'Armée a-t-elle eu seulement à souffrir de cette attitude faite de passivité et d'indifférence ? Malheureusement non, bien avant, elle a l'objet d'attaques pernicieuses ou directes. Et il est devenu chose courante d'assister au dénigrement systématique et public de ses cadres par des responsables et non des moindres, dans le but évident de créer tout un état d'esprit hostile.

Au contact accidentel de certains ministres, nous nous demandés à juste titre si cette hostilité ne s'est pas étendue au sommet.

Quand nous savons en effet, quel est le mode d'information; quels sont les hommes qui les informent, quand nous savons qu'il leur suffit de peu pour formuler des jugements souvent trop hatifs sans se soucier de vérifier chez l'autorité, pourtant majeure, nous ne nous étonnons plus de la somme des préjugés nous concernant qu'ils véhiculent. Nous ne nous étonnons même plus d'avoir à nous défendre devant nos responsables ou leurs représentants non seulement contre les accusations des contre-révolutionnaires, mais aussi, contre celles de certaines autorités marocaines.

Nous laissons deviner quelle peut-être notre situation dramatique devant si peu de confiance.

Nous avons cependant voulu trouver une explication à l'attitude de certains par le fait qu'ils se soient trop éloignés pour continuer à nous connaître et qu'ils aient recours pour être informés à leur entourage qui ne nous connaît pas plus mais, qui a besoin de trouver l'excuse de ses insuffisances dans l'existence de l'Armée de Libération Nationale.

A partir du moment où nos interventions au sommet sont restés sans échos, où les responsables de la Révolution se sont trop éloignés de l'Armée de Libération Nationale, la laissant négocier ses besoins avec des services mineurs qui n'aspiraient plus qu'à vivre dans le confort acquis, et à partir du moment, où les organismes ont eu besoin de nous accuser pour justifier leur carence ou tout simplement, parce que nous les dérangions dans leur vie confortable, nous nous sommes trouvés dans la position dramatique d'organisme isolé ~~très~~ souffrant de l'hostilité générale.

Cet isolement devait s'accentuer en s'aggravant de par l'instauration d'un mode de vie et d'un comportement différent de celui que s'était imposé l'Armée de Libération Nationale. Rien n'a été fait pour donner au moins, l'impression que nous appartenions tous à un même corps, que nous étions des Frères oeuvrant pour la même Révolution sacrée; bien au contraire, il s' est formé en dehors de l'Armée de Libération Nationale, une classe privilégiée jouissant de ~~confort~~ droits lui concédant la sécurité et le confort, ne subissant pas nos régles et nos réglements, n'ayant même pas la décence de cacher à nos blessés, à nos malades, à ceux revenant du front armée le spectacle d'une vie trop bourgeoise. Et quand des dizaines de combattants qui ont versé leur sang croupissent dans les camps attendant d'être réadaptés ou appreillés, d'autres beaucoup moins atteints ont la possibilité de choisir le pays qui leur convient.

Nous comprenons alors pourquoi, nous avons vu nos révolutionnaires travailler beaucoup moins que le plus favorisé des fonctionnaires. Il est dès lors normal qu'un Gouvernement aussi mal servi et renseigné ne puisse pas répondre à la mission dont il avait été chargé, de jouer pleinement son rôle et de solutionner la masse des problémes qui se posent à l'Armée dont elle ne doit pas connaître, mais qu'elle est contrainte de régler malgré tout.

Quant aux activités gouvernementales proprement dites, le peu que nous en savons nous laisse l'impression qu'elles se sont limitées au domaine diplomatique, encore que nous sentons

[illegible] le risque de provoquer de nouveau la course au pou-
[illegible]

[illegible] avons trop présent à l'esprit le prix payé par la lu
[illegible] le monolithisme, nous ne saurons permettre à quiconque
[illegible] lancer dans une aventure personnelle.

En attendant la solution, nous Membres des Commandements
[illegible], satisfaits de toutes les mesures prises par l'Etat-Maj
[illegible] pour assurer la préservation de l'unité de l'Armée de L
[illegible]ération Nationale et la continuité normale de nos activités, re-
[illegible]vons le serment de demeurer fidèles aux principes sacrés
[illegible] la Révolution et de maintenir notre Armée dans son rôle de g
[illegible] vigilante de ces principes pour lesquels elle ne cessera
[illegible] combattre.

FAIT, le 28 JUILLET 1961

[illegible]ant KACHID
[illegible]e MOHAMED
[illegible]ine LARBI
[illegible]ine ABDERRAHMANE
[illegible]t DJAMAL
HOUCINE
OMAR
YOUB
ABDELMADJID
BOUBEKEUR
CHEIKH
BAKHTI
BERZIANE
ABDELMADJID
ALDELMAMID
MOHAMED
ABDELWAFI
SALAH
BEN AHMED
DRISS

[illegible]taires:

[illegible]reau du C.N.R.A.

[illegible]e adressée aux Membres de l'Etat-Major démissionnaires

[illegible]couvert du Comité chargé d'assurer la permanence du PC
[illegible] de l'EMG.

RESOLUTION D'UNE REUNION INTER-WILAYAS A ZEMMORAH

*25 juin 1962 SOURCE : archives privées.*

Participants :
Wilayas 2, 3, 4 — Zone autonome d'Alger — Fédération de France. (Fédération de Tunisie invitée).

Résolution générale :

— considérant que les divisions au sein du gouvernement ont porté atteinte à son autorité,
— considérant que le conflit gouvernement état-major a détruit les principes d'autorité et créé un vide absolu,
— considérant qu'en l'absence d'une autorité effective, les wilayas agissent séparément,
— considérant qu'une menace grave pèse sur l'unité, non seulement du FLN mais de la nation

Les responsables des wilayas 2, 3, 4 des Fédérations de Tunisie et de France et de la zone autonome d'Alger réunis les 24 et 25 juin 1962 à Zemmorah,

Décident :

1. La création d'un comité de coordination inter-wilayas pour unifier leur action et sauvegarder la nation.

Ce comité a pour tâche :

a) de préparer les listes des candidats à la Constituante,
b) d'arrêter les conditions de déroulement et de participation au congrès national,
c) d'organiser l'intégration au sein des wilayas respectives des unités de l'ALN stationnées aux frontières,
d) de faire rentrer l'armement stocké à l'extérieur du pays.

2. Décident de lancer un ultime appel à tous les membres du gouvernement, autorité légitime du pays, pour :

— rester unis jusqu'à l'élection de l'assemblée constituante,
— préparer la prise en charge de la souveraineté nationale après le 2 juillet,
— aider le comité inter-wilayas et la zone autonome d'Alger,
— dénoncer les membres de l'état-major,
— prendre les mesures adéquates pour sauvegarder l'intégrité territoriale et les intérêts de la nation.

Les responsables réunis à Zemmorah prennent l'engagement de rester unis, de défendre les objectifs de la révolution et de tout mettre en œuvre pour construire la patrie en restant fidèles, à la mémoire des martyrs et aux intérêts supérieurs du peuple algérien.

*Fait le 25 juin 1962, à Zemmorah*

*Pour les conseils de wilayas et des Fédérations :*
Wilaya 2
Wilaya 3
Wilaya 4

Zone autonome d'Alger
Fédération de Tunisie
Fédération de France

إجتماع قادة الداخل بزمورة جوان 1962
والتنديد بصراع هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة

شتواح،حكيمة.المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية. مذكرة ماجستير: تخصص تاريخ الثورة الجزائرية ،قسم التاريخ،جامعة الجزائر،2001.

الملحق رقم 1

# الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

## • التشكيلة الأولى 1958 ــ 1960

ــ السيد فرحات عباس . . . . . رئيس الحكومة

ــ السيد كريم بلقاسم . . . . . نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة

ــ السيد احمد بن بلة . . . . . نائب الرئيس

ــ السيد حسين آيت أحمد . . . . . نائب الرئيس

ــ السيد رابح بيطاط . . . . . نائب الرئيس

ــ السيد محمد بوضياف . . . . . وزير الدولة

ــ السيد محمد خيضر . . . . . وزير الدولة

ــ السيد محمد لامين دباغين . . . . . وزير الشؤون الخارجية

ــ السيد محمود الشريف . . . . . وزير التسليح و التموين

ــ السيد لخضر بن طوبال . . . . . وزير الداخلية

ــ السيد عبد الحفيظ بوصوف . . . . . .وزير الإتصالات العامة و المواصلات

ــ السيد عبد الحميد . . . . . وزير شؤون شمال إفريقيا

ــ السيد أحمد فرنسيس . . . . . وزير الشؤون الإقتصادية و المالية

ــ السيد امحمد يزيد . . . . . وزير الإعلام

ــ السيد بن يوسف بن خدة . . . . . وزير الشؤون الإجتماعية

ــ السيد أحمد توفيق المدني . . . . . .وزير الشؤون الثقافية

ــ السيد الأمين خان. . . . . كاتب دولة

ــ السيد عمر أوصديق . . . . . كاتب دولة

ــ السيد مصطفي إسطمبولي . . . . . كاتب دولة

الطاهر ،آيتحمو.رجال صنعوا التاريخ(سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي الثورة التحريرية الكبرى.)لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة،ط1.الجزائر:دار الخلدونية،2011.

## • التشكيلة الثانية 1960 ــ 1961

ــ السيد فرحات عباس. . . . . رئيسا

ــ السيد كريم بلقاسم . . . . . نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية

ــ السيد أحمد بن بلة . . . . . نائب الرئيس

ــ السيد حسين آيت أحمد . . . . . نائب الرئيس

ــ السيد رابح بيطاط . . . . . نائب الرئيس

ــ السيد محمد بوضياف . . . . . وزير الدولة

ــ السيد محمد خيضر . . . . . وزير الدولة

ــ السيد السعيد محمدي . . . . . وزير دولة

ــ السيد عبد الحميد مهري . . . . . وزير الشؤون الاجتماعية و الثقافية

ــ السيد عبد الحفيظ بوصوف . . . . وزير التسليح و الاتصالات العامة

ــ السيد أحمد فرنسيس . . . . . وزير المالية و الشؤون الاقتصادية

ــ السيد أحمد يزيد . . . . . وزير الإعلام

ــ السيد لخضر بن طوبال . . . . . وزير الداخلية

## • التشكيلة الثالثة 1961-1962

ـ السيد بن يوسف بن خدة . . . . . رئيس الحكومة ،وزير المالية و الشؤون الاقتصادية

ـ السيد كريم بلقاسم . . . . . نائب الرئيس ووزير الداخلية

ـ السيد أحمد بن بلة . . . . . نائب الرئيس

ـ السيد محمد بوضياف . . . . . نائب الرئيس

ـ السيد حسين آيت أحمد. . . . . وزير دولة

ـ السيد رابح بيطاط . . . . . وزير دولة

ـ السيد محمد خيضر . . . . . وزير دولة

ـ السيد لخضر بن طوبال . . . . . وزير دولة

ـ السيد سعيد محمدي . . . . . وزير دولة

ـ السيد سعد دحلب . . . . . وزير الشؤون الخارجية

ـ السيد عبد الحفيظ بوصوف . . . . . وزير التسليح و الإتصالات العامة

ـ السيد أحمد يزيد . . . . . وزير الإعلام

## قائمة المصادر والمراجع :

### أولا- المصادرو المراجع باللغة العربية :

**1) المصادر:**


1. أيت حمو، الطاهر. **رجال صنعوا التاريخ ( سلسلة اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية و مجاهدي التحرير الكبرى) لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة**، ط 1. الجزائر: دار الخلدونية، 2011.
2. بودوح ،السبتي. **مذكرات المجاهد بودوح السبتي بعض حقائق الثورة المعاشة بايجابياتها و سلبياتها من (1955-1962)**. باتنة: (د،ن)، 2002.
3. بن جديد، الشاذلي. **مذكرات الشاذلي بن جديد (1929-1999)**، ج 1. الجزائر: دار القصبة، 2011.
4. جرمان، عمار . **الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني و ما بعد الاستقلال**. الجزائر: دار الهدي، 2007.
5. بن خدة، بن يوسف. **شهادات و مواقف**، ط1. الجزائر: شركة دار الامة، 2007.
6. دحلب، سعد، **المهمة منجزة من اجل استقلال الجزائر**. الجزائر: عاصمة الثقافة العربية، 2007.
7. الديب، فتحي.**جمال عبد الناصر وثورة الجزائر**،ط1.القاهرة:دار المستقبل العربي،1984.
8. بو رقعة، لخضر. **شاهد علي اغتيال الثورة. مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة**. تحرير: الصادق، بخوش، ط1. الجزائر: منشورات دار الحكمة، 1990.
9. زبيري، الطاهر. **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد اركان جزائري**، ط1. الجزائر: الشروق للاعلام و النشر، 2011.
10. عباس، محمد. **اغتيال حلم ( أحاديات مع بوضياف)**. الجزائر، 2001.

11. عباس، محمد. **ثوار عظماء**. الجزائر : (د،ن)، 1991.

12. كافي، علي. **مذكرات الرئيس علي كافي من مناضل السياسي الي القائد العسكري (1946-1962)**، ط1. الجزائر: دار القصبة، 1999.

13. لبجاوي، محمد. **حقائق عن ثورة الجزائر**. (د.م):(د،ن)، 1971.

14. منصور، أحمد. **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة**، ط 2. الجزائر: دار الاصالة للنشر و التوزيع،(د،ت).

15. نزار، خالد. **مذكرات اللواء خالد نزار**. تقديم: علي، هارون. باتنة: منشورات الشهاب، 1999.

**المراجع:**

**1. الكتب:**

2. براهيمي، عبد الحميد. **في اصل الماساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر ( 1958-1999)** ، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

3. بلحاج، صالح. **تاريخ الثورة الجزائرية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2009.

4. بوحوش ، عمار. **التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962**، ط 1. بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1997.

5. بومايدة، عمار. تقديم: عبد الحميد مهري. **بومدين و اخرون ماقاله و ما اثبتته الايام**. الجزائر: (د،ن)، 2008.

6. بن حمودة، بوعلام. **الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر 1954 معالمها الاساسية**. (د،م)، 2010.

7. رخيلة، عامر. **التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني ( 1962-1980)** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

8. زبيحة، زيدان. **جبهة التحرير الوطني جذور الازمة**. الجزائر: دار الهدى للنشر، 2009.

9. الزبيري، محمد العربي. **تاريخ الجزائر المعاصر ( 1954-1962)**، ج 2.(د،م): المنشورات اتحاد الكتاب للعرب، 1999.

10. زروال، محمد. **اشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الاولى انموذجا**. الجزائر: (د،ن)، 2010.

11. عباس، محمد. **رواد الوطنية شهادة 28 شخصية وطنية**. الجزائر: دار الهدى،2003.

12. عباس، محمد. **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية**. الجزائر: دار الرائد، 2010.

13. عبد القادر، حميد. **فرحات عباس رجل الجمهورية**. الجزائر: دار المعرفة، 2007.

14. لونيسي، ابراهيم. **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954-1962)**. الجزائر: دار هومة، 2007.

15. مطمر، محمد العيد. **هواري بومدين رجل القيادة الجماعية**. الجزائر: دار الرائد، 2010.

16. مقلاتي، عبد الله. **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الاساسية (1954-1962)** . الجزائر: دار المطبوعات الجامعية،2012.

17. ملاح، عمار. **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس الى سبتمبر 1962**. عين مليلة: دار الهدى، 2005.

18. الميلي، محمد. **مواقف جزائرية**، ط 1.(د،م): المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

19. همشاوي، مصطفى. **جذور 1954 في الجزائر**. منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر1954، 2007.

**2_مقالات الدوريات:**

1. رياض الصيداوي "صراعات النخب: دراسة في الصراع بين النخب السياسية و العسكرية في الجزائر" . باتنة: **جريدة الاطلس تصدر عن دار الاطلس للصحافة و النشر**، من العدد 293 الى 300 .
2. شهادة علي منجلي "**جريدة الشعب الجزائر**" ، عدد 6367 ، ( 28 جويلية 1985) .
3. محمود الواعي "مهام جيش وجبهة التحرير الوطني للمرحلة الانتقالية". باتنة: مطابع عمار قرفي. **منشورات المتحف الوطني المجاهد**. 1995.

**ج- الرسائل الجامعية:**

- شتواح حكيمة. **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية**، مذكرة ماجستير: تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.

**د- المواقع الالكترونية:**

1. لونيسي رابح "**الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي**". مجلة انسانيات، عدد، 2[على الخط] متوفر على: WWW.Insanyat.reoves.arg/ 6492 (اطلع عليه في 1/4/ 2014، 11:40).
2. عبد الغني " **تطور جيش التحرير الوطني 1958-1962** " [على الخط] متوفر على: WWW.algeria to day.com ( اطلع عليه في 12/4/ 2014، 11:30).
3. الصالح محمد " **هياة الاركان العامة لجيش التحرير اداة الاستقلال و اساس الجيش الشعبي**". نشرت في المساء يوم 2011/1/19 [على الخط] متوفر على: WWW.djazairess.com/elmassa/42675 (اطلع عليه في 2010/4/10، 10:30).
4. الرائد عز الدين: **نائب بومدين في قيادة اركان الثورة "للخبر"** ، مجلة انسانيات، [على الخط] متوفر على: .WWW.insanyat.reoves.org/6492

**ثانيا: المصادر و المراجع باللغة الفرنسية:**


1. _ Chikh , slimane.**L'Algerie en armes ou le tempe de certitudes**. Alger, 1981.
2. _ Haroun,ali.**L'été de la dixorde**. Alger : Edition casbah.,2000.